...

جامعـــة العربـــي التبســـي تبســـة

كليـة الحقوق و العلـوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المؤسسة العسكرية في صنع إستراتيجية الأمن القومي

"دراسة حالة إسرائيل"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية

إعداد الطلبة :

- الطاهر سالمي
- الصادق عياد

إشراف الأستاذة :

د.ليلي لعجال

جامعة العربي التبسي - تبسة

Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
د.نسرين نموشي	أستاذ محاضر – ب–	رئيســـــــــا
د.ليلي لعجال	أستاذ محاضر – ب–	مشرفـــا ومقررا
د.باديس بن حدة	أستاذ مساعد – أ–	مناقشـــــــا

السنة الجامعية:2020/2019

...

جامعـــة العربـــي التبســـي تبســـة

كليـة الحقوق و العلـوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المؤسسة العسكرية في صنع إستراتيجية الأمن القومي

"دراسة حالة إسرائيل"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية

إعداد الطلبة :

- الطاهر سالمي
- الصادق عياد

إشراف الأستاذة :

د.ليلي لعجال

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
د.نسرين نموشي	أستاذ محاضر – ب–	رئيســـــــــا
د.ليلي لعجال	أستاذ محاضر – ب–	مشرفـــا ومقررا
د.باديس بن حدة	أستاذ مساعد – أ–	مناقشـــــــا

السنة الجامعية:2020/2019

الاهداء

إلى روح أبي رحمه الله

إلى أمي حفظها الله ورعاها.

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى رفقاء الدرب عشاش عبد الوهاب وفرحي جمال الدين.

إلى الأخ الغالي لعبيدي ناصر.

إلي كل موظفي بلدية بئرمقدم يتقدمهم التجاني ،نور ،أسامة ،عادل ،فاروق ،عبد الحق.

إلى كل أساتذتي وأهل الفضل علي الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه والإرشاد.

إلى كل الأصدقاء و الخلان والزملاء (عياد عيسى.عبدي محمد.سماعلي مختار)

أهدي ثمرة هذا العمل

سالمي الطاهر

الاهداء

الى الوالد العزيز نور الدين

الى الام الحنون نجية

إلى كل من شاركني مشواري الدراسي بظروفه الحلوة والمرة.

الى من كان سندا لي في هذا المشار وأخص بالذكر فوزي عياد فله جزيل الشكر والعرفان.

الى كل من جمعتني بهم روابط الصداقة.

الى جميع الاخوة والاخوات والاصحاب والخلان.

عياد الصادق

شكر وعرفان

قالى تعالى:"لئن شكرتن لأزيدنكم"

نحمد المولى عز وجل ونشكره على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل حمدا يليق بجلاله وعظمته فالحمد والشكر للواحد الأحد والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى كل من مد لنا يد العون والمساعدة في انجاز هذا العمل.

كما نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للمشرفة على الرسالة الدكتورة :ليلى لعجال فكان لنا الشرف الكبير على تفضلها بالإشراف على مذكرتنا ،فجزاها الله خير الجزاء.

كما أخص بالشكر والتقدير والامتنان للدكتور الفاضل:يوسف أزروال حفظه الله ورعاه وجعله ذخرا للعلم والمتعلمين الذي لم يوفر جهدا في إرشادنا وتوجيهنا

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذين الفاضلين: عضوي لجنة المناقشة الدكتور: باديس بن حدة والدكتورة:نسرين نموشي اللذين قبلا مناقشة هذه الرسالة، وكلي يقين بأن ملاحظاتهم على الرسالة ستثريها وتقوي بنيانها ، فلهم مني كل الشكر والتقدير

واحترازا من النسيان أتوجه بخالص الشكر والامتنان للمهندس: هيشور عبد الجليل الذي قدم لنا يد العون والمساعدة والنصيحة.

مقدمة

إن موضوع المؤسسة العسكرية عموماً من أكثر الموضوعات أهمية في الحياة السياسية والاجتماعية وان الباحث في بناء المجتمع وتطوره عندما يريد أن يدرس طبيعة المتغيرات المساهمة في بنائه كمتغيرات مستقلة سيجد أن من بينها المؤسسة العسكرية، وذلك لما لهذه المؤسسة من إمكانيات مادية وبشرية ، إلى جانب دورها في تحقيق الاستقرار كأرضية صالحة لا بد منها حتى تنطلق عملية التطور والبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فوجود المؤسسة العسكرية حاجة أساسية للدولة كما هي ضرورة من ضروريات بناء المجتمع وحمايته ، ومرتكز أساسي من مرتكزات الدولة ، حيث تقوم ببذل الجهود للقيام بمسؤولياتها اتجاه المجتمع لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية. لذلك يجب إن ندرك أن هناك صلة جوهرية بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والنظام السياسي في إسرائيل فهو دعامة النظام السياسي في وظائفه الأساسية بجانب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي يلعبها في العلاقات المتشابكة مع الدولة الإسرائيلية وبكافة مؤسساتها وأيضاً مع المجتمع الإسرائيلي من حيث الدور المدني للجيش وعسكرة الاقتصاد وتنامي المجتمع الصهيوني العسكري ودور المؤسسة العسكرية في صنع الأمن القومي.

فالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، ليست كياناً مستقلاً عن الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في إسرائيل ، فهي تستمد من هذا الإطار جذورها التاريخية ومقومات بقائها وحدود تطلعاتها والإطار الطبيعي لهذه المؤسسة هو التجمع الاستيطاني الصهيوني فالجيش يلعب دورا رئيسياً في تشكيل الترابط الاجتماعي وفي الفوز بتأييد السكان للنظام السياسي ، كما انه يبرر تأييد النظام السياسي ويدعم التعاطف مع الجماعة سواء على مستوى الأفراد والجماعات داخل المجتمع حيث العلاقة الوثيقة بين القيادة السياسية وقدرة الجيش على الانجاز ، وحدوث غير ذلك ينتج أزمة في علاقة الجيش بالمجتمع ، فالرؤية الخاصة بالدور الحيوي للقدرة العسكرية في تأمين الوجود القومي وأهمية هذا العامل في توفير المشروعية للنظام السياسي يؤدي إلى ضغط متواصل نحو اتفاق سياسي في إسرائيل.

حيث تلعب المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية دوراً بارزاً في بناء الدولة وحفظ أمنها، فإسرائيل ونظراً لطبيعة وجودها، وهاجسها المتعلق بالأمن وضرورة منحه أهمية بارزة في الدولة، منحت المؤسسة الأمنية والعسكرية سلطة واسعة، ولطالما بقيت عصية على النقد أو توجيه اللوم لها، وتقوم المؤسسة الأمنية بدورٍ بارزٍ في صناعة القرار الإسرائيلي، لا سيما وأن بنية المجتمع وهيكلته عسكرية إلى حد كبير في إسرائيل، فضلاً عن تنامي الهواجس الأمنية التي تؤثر على القرارات الإستراتيجية التي يتم اتخاذها وتحدد مسارها المستقبلي. وتستمد الدوائر العسكرية قوتها في القرار الإسرائيلي من بوابة الضرب على الوتر الحساس المتمثل في زعم أن إسرائيل واحة الأمان

في بحر الاضطراب والفوضى، ومن البديهي أن تنفيذ هذه المهمة يحتاج إلى منح الكوادر الأمنية الإسرائيلية نفوذًا واسعًا.

تهدف دراستنا لدور المؤسسة العسكرية في صنع استراتيجية الامن القومي،للتعرف على كيفية صنع هاته الاستراتيجة في اسرائيل،ومن الذي يصنعها، ولماذا يشارك العسكريون فيها، وماهي طبيعة وحجم الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في صناعة استراتيجية الامن القومي .

✓ **أهمية البحث:**

- **الأهمية العلمية:**

تبرز أهمية الدراسة، من خلال ما يمكن أن تقدمه، وتتوصل إليه، وهي كما يلي:

* فتح مجال البحث الأكاديمي الجاد لدراسة طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية، والتي من خلالها يمكن التعرف على كيفية صُنع السياسة في إسرائيل ، وتفسير سياسات سابقة، ومن يحكم في إسرائيل ؟.

* إظهار حقيقة المؤسسات السياسية الرسمية وهل تمارس عملها بشكل ديمقراطي، أم هي مؤسسات تمارس أدوار شكلية، وتعاني من الهيمنة من قبل مؤسسات أُخرى؟

* يُقدم البحث آفاق جديدة للبحث في عدة مواضيع مرتبطة بدرجة أو أُخرى بموضوع البحث يمكن الاطلاع عليها في النتائج والتوصيات.

- **الأهمية العملية:**

* لفت نظر الباحثين وخاصة في قسم العلوم السياسية لأهمية دراسة دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي.

* يُقدم البحث توضيح لعقلية القادة العسكريين البراغماتية في التعامل بالموضوع السياسي، كما توضح المرونة السياسية المنضبطة بالبعد الأمني.

* يُلقي البحث الضوء على أن القادة السياسيون من أصول مدنية، تغلب عليهم عقلية المصلحة الشخصية، والتردُد في اتخاذ القرارات السياسية، والضعف في تحديد الأهداف، وتفضيل العمل من خلف القيادة العسكرية، والهروب من تحمل المسؤولية.

* يمكن إفادة المختصين سواء السياسيين أو الباحثين عن كيفية صناعة القرار في إسرائيل والدور الحقيقي للمؤسسة العسكرية في الحكم وتأثيرها في مراحل صناعة إستراتيجية الأمن القومي.

✓ **أسباب اختيار الموضوع:**

- **الأسباب الذاتية:**

لا شك أن الرغبة الملحة لدينا في معالجة هذا الموضوع شكلت أهم وأبرز مبرر اختياره حيث أن توفر الرغبة هو سبب هام في نجاح العملية البحثية ولعل مصدر هذه الرغبة هو الحرص على المواضيع ذات الارتباط بالشأن العسكري داخل البلاد، كطبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في عملية صنع استراتيجة الأمن القومي الإسرائيلي، فالبحث العلمي لابد أن يقدم في النهاية أجوبة على ما يطرحه واقع الحال من تساؤلات واستفهامات.

- **الأسباب الموضوعية:**

إن موضوع دراستنا يأخذ مكانة في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية باعتباره دراسة تهتم بفهم دور المؤسسة العسكرية التي تعد في العديد من الأنظمة السياسية أنظمة مفتاحية في فهم المنتظم ككل، لذا فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من اهتمامها على فهم خلفيات الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية في فتَّرة معينة من تاريخ إسرائيل حيث أن فهم هذا الدور يعتبر جزءا رئيسيا من مسار البحث عن حقيقة آليات نظام الحكم في إسرائيل، فالجيش لو التأثير والتأثر بمؤسسات الدولة بما يجعله موضوعا ملائما للبحث.

كما أن بقاء موضوع هذه الدراسة حبيسا لفترة الكتابات الصحفية، ومجالا للمزايدات السياسوية دون أن يدخل مجال الأكادبيي الذي يساعد في تقديم أجوبة وتفسيرات علمية للظاهرة، شكل سببا موضوعيا وجيها لاختيار هذا الموضوع، كما أن أبنية المؤسسة العسكرية ومكانتها داخل المجتمع الاسرائيلي هي أيضا في اعتقادنا مصدر أخر يدفع بضرورة التطرق إليه.

✓ **أهداف دراسة الموضوع :**

يهدف البحث، للوصول لتفسير العلاقة بين المؤسستين السياسية والعسكرية، وتحليل دور المؤسسة العسكرية في صناعة الأمن القومي، من خلال تحقيق مايلي من أهداف:

* بيان دور العامل الديني، والإيديولوجي، والثقافي، في بناء العقلية العسكري الاسرائيلية اليهودية.

* التعرف علي طبيعة وشكل الديمقراطية في إسرائيل بشكل عام، وممارستها بشكل حقيقي في مؤسسات صناعة القرار القومي في إسرائيل.

* إيضاح أثر الأدوار المتعددة للمؤسسة العسكرية، في زيادة مكانتها في النظام السياسي الإسرائيلي

* تحليل أثر الأدوار المتعددة للمؤسسة العسكرية، على صناعة القرار السياسي.

* التعرف على من، يصنع، ويصيغ، ويتخذ القرار السياسي في اسرائيل.

* استنتاج النموذج الأقرب، لوصف العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري، في صناعة القرار السياسي في إسرائيل.

* استشراف مدى الدور الذي ستلعبه المؤسسة العسكرية، في صناعة القرار السياسي في اسرائيل مستقبلا.

✓ **الدراسات السابقة :**

- **دراسة الدكتور محمود محارب، بعنوان عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، المنشورة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،بتاريخ:21/فبراير2011.**

تناول الكاتب عملية صنع قرارات الأمن الوطني من خلال عرض النظام السياسي الإسرائيلي، واللاعبين المؤثرين في صناعة القرار، ثم تناول المؤسسة العسكرية، وعلاقتها بالمؤسسة المدنية بشكل تاريخي؛ منذ عرّف دافيد بن غوريون، مكانة الجيش الإسرائيلي ، ودوره، وعلاقته بالقيادة السياسية "الجيش هو الذراع التنفيذية لحكومة إسرائيل والتي عرفت بالنموذج الوظيفي".

واعتبرت الدراسة إن العلاقة هي أكثر تداخلا، معتمدا على دراسة ، هوروفيتس وليساك إلى أن نموذج "الشعب المسلح "يفترض أن حدود التماس بين الجيش والقطاع المدني مفتوحة أكثر، ومتنوعة أكثر من نموذج "دولة القلعة، بمعنى آخر أن المؤسسة العسكرية تشارك المؤسسة السياسية في صناعة قرارات الأمن الوطني، وأشار الكاتب إلى ظهور اتجاه ثالث بين الباحثين الاسرائيليين ركز على الجانب الثقافي العسكري للمجتمع الاسرائيلي، وعلى استفحال الثقافة العسكرية فيه، إلى درجة طمس وجود مجتمع مدني منفصل عن الجيش في إسرائيل، وأكد هذا الاتجاه أن التفكير العسكري للمجتمع الاسرائيلي وتبنيه قيم الجيش ورموزه كجزء أساسي من ثقافته وهويته يقود إلى هيمنة الجيش على صنع القرارات.

وذكر الكاتب اتجاها رابعا، يترأسه الباحثان أورن باراك ، وغابي شيفر لدارسة موضوع العلاقة بين المستوى العسكري والمستوى المدني – السياسي في إسرائيل، وطورا اتجاها نظرياً تحليلياً جديداً يقوم على وجود" شبكة أمنية "غير رسمية ذات قوة كبيرة وتأثير حاسم في السياسة والمجتمع و الاقتصاد والثقافة، وفي القرارات المهمة في إسرائيل . ويرتبط أعضاء هذه" الشبكة الأمنية "الواحد بالآخر بصلات غير رسمية، ويتبنون قيماً ومبادئ مشتركة في شؤون الأمن القومي وفي الطرق الأجدى لخدمته، ولهم مصالح شخصية متماثلة أو متشابهة،

ويتعاون بعضهم مع بعض للتأثير في السياسة في مستوياتها المختلفة .وينتهي الكاتب إلي إن عملية صنع القرارات في إسرائيل التي تخص الأمن القومي وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، عملية مركبة يتفاعل ويتداخل فيها كثير من العوامل، بعضها رسمي، علني أو غير علني، وبعضها الآخر غير رسمي وغير علني.

- **المؤسسة العسكرية في إسرائيل"، من تأليف جوني منصور، و فادي نحاس .الطبعة الاولى، صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية " مدار"، رام الله، فلسطين،2009 .**

تناول الكتاب خطة المنظمة الصهيونية تحقيق مشروعها، بواسطة اللجوء إلى تكوين قوة عسكرية مؤسسة، وفق كل معايير المنظمات العسكرية ولم تتوقف عملية تكوين وبناء المؤسسة العسكرية عند حد إقامة الجيش الاسرائيلي في العام 1948 بل في متابعة بناء قوة إسرائيل العسكرية والأمنية للدفاع عن إسرائيل ، وتوسيع مساحتها بذريعة توفير الأمن لسكانها ولمواجهة الجيوش العربية وتفتيت الوجود الفلسطيني، تناول الكتاب الحروب والمعارك والعمليات الحربية التي نفذها الجيش الإسرائيلي ، وتأثير الحياة العسكرية على مجمل المجتمع الإسرائيلي، ومؤسساته التربوية كالمدارس، والجامعات وانتشار ظاهرة العسكرة في مناحي المجتمع، مما ترك الأثر الكبير على أن المشروع الصهيوني في أساسياته هو خلق مجتمع عسكري أو كما يُعرّف ب"مجتمع الثكنة."
وتعرض الكتاب إلي دراسة استراتيجيات إسرائيل الأمنية عبر العقود الستة الماضية وما استجد منها وما هو مقترح للتغيير وفقًا للمتغيرات الجارية على أرض الواقع، كما تم تناول الكتاب المحاكم العسكرية الإسرائيلية وتعاطيها مع قضايا قانونية ذات صلة بالفلسطينيين.

تناول الكتاب في دراسته للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية تطورها ورؤاها المستقبلية وبالتالي يتيح المجال للتعرف على الآليات التي تحكم تحركات هذه المؤسسة ودورها في بناء مجتمع مُعسكَر والعلاقة الوشيجة القائمة بين المؤسسة العسكرية والشعب في إسرائيل.

- **دراسة نصر الدين خلف، عنوان :دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي (السلطة الفلسطينية ولبنان)نموذجا 2000–2009، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الازهر–غزة، 2012.**

إن دراسة دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي، تنتمي للدراسات التي تهتم شأن العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري ر في إدارة شئون الدولة، وهي ظاهرة اجتماع ة حر ة ومتطورة لها جذور تار يخية وثقافية في التراث اليهودي ، أدت إلى عسكرة المجتمع الإسرائيلي.

ان الدافع في اختيار الفترة الزمانية للدراسة2000- 2009. هي الأحداث والتغييرات التي شهدتها هذه الفترة، والتي أبرزت مكانة متميزة للمؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي ، وترجع أهمية هذه المكانة للأدوار المتحدة التي لعبتها المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي.

وتكمن أهمية الدراسة، أنها قدمت بحثاً أكاديما جديدا في التحليل والتفسير للدوافع والأسباب والعوامل التي أدت لتنامى دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي ، ما توضح البيئة الداخلية والخارجية ، والسمات الشخصية والقياد ة لصناع القرار السياسي في إسرائيل، و في صناعة القرار السياسي الخارجي. وانتهت الدراسة إلى نتائج أهمها :تنتشر المؤسسة العسكرية في النظام والمجتمع الإسرائيلي أخطبوط تمتد أذرعه أدوار في مجال الأمن والاقتصاد والتعليم والإعلام والاستيطان والحكم ،و كما تتمتع المؤسسة العسكرية بالإنضباط المؤسساتي، وبإمتلاك حصري للمعلومات التي تعتبر أساس كل قرار سياسي، وتمتلك طاقماً مهنيا ذا خبرة على القيادة السياسية في إسرائيل. وأثبتت الدراسة تعاظم وه منة دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي الخارجي،نتيجة التغيرات الإقليمية ، وزيادة التهديدات للأمن الإسرائيلي و وصول قيادات سياسية ضعيفة ،وتعتبر المؤسسة العسكرية أنها الأمينة على الدولة.

- **دراسة يهودا بن مائير عنوان:صناعة القرارات الأمن الوطني في إسرائيل،ترجمة :بدر .عقيلي،ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأ بحاث الفلسطينية ، عمان،1989 .**

تناولت الدراسة مجموعة من المواضيع ؛ منها إظهار حقيقة ادعاء الديمقراطية في إسرائيل، وذلك بإظهار مدى عنصرية التجمع البشري الإسرائيلي بين الأشكناز واليهود الشرقيين، ومدى مساهمة اليهود الشرقيين في صناعة القرار في إسرائيل، وأكد على عدم وجود سباق محدد لصنع القرار، كما لا توجد مؤسسات خاصة أو أجهزة فاعلةكما هو موجود في الديمقراطية الغربية يمر من خلالها صنع القرار السياسي .ويتفق المؤلف مع آراء مجموعة من الخبراء والمختصين

بعضهم كان في مواقع يؤهلهم للإطلاع على الأسلوب والطريقة التي تتخذ فيها قرارات الأمن الوطني (الحرب والسلام)، ويكاد يجمعون على أن هذه القرارات كانت قرارات ارتجالية تفتقر إلى الشمول والتخطيط السليم.

و صل المؤلف إلى نتيجة مفادها أن موقع رئيس الوزراء هو المقرر الأول لصناعة واتخاذ القرارات الاستراتيجية للدولة، والتي يعتمد بشكل أساسي على معطيات ومعلومات ووجهات نظر الجيش وتقييم جهاز الاستخبارات .ويتابع المؤلف القول :بناءً على ذلك يتحول رئيس الأركان الإسرائيلي وقائدا شعبتي الاستخبارات والتخطيط إلى صانعي القرار الحقيقيين ، الأمر الذي عزز النزعة العسكرية في إسرائيل، وطبع

القرارات الطابع العسكري والاستخباراتي .و يرجح المؤلف النجاحات العسكرية إلى ضربات الحظ ؛ معنى أنها ليست وليدة سياسة ناجحة مخططة أو قرارات عقلانية مدروسة.

✓ **إشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق يتحدد السؤال الرئيسي لهذه الدراسة ألا وهي :

*كيف يمكن أن تساهم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صنع إستراتيجية الأمن القومي ؟

✓ **الأسئلة الفرعية:**

*ماهي الأدوار التي تقوم بها المؤسسة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي، وتؤدي لتعاظم مكانتها ودورها في صناعة القرار السياسي ؟

*كيف يكون دور المؤسسة العسكرية فاعلاً ومؤثرا ، بوجود قيادات سياسية ضعيفة تفتقد الماضي العسكري؟

✓ **حدود البحث:**

- **الحدود الموضوعية** :تتحدد الدراسة ضمن إطار دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي .
- **البعد المكاني** : ميدان الأحداث إسرائيل وما جاورها من دول ، .حيث حدثت أشكال وفعاليات، وانعكاسات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية في صنع استرتيجية للأمن القومي الإسرائيلي.

✓ **فرضيات الدراسة : وبناءاً على الإشكالية السابقة الذكر يمكن صياغة الفرضيات التالية:**

الفرضية الأولى : ان المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تحضى بدور مركزي في الحياة السياسية الإسرائيلية ، وذلك بسبب التهديدات الوجودية التي تحيط بإسرائيل وحالة الحرب المستمرة التي تخوضها.

الفرضية الثانية : ينبع هذا الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية من خصوصية المجتمع الإسرائيلي ومن إستراتيجية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية النابعة من تلك الخصوصية.

الفرضية الثالثة : تملك المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وسائل تأثير سياسية مما يجعلها لاعباً اساسياً في العملية السياسية.

✓ **المقاربة المنهجية المستخدمة:**

فيما يخص مناهج مقتربات الدراسة، فلقد تم الاعتماد على المنهج التارخي و المنهج الوصفي التحليلي أما المقتربات فقد تم التَّكيز على المقترب القانوني والمؤسساتي.

- **المنهج التاريخي :**

و هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفحصها ونقلها و تحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها استخلاص تعميمات والنتائج العامة منها وتقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه الى المساعدة في تفسير الأحداث والظواهر الجارية في تصور مشاهد مستقبلية.

وسنستخدم هذا المنهج لتتبع الأدوار التي لعبها الجيش الاسرائيلي في عملية صنع استراتيجية أمن إسرائيل القومي.

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

إن اعتمادنا أيضا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره مرتبط منذ نشأته بدراسة المشكلات المستعملة بالمجالات الإنشائية وطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منتظم من أجل الوصول الى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية، فهو المنهج الذي أعاننا من الوصول الى جمع المعطيات والبيانات حول ظاهرة تأثير الجيش في عملية صنع استراتيجية الامن القومي السياسي ومن ثم تقديم تفسير للظاهرة السياسية.

- **منهج تحليل النظم:**

يهدف استخدام هذا المنهج، من خلال توظيف، مقترباته "الأدوات"، كمقترب تحليل المؤسسات السياسية، لتحليل وظائف هذه المؤسسات بما يجب أن تكون عليه، وفيما يجب أن تسعى إلي تحقيقه من أهداف .وتحليل النسق السياسي للمؤسسة العسكرية، انطلاقا من أنشطتها، وأدوارها، كقوة مؤثرة وفاعلة، ومتأثرة ببيئتها، تعطيها الميزة والمكانة، والدور في صناعة القرار السياسي.

- **منهج دراسة الحالة :**

تم الاعتماد على هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال رصد مجموعة من التفاصيل والبيانات حول التعمق في صنع استرايجية الأمن القومي الإسرائيلي من طرف المؤسسة العسكرية.

✓ **خطة البحث:**

مقدمة
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة.
المبحث الأول:المؤسسة العسكرية مفهومها،وخصائصها وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى.
المبحث الثاني: مضمون الاستراتيجية
المبحث الثالث: في تعريف الأمن القومي
الفصل الثاني: مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي
المبحث الاول:النظام السياسي الاسرائيلي وعلاقته بالمؤسسة العسكرية
المبحث الثاني:الادرع العسكرية في الجيش الاسرائيلي
المبحث الثالث:وسائل التأثير السياسي والعقيدة القتالية للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية.
الفصل الثالث:تجليات دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في صناعة الأمن القومي بإسرائيل
المبحث الاول:الادوار الممتدة للمؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي
المبحث الثاني:دور المؤسسة العسكرية في الحكم والاستيطان
المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية في قرارات الحرب والعمل العسكري"الحرب على لبنان 2006- والحرب على قطاع غزة2008.انموذجا"
الخاتمة

✓ **هيكلة الدراسة:**

لمعالجة هذه الدراسة من "دور المؤسسة العسكرية في صنع استراتيجية الأمن القومي"،حددت هذه الخطة من خلال مقدمة وثلاث فصول والخاتمة.

تطرقنا في المقدمة للإشكال المتعلقة بالموضوع وطرحه وتقسيمه الى تساؤلات فرعية لكي يتم معالجته تدريجيا وبطريقة منهجية.

وفي الفصل الأول تطرقنا لتأصيل مفاهيمي ونظري مفسر للموضوع لثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مقاربة مفاهيمية للمؤسسة العسكرية وخصائصها وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى، وفي المبحث الثاني تناول مضمون الإستراتيجية، والمبحث الثالث الأمن القومي.

وفي الفصل الثاني فقد عالج مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي في ثلاث مباحث؛ ففي المبحث الأول تناول النظام السياسي الإسرائيلي وخصائصه وعلاقته بالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية،وفي المبحث الثاني تناول الأذرع العسكرية وتشكيلات وهياكل الجيش الإسرائيلي،وفي المبحث الثالث تناول وسائل التاثير السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية والعقيدة القتالية لهاته الأخيرة.

أما الفصل الأخير " تجليات دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة الأمن القومي بإسرائيل" في ثلاث مباحث؛ حيث تناول المبحث الأول الأدوار الممتدة للمؤسسة العسكرية داخل المجتمع الإسرائيلي،وفي المبحث الثاني تناول دور المؤسسة العسكرية في الحكم والاستيطان،وفي المبحث الثالث تناول قرارات الحرب والعمل العسكري للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية من خلال الإسقاط على أنموذجين هما:(الحرب على لبنان 2006-والحرب على قطاع غزة2008.)

وأنهينا الدراسة بخاتمة تلخص أهم النتائج والتوصيات وقد تم اعتماد هاته الخطة نظرا لما تطلبه الموضوع من عناصر هامة.

✓ **صعوبات الدراسة.**

- قلة الدراسات عن الموضوع لباحثين عرب، والموجود منها دراسات لا تزيد على عدد الأصابع بقليل، وتتصف بعدم الشمولية، والعمق وتستند بشكل كبير على المعلومات المتوفرة عن باحثين إسرائيليين أو مترجمة عنهم، مما يؤدي إلي ضعف في المعلومات وتشوها وضبابية الاستنتاجات.

- الفقر المزمن للمكتبات الجامعية، عن موضوع الدراسة، وعن الكتب التي تناقش المواضيع الإسرائيلية ، على الرغم من أن العقد الأول من الألفية الثالثة كان غني بالأحداث، في المجتمع الإسرائيلي ، والذي يفرض، علينا متابعة دائمة لما يصدر عن المجتمع الإسرائيلي من معارف، وثقافة، وهي كثيرة جداً.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

رأينا أنه من الضروري وقبل الشروع في اي بحث علمي القيام بضبط المفاهيم الاساسية التي تعالج البحث وتسمح للباحث باستيعاب المعنى الحقيقي للمفاهيم ، حيث أصبحت هذه المفاهيم اليوم تعرف توسعا كبيرا على عدة مجالات مثل مفهوم المؤسسة العسكرية والاستراتيجية والامن القومي.

ارتأينا تقسيم هذه الدراس الى ثلاثة مباحث ،نتطرق في المبحث الاول الى الاساس المفاهيمي للمؤسسة العسكرية وكذلك المبحث الثاي مضمون الاستراتيجية، اما المبحث الثالث فقد خصصناه لمقاربة ايتيموليجية للأمن القومي.

المبحث الاول:المؤسسة العسكرية، مفهومها، وخصائصها، وعلاقتها بالمؤسسات الاخرى

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية military

هي واحدة من ضمن مؤسسات الدولة غير سياسية، قوامها الذود عن أرض الوطن ضد أي أخطار تهدد أمنه واستقراره واستمراره، بعبارة أخرى هي مؤسسة إدارية بحتة فنية ينحصر دورها في إدارة الحرب دون إتخاذ قرار الحرب ذاته،ذلك أن قرار الحرب يعد إختصاص المؤسسات السياسية لاسيما التشريعية منها،بينما تقع مهمة إختيار الطرق الفنية المناسبة لتنفيذ هذا القرار على عاتق العسكريين.

وقد تنوع مهام الجيوش حسب الظروف العامة للبلاد،إذ يمكن أن يكون جيشا محاربا ومقاتلا في زمن اللاسلم وإعتباره مؤسسة عسكرية صارمة معدة لمهام الدفاع ، كما يمكن أن نجده في زمن السلم كهيئة إجتماعية شعبية تساهم في البناء والتشييد، وعدة المؤسسة العسكرية في نظر الكثيرين بأنها مدرسة عامة لإعداد الشعب، فهي تعمل على رعاية كل أفرادها، وتوجيههم توجيها قوميا، كما تحضرهم إجتماعيا ونفسيا وتمحو أميتهم، ولفظ العسكرية يفيد في موقعه تمييز أعضاء الكيان العضوي عن غيره، أي الضباط العاملون بالمؤسسة العسكرية، ووظيفتهم الدفاع عن الوطن كما سبق وأن أشرنا، والمؤسسة العسكرية بمدلولها الواسع تشتمل على القوات المسلحة بفروعها العسكرية الرئيسية الثلاثة وهي: البرية والبحرية والجوية بالإضافة إلى قوات الشرطة، والميليشيات الحربية، وقوات الحرس الخاص، أما بمدلولها الضيق فتشتمل على القوات المسلحة فقط بفروعها الرئيسية البرية و البحرية والجوية.[1]

1-أنور عبد المالك. "**المجتمع المصري والجيش**"،ترجمة: محمود حداد، ميخائيل فوزي، (بيروت: دار الطليعة النشر والتوزيع،1968)، ص.344.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة العسكرية

تتمتع المؤسسة العسكرية عموما بمزايا وخصائص عدة لا تتمتع بها مؤسسة اجتماعية اخرى وهي كالآتي:

- ✓ التنظيم الدقيق وامتلاك القوة المتمثلة في الاسلحة والمعدات العسكرية الموضوعة في تصرفها وفقا للقانون ، هذا بالاضافة الى توفير المال اللازم لتأمين السلاح وتحقيق الامن.
- ✓ كما يعتبر الجيش اكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي، حيث تقوم قيادة الجيش بواسطة التدريب بدور هام جدا في تحقيق التكامل عبر صهر المواقف الفردية والتوجيهات الدينية والطائفية والحزبية في ولاء أعلى هو للوطن والأمة .[1]
- ✓ التقدم التقني والتنظيمي ، فالمؤسسة العسكرية هي الاكثر عصرية وتنظيما وتقدما تقنيا من سائر مؤسسات الدولة ، وتزيدها هذه الخاصية في قدرة المؤسسة العسكرية على الاستخدام المجدي للآلة العسكرية في حالة الضرورة.
- ✓ لا تضم المؤسسة العسكرية طبقة إجتماعية واحدة ، فالجيش من قمة الرتبة العليا الى قاعدة جنوده يمثل انعكاسا صادقا لواقع المجتمع بكل ما فيه من طبقات وفئات وطوائف وشرائح مختلفة.
- ✓ التدرج الهرمي ، اذ يعتبر النسق العسكري نسقا اجتماعيا متدرجا بدقة ، ويبلغ في إحكام تقسيماته الهرمية درجة أعلى من تلك التي تلاحظها بين الطبقات والفئات التي تقوم في تكوينها على الفواصل الاجتماعية والاقتصادية ، ويبدأ التدرج الهرمي من رئيس الاركان أو وزير الدفاع وينتهي بالفرد المجند، ويتمثل هذا فيما يعرف بالتسلسل القيادي الذي يمس العلاقات والوسائل الرسمية والغير رسمية لتحقيق الانضباط والفاعلية للمؤسسة العسكرية ويقوم بالتدرج الهرمي أساسا على الرتبة العسكرية التي تحدد نمط العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين بطريقة موضوعية.

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسات الأخرى

المؤسسة العسكرية هي المؤسسة المعنية بحماية الدولة من أي عدوان خارجي فهي تؤمن الدولة من الخارج من خلال افرادها العسكريين وعتادها الحربي (طائرات ، صواريخ ، مدافع ، أسحلة ذخائر..وغيرها) فالمؤسسة العسكرية تقوم بالدفاع عن أرض الدولة.[2]

1- اسماعيل عميرة ، "**دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري**" ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع ، تظيم وعمل ، (جامعة الجزائر :كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2009)، ص. 74.

2- مجدي حماد،"**العسكريون العرب وقضية الوحدة**" ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987)،ص.16.

بينما الأجهزة الأمنية توفر الأمن في الداخل ، وهذه المسؤولية من الضروريات التي لا يمكن للدولة أن تتخلى عنها، فنجد الامن والدفاع مسؤولية الدولة الحارسة قديما ومسؤولية الدولة الحديثة ، فالأجهزة الامنية تشكل جدار الامن في الدولة والمؤسسة العسكرية تعتبر جدار القومي الاحتياطي.

فمتى ضعف جهاز الامن الذي تحميه الاجهزة الامنية وحدثت أمور فوق طاقاته وإمكانياته عند ذلك تتدخل المؤسسة العسكرية لإعادة الأمن والاستقرار داخل الدولة، والشواهد كثيرة حول تكامل المؤسسة العسكرية مع أجهزة الامن،وان كانت المؤسسة العسكرية لا تتدخل إلا حدثت إختراقات خطيرة تهدد أمن الدولة وإستقرارها مثل : حدوث أعمال شغب عارمة أو الجرائم التي تهدد إستقرار الدول والتي لم يعد بإمكان سلطات الأمن إخمادها، كالتهديدات التي أصبحت تهدد إستقرار الدول في السنوات الاخيرة بسبب الإرهاب.[1]

❖ أشكال حكم النخب العسكرية

في محاولة تفسير علاقة الجيش بالسلطة المدنيّة، وضع ''جون ماينو'' ثلاثة أنماط لهذه العلاقة، وهي:

- ✓ نمط يكون فيه الجيش تحت تصرّف السلطة الشرعية، ويعمل على حماية الوطن والنظام.
- ✓ نمط يكون للجيش فيه دور مهمّ في صناعة القرار يغلب على دور السلطة المدنيّة.
- ✓ نمط يكون فيه الجيش المتحكّم الوحيد بالعملية السياسية.

وقد وضع المفكّر ''أموس برلموتر''، تفسيراً لسيطرة الجيش على السياسة، ويسمّي هذه الظاهرة ''دولة البيروتوريّة''، أي الدولة التي يكون فيها الجيش مصدر السلطة الشرعية، ويقدّم ثلاثة أنماط من حكم الصفوة العسكرية: الأقلية العسكريّة الأوتوقراطية، الأقلّية العسكرية الأوليغارشية، النمط العسكري السلطوي.

ولأن مرجعيّة سيطرة النخبة العسكريّة في الدول النامية مرتبطة بخصوصيّة هذه المجتمعات، والتي يجعل عددٌ منها من القوّة والقهر أساساً مهمّاً وضروريّاً للسيطرة على المجتمع، حدّدت تصنيفات حديثة أشكال سيطرة النخبة العسكرية على الحكم وصناعة القرارات، ولاسيّما في الدول النامية، بأربعة أنماط هي:

أ- الجيش كحَكَم بين المؤسّسات

تنحصر وظيفته في الحفاظ على النظام واحترام النظام الاجتماعي القائم عبر العمل كجماعة ضغط وتسليم الحكم إلى الذي يرتئيه الجيش نفسه مناسباً، مع إمكانية التدخّل، إن اقتضت الضرورة ذلك مرّة أخرى[2].

---

[1]- مجدي حماد، **المرجع نفسه**،ص.ص. 16-17.

[2]- أحمد شوقي حفني، "**عوامل انتشار الظاهرة العسكرية**"،العدد.64،افريل،1990، ص.43.

ب- الجيش الحارس لا الممارِس

يتدخّل الجيش ضمن هذا النمط عند الأزمات الحادّة، أو بصفته حارس النظام، أو صاحب المهام السامية في الحفاظ على النظام السياسي القائم. وهذا النوع من المهام ينتج بسبب تعقّد المجتمع، مثلما هو الحال، في الولايات المتحدة الأميركية.

ج-الجيش الرقيب صاحب قوّة الاعتراض

يتميّز هذا النمط بسيطرة النخبة العسكرية في النظم التي تتميّز بكثرة الانقلابات العسكرية و بعدم الاستقرار؛ بحيث يصبح دور الجيش قائماً على حفظ النظام. ويظهر هذا النمط من السيطرة العسكرية في المجتمعات التي تتّسع فيها المشاركة السياسية والتي تفتقر إلى نظام مؤسّساتي ينظّم هذه المشاركة. ما يجعل من الجيش رقيباً على هذه المشاركة، يفتحها أمام الطبقة الوسطى ويغلقها أمام الطبقة الدنيا.

وينطبق هذا النوع من الحكم على أنظمة العالم الثالث التي تتميّز بهشاشتها وبضعف أحزابها، والتي تكون عرضة دائمة للانقلابات العسكرية.

وتلجأ الصفوة العسكرية إلى هذا النمط في حالتين: الحالة الأولى عند انتصار حزب أو حركة لا ترضى بها المؤسّسة العسكرية في الانتخابات، شأن ما حصل في الجزائر في العام 1992؛ الحالة الثانية إذا تبعت السلطة سياسات راديكالية أو إذا استقطبت جماعات راديكالية لا يرغب فيها الجيش، شأن ما حصل في تركيا، في العامين 1996 و1997.

ويمثّل هذا النمط من حكم النخبة العسكرية مرحلة انتقالية قد يعود بعدها العسكريّون إلى الثكنات، أو ينتقل الحكم إلى نمط آخر من حكم النخبة العسكرية هو نمط الجيش الحاكم[1].

د- الجيش الحاكم

في هذا النمط من سيطرة النخبة العسكرية لا يكون الجيش محايداً. فهو يأخذ دوراً مهمّاً في السياسة والحكم ويكون المقرّر الأول، وصانع القرار الأساسي. ومن بين أهمّ الدعاة إلى هذا النوع من الحكم *لينين الذي رأى ضرورة في أن يأخذ الجيش زمام المبادرة السياسية، قطعاً للطريق على البرجوازية التي تريد تحييده[2].

1- **الجيش وعلاقته بالسلطة في الدول النامية** ، تم تصفح الموقع يوم: 2020/05/15،الرابط:
https://www.noonpost.com/content/5522

***فلاديمير اوليانوف** المعروف ب لينين(1870) ثوري روسي ماركسي وقائد الثورة البلشفية ومؤسس الحزب اللينيني.

2-احمد حمروش، **الانقلاب العسكري**،(بيروت:دار ابن خلدون،1980)،ص.ص.33-34.

ختاماً، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التطوّر في مختلف المجالات الحياتيّة أدّى إلى تغيّر سيكولوجي ووظيفي بالنسبة

إلى العسكريّين والسياسيّين على حدّ سواء. إذ باتت الظروف السياسيّة والعلميّة والدوليّة تحتّم التلاحم بين العسكريّين والسياسيّين، وتستدعي كذلك تغيّراً في تفكير العسكريّين، كإقناعهم بأن العنف ليس الوسيلة الوحيدة للتعامل مع المجتمع، وإقناعهم كذلك بضرورة الحوار والتشاور والمشاركة. وقد غيّر التطوّر التكنولوجي للأسلحة النوويّة في طريقة تعاطي العسكريّين مع الأزمات الدوليّة، فأصبحوا يفضّلون السلم والحوار وتجنّب الحروب بسبب نتائجها المدمّرة[1].

[1]- أحمد حمروش،**المرجع نفسه**،ص.34.

المبحث الثاني : مضمون الاستراتيجية. strategy

تحظى الإستراتيجية كموضوع باهتمام واسع النطاق لدى المفكرين والمثقفين والأكاديميين، فضلا عن إهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لما لها من علاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية.ومن هذه الجاذبية التي تتحلى بها الاستراتيجية جعلت منها مفرد متقرن بجملة أفعال لا حصر لها ،وعليه فمصطلح الاستراتيجية يستخدم اليوم في مختلف ميادين الحياة وفي أنشطة عديدة حتى أصبح من الصعوبة تحديد المقصود بها على وجه الخصوص.

وعليه سنتاول مصطلح الاستراتيجية وتحديد ماهيتها.

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

1- مفهوم الإستراتيجية

نجد أن مفهوم أو مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الاوروبية أو اللغات الإغريقية .

ففي الألمانية نجد (strategie) وفي الروسية (strategija). وعندما نقول (stratos agein) فهو مصطلح الاستراتيجية ذاته مقسم الى جزئين ويعني " الجيش الذي ندفع به الى الامام".

وبوصل طرفي المصطلح stratos و agein نحصل على strategos وهذا يعني "الجنرال"، وفعل stratego يعني قاد أو أمر ، أما الصفة strategikos فهي تعني وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة، وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال.

الاستراتيجية إذا هي فن قيادة للجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة.

- عرف "كلاوزفيتز" clausewitz الاستراتيجية بأنها " نظرية إستخدام الاشتباك للوصول الى هدف الحرب".
- أما "فوندر جولتز " colmar freiherr von der goltz فقد عرف الاستراتيجية بأنها "إتخاذ الإجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل".
- فيما عرفها "ريمون آرون "raymoud aron بأنها "قيادة مجمل العمليات الاستراتيجية".

الاستراتيجية إذن هي أداة للوصول الى تحقيق الاهداف الموضوعية، وهي بهذا المعنى تركز على الأساليب والادوات وصولا الى تلك الاهداف ،وفي ضوء هذا التصور الشمولي لما تعنيه الاستراتيجية يمكن تعريفها[1]

[1]- عبد القادر فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية** ،(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2010)، ص .15.

بالقول ، أن الاستراتيجية هي "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة ، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها ،بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب".[1]

2- الفرق بين الاستراتيجية وبعض المصطلحات ذات الصلة

أ- الفرق بين الاستراتيجية والتكتيك

الاستراتيجية فن القيادة العامة في الحرب بأجمعها ، إنما التكتيك فن القيادة في ميدان المعركة والتي اشتقت من "تاسين" اليونانية وهي فعل معناه يهيء للحرب. والاستراتيجية في الأعمال الحربية هي الخطة العامة التي توضع لإحراز هدف. وصفها **كلاوزوفيتز clauszwitz** أنها التصميم أو الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة أما التكتيك فهو تصميم خطة معركة واحدة.

ب- الفرق بين الاستراتيجية والجيو إستراتيجية

"الجيوإستراتيجية تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم،فتتناوله بالتحليل الى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة ، وهي : الموقع ، الحجم ، والشكل ، والاتصال بالبحر والحدود ، والعلاقة بالمحيط ، والطبوغرافيا ، والمناخ ، والموارد ، والسكان".

ويمكن تعريف الجيو إستراتيجية أيضا بأنها "دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المنطقة الاقليمية ، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية".

ج- الفرق بين الإستراتيجية والتخطيط

وعلى غير النتائج فإن الإستراتيجية ليست هي الخطة ، إن التخطيط عملية إدارية داخلية تنحو في الغالب إلى التنظيم وتنظيم الأشياء ترتيبها وإدارة الموارد وغيرها بينما الإستراتيجية خارجية تتوجه بالملاحظة و الإستقراء والتوقع أثناء التقدم، كما أن التخطيط يعمل في البيئات المسيطر عليها، لذا يرى ضروريا عند وضع الخطط أنتحد الموازنات سلفا والاشخاص في المواقع الوطنية والهياكل وغير ذلك، بينما مجال عمل الإستراتيجية هو البيئات غير المتوقعة التي لا تحكمها قواعد ثابتة حيث تنشاء فرص تتطلب موارد غيرها رصد من قبل أو ينشأ تهديد يتطلب تدابير لم توضع في الحسبان.[2]

---

[1]- عبد القادر فهمي. **المرجع نفسه** ، ص .ص. 16، 17.

[2]-هاشم كاظم نعمة،**الوجيز في الاستراتيجية**، (ليبيا:منشورات اكاديمية الدراسات العليا،2000)،ص.56.

المطلب الثاني: مستويات الإستراتيجية ووسائل بنائها

1- مستويات الإستراتيجية

بالنسبة إلى مستويات الإستراتيجية فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات أساسية للإستراتيجية تتمثل في.

أ- المستوى الإستراتيجي

أو ما يسمى بالمستوى السياسي العسكري وهو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية و العسكرية والدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية الدولة تتميز بعدم اليقين في وجهة بتحولات الجيو سياسية.

والجيو إستراتيجية لوحدتها الدولية، فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.

ب- المستوى التكتيكي

تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى **في** الاتصالات بين القيادة العليا العسكرية والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال ، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب ، ويمكن تسميته كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالإستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.

ج- المستوى العلمي

ويتم تحديد المتغيرات المكانية و الزمنية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل الأزمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية أي تحيل التطور النظري إلى تطبيق عملي.

2- وسائل بناء الإستراتيجية

لا يمكن الحديث عن الإستراتيجية الفعالة والناجحة مهما كانت درجة تمسكها المعرفي وواقعية طرحها النظري ومثالية تطورها الفكري إذا لم تسندها الوسائل والإمكانيات الأزمة لنقلها من الأفكار المجردة إلى التطبيقات العلمية، وتتمثل هذه الوسائل في مادية ومعنوية نشرحها في ما يلي[1]:

[1] - محمد جبر ،**الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولية** ، (بغداد: كلية العلوم السياسية،2006)، ص .50.

أ- الوسائل المادية

يقصد بها جميع الوسائل الاقتصادية من موارد طبيعية وحجم الإنتاج والحالة المالية والتجارية والوسائل العسكرية، كل هذه الوسائل مجتمعة إذ ما توفرت بشكل كبير فإنها تمنح للدولة حرية المناورة وقوة الدعم هائلة ودفاعية على منظومة الأفكار والإيديولوجية والقومية وتحقيقها والدفاع عنها أما التهديدات التي تواجهها.

ب- الوسائل المعنوية

تنطوي الوسائل المعنوية على منظومة الأفكار الإيديولوجية والحضارية ودرجة التعبئة السياسية الداخلية ووضوح الرؤية في الوسائل الخارجية التي تشكل جنبا إلى جنب من الوسائل المادية مصفوفة حضارية متكاملة تشمل عناصر دفاع للدولة للممارسة نفوذها الخارجي وتحقيق مكاسبها وتحقيق وحماية مصلحها الوطنية، فالسياسة الخارجية التي تنطوي على سلوك دولة ما حيال محيطها الخارجي تقوم عادة على وسائل معنوية تعتمد على المهارة ومنظمة القيم المغرية للأفراد الأخرى والقادرة على استقطاب الحلفاء وعزل المناوئين ودحر الأعداء.[1]

[1]- محمد جبر، **المرجع نفسه** ، ص.ص 50، 51.

المبحث الثالث: الأمن القومي. national securty

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي وأبعاده

1- مفهوم الأمن القومي

شاع استخدام مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر بعقد معاهدة واستفاليا 1648، التي أسست لولادة الدولة القومية والدولة –الأمة.state-nation. غير أن حقبة الحرب الباردة شكلت الإطار والمناخ الذي تحركت فيه المحاولات لصياغة مدا خيل نظرية ومقاربات منهجية وبين مؤسساتية تتبنى هذا المفهوم.

فيما يتعلق بالاتجاه الأولى الضيق، فقد اقتصر تعريفه للأمن القومي بدلالة الجانب العسكري فقط.إذ عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي بأنه " حماية الأمة من حظر القهر على يد قوة أجنبية".

كما عرف " ولتر ليبمان" الأمن القومي ضمن هذا الإتجاه بقوله "تعد الامة آمنة إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمتها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن أن تصون قيمتها من خلال الانتصار في تلك الحروب.

أما الاتجاه الواسع ، فقد نظر إلى مصطلح الامن القومي بأنه أعم و أوسع من الاقتصار على مفهوم أو إتجاه أو جانب واحد ومحدد، فهو يشتمل ويتضمن جوانب واهتمامات متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية وتنموية تحمل قيم وأهداف ومصالح الدول و المجتمعات.

ومن ضمن هذا الاتجاه الواسع، عرف (أرنولد وولفرز) الأمن القومي أذا رأى بأنه الأمن موضوعيا، يرتبط بغياب التهديدات منها القيم المركزية والمكتسبة، أما ذاتيا فهو غياب الخوف من أن تكون تلك تبك القيم موضوع هجوم.

وعرف (باري بوزيان) الأمن القومي بأنه يعني " العمل على التحرر من التهديدات"، وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتمسكها الوظيفي ضد قوة التغيير التي يرونها معادية.

فالحد الأدنى للأمن هو البقاء ، لكنه أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجهورية حول شروط حماية هذا الوجود. [1]

[1]- صالح نيوف ، **مدخل الى الفكر الاستراتيجي** ، (الدنمارك : الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2001)، ص 21.

وعرف (لاسويل وكابلان) الأمن القومي بأنه : القيم العليا المتوقع الوصول إليها كموضوع حقيقي، وقوة محتملة تقرر التأثير والفعالية للدولة .

لذلك فإن الأمن القومي هو عملية لحماية كيان الدولة من جهة ، وتحقيق أهدافها ومصلحها من جهة أخرى.

2- أبعاد الأمن القومي

لم يعد الأمن القومي يقتصر على بعد أو مجال واحد بعينه، سواء على البعد النظري أو البعد التطبيقي، بل تعددت مجالاته وأبعاده، وجاء ذلك لسببين رئيسيين.

أولهما: اتساع نطاق الدراسات الأجنبية، ليشمل جميع المجلات والنشطات الإنسانية.

وثانيهما: تعدد وظائف الدولة ذاتها التي لم تعد تقتصر على المجال محدد يقتصر على مجال محدد يقتصر على المجال العسكري، بل تعددت تلك الوظيفة التقليدية واجهت الدولة المعاصرة لتتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في جميع المجلات والوظائف التي بدأت ترتبط بذلك الأمن، لتكون أهم تلك الأبعاد.

أ- البعد السياسي

يعرف الأمن ضمن هذا البعد يكونه يدل على سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وسيادتها، وحميتها من التهديدات في الداخل والخارج، لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها ومصلحها الوطنية.

وبذلك يتجلى في هذا البعد الحفاظ على مركزية الدولة بيعدها وحدة مركزية مستقلة ذات سيادة كاملة على أرضيها لقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وهنا يرتبط بالأمن السياسي، والذي يعرف بأنه الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقات بين السلاطة والشعب، أو تشويه صورة الدولة.[1]

ب- البعد العسكري

ويمثله الأمن العسكري، والذي يعد البعد الأكثر وضوحا لمفهوم الأمن القومي ولازال الكثيرون يجدون الأمن القومي متمثلا في القدرة العسكرية للدولة على صد إي اعتداء خارجي، وهو تعريف يخص الأمن العسكري فقط، لأن الأمن العسكري فرع من فروع الأمن القومي ، فالقوات المسلحة تمثل الدرع الواقي للدولة، وأهم عناصر قوتها، وهي وسيلة الحسم في أي صراع، عندما تفشل الأدوات الأخرى[2].

---

[1]- صالح نيوف، **مرجع سابق**، ص.ص.22-23.

[2] - حمد اللحيدان، "**مفهوم الامن القومي ومقوماته** "، جريدة الرياض ، بتاريخ(2011/04/29). ص.9.

إذ أن الأمن العسكري لايتحقق للدولة إلا إذا توفرت أساسيات مهمة على رأسها تنظيم القوات المسلحة وتسليحها، وتدريبها ، وتطويرها باستمرار ورفع روحها المعنوية.

ج- البعد الاقتصادي

يهدف هذا البعد يهدف هذا البعد على توفير الأوضاع الملائمة للوفاء باحتياجات الشعب، وتوفير سبل التقدم والرفاه، أي القيام على درجة مقبولة من الاستقلال الاقتصادي، ونجاح التنمية الاقتصادية المستقلة، والاعتماد على النفس، وفي حالة العلاقات الاقتصادية الدولية يكفي أن يكون الاعتماد المتبادل وليس التبعية الاقتصادية، ولهذا يتطلب من الدولة لتحقيق أمنها الاقتصادي أن تبني اقتصادها معتمدة على قدرتها الذاتية، وعلاقاتها المتكافئة، وأن تعتمد على تنمية إقتصادية مستقلة، وبناء القاعدة صناعية باستخدام التكنولوجيا المناسبة.

د- البعد الاجتماعي

ويهدف إلى تطوير الأمن بالقدر الذي يعزز الشعور بالانتماء والولاء وتعزيز الهوية الوطنية، وبذلك يمثل هذا البعد الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكا، وخالي من كل مظاهر التردي، ابتداء من السلبية، وانتهاء بالجريمة، مرورا بانحطاط القيم الروحية، وانهيار القيم الأخلاقية، والعزوف عن الأصالة في العادات، والتقاليد الأصلية، وقتل المهام وانهيار العزيمة، حتى الوصول إلى مرحلة اليأس القاتل للمجتمعات والأمم،وفقدان الهوية المميزة للأمة.[1]

[1]- حمد اللحيدان، **المرجع نفسه**، ص.9.

المطلب الثاني: مدارس ومستويات التحليل للأمن

دخلت دراسات الأمن النقدي حقل الدراسات الأمنية في بداية التسعينيات التي زعزعت المنطلقات النظرية لدراسات الأمن القومي بالتركيز على أمن الفرد بدل أمن الدولة.

1-أهم المدارس الثلاث للأمن النقدي

برزت ثلاث مدارس أساسية هي: مدرسة باريس,مدرسة ابرستويث (ويلز) ومدرسة كوبن هاغن .

أ- مدرسة باريس للدراسات الأمنية

ركزت دراسات الأمن النقدي على مواضيع الأمن الداخلي كتقنية حكومية ،ظهرت في باريس وركزت على المستويات الدنيا للأمن كالجريمة والاختطاف و التهديدات المرتكزة على الأمن المجتمعي وكالجريمة المنظمة ,نقاط العبور, موجات شغب والعنف والاحتجاج ومع بروز العولمة وتلاشي فكرة الحدود الوطنية برزت الاتجاهات النقدية في الدراسات الأمنية وظهرت معها عدة مدارس منها مدرسة باريس,ممثلة العديد من الأفكار أهمها :

- ✓ دمج الأمن الداخلي و الخارجي هذه العملية يعتبرها رواد هذه المدرسة بمثابة توسيع أنشطة الأمن الداخلي وإضفاء الطابع المحلي على الأمن الخارجي كتوسيع نشاط الأمن الداخلي بتصدير أسلوب الشرطة على المستوى الدولي (الشرطة العالمية – انتربول) والعكس بإضفاء الطابع المحلي على الأمن الخارجي من خلال الميزة الروتينية للعملية العسكرية على الساحة العالمية .
- ✓ توجيه نقد لاذع للدراسات الأمنية التقليدية التي أهملت دور ممتهني الأمن الذين تعتبرهم هذه المدرسة بمثابة التمثيل العملي للدراسات الأمنية ويشير " فيغو" إلى الفواعل والأجهزة والتقنيات المنتجة للحقيقة الأمنية من خلال البيانات والأرقام والمعلومات بهدف بناء استراتيجيات أمنية بالإضافة إلى ممارستها لفعل القوة و الإكراه.

ب- مدرسة ابريستويث (ويلز)

ركزوا في إعادة تعريفهم للأمن على ثلاث بنى فكرية كان أولها فكرة الانعتاق. EMACIPATION.

- ✓ البناء الأول هو الانعتاق كموضوع للدراسات الأمنية ويمثل قلب النظرية للامن العالمي حسب -كين بوث-KIN BOOTH: يسعى الانعتاق إلى الحرية من جميع القيود و كل أشكال الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي[1]

[1]- عبد الله الحربي، "**مفهوم الامن ،مستوياته وصيغته وتهديداته**": دراسة نظرية للمفاهيم والاطر المحلية للعلوم السياسية العدد 19، (صيف 2008) ص.09.

- ✓ البناء الثاني هو الأفراد هم الموضوع المرجعي أو الوحدة المرجعية للأمن : يرون أن الدولة تكون أحيانا سبب انعدام الأمن, وبتالي وضع الفرد كمرجعية مركزية لتحليل الأمني يؤدي إلى صعود جملة من التهديدات كالعنف الجسدي والاضطهاد والتهميش والبطالة وهو كفاح مستمر ضد الأمن من خلال سعي الأفراد للانعتاق من مثل هذه الظروف، الحقيقة الأمنية مثل ما يعتبرها مفكرو هذه المدرسة لن تكون من فراغ, كما أنها ليست مجرد قرارات, بل تعبر عن تضارب أفكار وقيم وتقليد, ومصالح مختلفة داخل الإطار المؤسسي, ويعتبر الانعتاق شرط أساسي في المؤسسات الأكاديمية وهو ما ذهبت إليه –ريتاتوراك– في تحليلها لأعمال هذه المدرسة "ابريستويث" [1]

ج– مدرسة كوبن هاغن والأمن الموسع

قبل الخوض في مهمات هذه المدرسة في مجال الدراسات الأمنية يجب الإشارة إلى الاختلاف في التصنيف النظري بين الباحثين حول المدرسة داخل حقل العلاقات الدولية التي أفرزت ثلاثة توجهات أي ثلاثة تصنيفات .

الأول, يصنفها داخل الاتجاه الواقعي بسبب كون المفكر باري بوزان أحد أقطاب هذه المدرسة والمحسوب على التيار البنيوي، والتصنيف الثاني هو ضمن الاتجاه البنائي وذالك لتقاطعها مع التوجهات البنائية بتركزها على متغير الهوية بطرحها للأمن المجتمعي، والتصنيف الثالث هو ضمن المقاربة النقدية الذي يعنى بالفرد والمجمعات كإطار مركزي للتحليل، بدأت دراسات الأمن في التوسيع في إطار مدرسة كوبن هاغن مع كتابات بري بوزان من خلال كتابه الموسم بـ: الافراد, الدولة والخوف: مشكلة الأمن الوطني في علاقات الدولية عام 1983 ناقش فيه فكرة توسيع مفهوم الأمن ليشمل عدة قطاعات السياسية ,الاقتصادية ,الاجتماعية والبيئية، من خلال كتاباته هذه إلى أن يكون هذا التوسيع خارج حقل الدراسات الإستراتيجية التقليدية وضمن الدراسات الأمنية الموسوعة.

عام 1998 في محاولة جماعية في توسيع وتعميق الدراسات الأمنية هو كتاب الأمن إطار جديد للتحليل جمع كل من باري بوزان و–اولي وايفر– و–جاك دويل– تم وضع مجموعة من التصورات حول الأمن انطلاقا من تعريفه الموسع, حيث قال بوزان بضرورة توسيع الأمن.[2]

[1] – عبد الله الحربي. **المرجع نفسه**، ص 09.

[2] – سيد احمد قوجيلي،**الدراسات الامنية النقدية: مقاربات جديدة لاعادة تعريف الامن**،(الاردن: المركز الاعلامي للدراسات السياسية)،ص.ص.59،60.

تم توسيع الأمن ضمن مدرسة كوبن هاغن من خلال مرتكزين أساسيين (لباري بوزان) وهما مصطلح القطاعات والمستويات القطاعات الأمنية الجديدة المتمثلة في خمسة قطاعات بين من خلال هذه القطاعات الأساسية العديد من أنواع التهديدات وفيما بعد تعرض الدراسة المستويات.[1]

2- القطاعات الخمس للأمن حسب مدرسة كوبن هاغن

ركزت مقاربة باري بوزان كما ذكرت الدراسة سالفا أنها تركز على القطاعات الجديدة للأمن على غرار الأمن العسكري وهي الأمن السياسي،الاقتصادي،الاجتماعي والبيئي مؤكدا على ارتباطها ببعضها وتفكيك كل قطاع على حدا بهدف معرفة كيفية تأثير كل قطاع منها على باقي القطاعات الأخرى مع تعقيد وتركيب هذه العملية المنهجية من "الجزء إلى الكل" يراها بري يوازن فكرة جيدة للتعاطي مع ما يسميه بمشكلة أو معضلة الأمن الوطني, تمثل الأمن حسب باري بوازن في خمسة قطاعات وهي كالتالي:

أ- القطاع العسكري

يقصد به الأمن في مفهومه الصلب والذي يشمل التهديدات العسكرية التي تمس جميع مكونات الدولة ومؤسساتها وسلامة مواطنيها ويشغل هذا القطاع بقاء الدولة والفاعل بين قدراتها العسكرية الهجومية والدفاعية وإدراك النوايا اتجاه بعضها البعض, وبتالي يخص هذا القطاع المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية للدولة.

ب- القطاع السياسي

يقصد به مدى استقرار أنظمة الحكم ومؤسسات الدولة وشرعيتها وشرعية إيديولوجيتها. ضمن هذا القطاع نلمس ثلاث مرجعيات أمنية هي:الدولة, الأنظمة الدولية(الآسيان والاتحاد الأوروبي مثلا) الحركات العابرة للحدود الوطنية (الكنيسة الكاثوليكية والدين الإسلامي) فيمكن للسيادة مثلا أن تهدد موضوعيا بأشياء كالاعتراف أو الشرعية أو السلطة الحاكمة.

تهديدات القطاع السياسي تأخذ بعدين احدها داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وجميع الحركات التي تستهدف وتناهض وتعارض مؤسسات الدولة ورموزها, أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي في الدولة كوحدة سيادية.[2]

---

[1]- سليم قسوم،**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية :دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر نظرات العلاقات الدولية** ،"رسالة ماجستير في العلوم السياسية و ع.د تخصص الإستراتيجية والمستقبليات" (جامعة الجزائر3 : 2014)،ص.113.

[2]- عبدون الحامدي.**أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات سياسية مقارنة"،(جامعة المسيلة:كلية العلوم السياسية، 2015)، ص.ص.26-27.

ج- القطاع الاقتصادي

على مستوى هذا القطاع تتعد الوحدات المرجعية من الإفراد إلى الدول إلى النظام الاقتصادي العالمي بمختلف معاييره لكن الارتباط الأول هو قدرة الدول على توفير الموارد الطبيعية وقدرتها على تلبية متطلبات سكانها بما يضمن لهم المستوى المعيشي المقبول الذي يجنبهم الوقوع في الفقر والبطالة, أما على المستوى الدولي يرتبط بمدى قدرة الدول على الوصول إلى الأسواق العالمية والتمويلات الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاهية و السلطة في النظام الدولي.

لأنه كما يوضح باري بوزان أن الوضع الطبيعي للفاعلين في اقتصاد السوق هو المخاطرة والمنافسة العنيفة واللايقين كمثال: الضغوط التي تمارسها الشركات الدولية على مؤسسات الدول وتحكمها في مستويات تمويل وضررها بالاقتصاد الوطني لذا لا يمكن اعتبارها ضمن رهانات الأمن الوطني

بالإضافة إلى كل هذا يضيف باري بوزان ويشير إلى الترابط المهم بين الأمن الاقتصادي والأمن العسكري, وكيف أن الأمن العسكري تابع للأمن الاقتصادي بسبب القيود التي يفرضها الاقتصاد على ميزان الدفاع والأمن .

د- القطاع الاجتماعي

يعتبر المجتمع كيانا قائما وموضوعا متميزا للأمن والأمن المجتمعي واحد من اهم قطاعات برنامج البحث في الدراسات الأمنية يتمحور الأمن الاجتماعي حول الهوية اي ما يطلق على جماعة معينة ضمير (نحن) في مقابل الآخرين والذي قد يكون تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل امة, اثنيه أو جماعة دينية وهذا النوع من الأمن متعلق بالهوية والانتماءات الثقافية، الدينية والعرقية وبالتالي هو اعقد الأمون في القطاعات الخمس لباري بوزان

القطاع المتعلق بالأمن المجتمعي: جد معقد لأنه يتعامل مع الهويات التي تعتبر ذاتية وذات بناءات سياقية مما يقود في اغلب الأحيان إلي تبني سياسات عنصرية اقصائية وهذا ما يولد عدة مشاكل وصراعات مستعصية على الحل ومصدرها هي النزاعات الأمنية والعرقية فعندما تحس مجموعة بالا أمن إزاء محيطها الإقليمي فذلك يؤدي إلى ما يسميه باري بوزان بالمأزق المجتمعي (مأزق أمني مجتمعي) الذي يعتبره مولر ناتج عن غياب الأمن المجتمعي وسيكون نتيجة إحساس هذه المجموعة بمساس أحد مكونات هويتها كالدين,اللغة, الثقافة, العادات والتقاليد.[1]

[1]- عبدون الحامدي، **المرجع نفسه**، ص.ص.27، 28.

ما سبق ذكره جعل باحثي مدرسة كوبن هاغن يؤكدون على أن مفهوم الأمن ليس ثابتا وبالتالي هو ديناميكي ويتشكل عبر الممارسة الوطنية فهو بناء اجتماعي, ووضعوا المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت تعتبر المصدر الأساسي للتهديد .

هـ- القطاع البيئي

يعنى بالحفاظ على المحيط والمجال الايكولوجي المحلي والعالمي وحماية البيئة من الممارسات البشرية المتسببة في العديد من ظواهر التدهور الايكولوجي كالاحتباس الحراري , التلوث والجفاف كحوصلة للمحور الأول من الدراسة يمكن القول في إطار توسيع مفهوم الأمن حسب الاتجاهات النقدية والمدارس الثلاث التي تمكنت من إدخال العديد من المفاهيم والأدوات التحليلية الجديدة إلى حقل الدراسات الأمنية كما ساهمت في بلورة مفهوم موسع جدا للأمن, حيث لم يصبح الأمن هو الحماية من التهديدات والسيطرة المجتمعية, وهو ما انعكس على الخطابات الأمنية والتغيرات في مجال الأمن ليشمل عدة قطاعات حسب مدرسة كوبن هاغن وتحويل الأمن من موقع دفاعي والحماية من التهديد إلى موقع هجومي بتوقع مصدر التهديد و استباقه عبر الطريق التكنو استراتيجي وتعيين المصادر المحتملة للتهديد حسب ما ذهبت إليه مدرسة باريس أو تحقيق امن الأفراد بتحررهم من جميع القيود عن طريق المراكز الأكاديمية الموجهة للأمن بهدف حماية الفرد وهو ما جادلت فيه مدرسة ابريستويث.

3- مستويات التحليل الأمني: تعميق الدراسات الأمنية

قبل الخوض في تعميق حقل الدراسات الأمنية ومرجعية التحليل الأمني استنادا إلى المقاربات التي تحدثت عن مستويات التحليل الأمني، وفي سياق التهديدات الأمنية الجديدة يعد روبرت كابلن أهم باحث أشارة إلى القارة الإفريقية والى تهديدها بالعديد من الظواهر كالندرة، الجريمة،العشائرية والأمراض ومهددات النسيج الاجتماعي كما قال كابلن واعتبر القارة الإفريقية أكثر طردا للسكان جراء المشاكل المركبة ذات الطبيعة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية ويضيف في ذات السياق بأن البيئة تلعب دور القوة المعادية وكذا الصراع على الموارد هو السبب الرئيسي للمشاكل والتهديدات في القارة الإفريقية .

إن معانات القارة الإفريقية من كل هذه المشاكل جعلها مصدرا للقلق المتنامي على الأمن الوطني، الإقليمي أو حتى العالمي وبالتالي ستكون هاجس المستقبل بتعبير -روبرت كابلن[1].

[1]- عبدون لحامدي. **مرجع سابق**، ص.ص. 28. 29.

أ- مستوى الفرد والمجتمع

أصبح امن الدولة غير ممكن دون تحقيق امن الفرد وتنمية عوامل رفاهيته وهو ما تترجمه التشريعات الدولية خاصة مشاريع الأمم المتحدة والعديد من الاتفاقيات الدولية وأدانت كل أشكال العنصرية والتميز وكل جريمة ضد الفرد تعتبر انتهاكا ضد الأمن العالمي هو ما سوف تشير إليه في مطلع هذا المحور وذالك بدراسة الإبعاد المختلفة للأمن المتمثلة في امن الفرد (الأمن الإنساني والمجتمعي),الأمن الوطني القومي, الأمن الإقليمي (مركب الأمن الإقليمي) والأمن الدولي وهو المستوى الأخير في مستويات الأمن وبالتالي تنطلق من أضيق لأمن مستوى ما أنتج لنا تعميق مفهوم الأمن .

يعرف الأمن على مستوى ما تحت دولتي بأنه أضيق الآمون واعقدها فامن الفرد أصبح تابعا لمفهوم الأمن الإنساني, وذالك نتيجة للعديد من الأسباب أولها التحول في مصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة الذي كشف عن عمق مشاكل الأمن الإنساني(المخدرات, الجريمة, الإرهاب الدولي والفقر) وثانيا التغير في طبيعة النزاعات الدولية وتزايدها من خلال تراجع النزعات التماثلية وبروز التهديدات اللاتماثلية وأصبحت الصراعات داخل الدول القومية أكثر منها بين الدول كالحروب الأهلية، بوراندي والسودان وهي صراعات معقدة لأنها تتعلق بالهوية والدين, فبين عامي1990-2001 شهد العالم 57 صراعا داخليا .

فاليوم أصبح الإنسان محورا أساسيا في أي عملية تنموية تهدف إلى تحقيق الأمن الوطني وهو الإطار النظري الذي سيسمح بتحليل الواقع المغربي خاصة في الحديث عن الأمن المجتمعي مثلما تحدثنا عليه سالفا وذالك لخصوصية هذه المنطقة.

ب- المستوى الإقليمي

فسوف نتحاشى الحديث عن مستوى الدولة لان الواقعية تحدثت وركزت عن هذا المستوى وهو النقد الموجه لها من طرف المنظور النقدي وبالتالي يمكن في هذا الإطار الحديث عن الأمن الإقليمي الذي هو عبارة عن تنظيم مركب من عدد محدود من الدول تجمعهم المصالح المشتركة, تهدف إلى دعم ركائز وأسس الأمن الإقليمي ومن ابرز النماذج عن هذا المستوى مجلس التعاون الخليجي ومنظمة جامعة الدول العربية كمنظومة إقليمية أوسع.[1]

[1]- سليم قسوم، **مرجع سابق**. ص.ص115،116.

يعتبر هذا المستوى من أهم المستويات التي تطرقت لها مدرسة "كوبن هاغن" بالدراسة والتحليل وهي – المجمعات الأمنية– كمقاربة للأمن الإقليمي الذي اعتبرها بوزان ظاهرة علائقية فلا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الدولي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية .

هذا المستوى طرحه "باري بوزان" وأطلق عليه اسم المركب الأمني الإقليمي فالأمن الوطني الجزائري لا يمكن عند دراسته وتحليله اعتماد مستوى معين لان ديناميكيات الأمن مركبة بالأساس ولا يمكن لها تحقيق أمنها بعيدا عن هذا المستوى الإقليمي ألمغاربي.

ج– المستوى الدولي

فكرة نظرية الأمن الدولي انه أي اعتداء يقع على أي دولة تعد اعتداء على الجماعة الدولية ,ولا تقع مسؤولية رد الاعتداء على دولة لوجدها بل هي مسؤولية جماعية,وتضامن المجتمع الدولي لأول مرة وبعد الحرب العالمية الأولى بإنشاء عصبة الأمم وبعدها جاءت هيئة الأمم المتحدة كهيئة عالمية شهر على تكريس واحترام القانون الدولي وحفظ السلم والأمن العالميين جراء ما لحق بالعالم من خسائر مادية وبشرية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. [1]

[1]– سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص.ص. 118،117.

خلاصة الفصل الاول:

تقتضي الدراسة في الاساس الاحاطة بالجانب المفاهيمي والنظري لفهم موضوع المراد دراسته ، من خلال ضبط المفاهيم الأساسية التي أثارت جدلا واسعا بسبب غموضها، ويرجع ذلك بصفة عامة لخضوعها للتحولات والتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، مما دفع هذا التحول الى اعادة النظر في الكثير من المفاهيم يأتي في مقدمتها الاستراتيجية بتقديم تعريفاتها التقليدية والتي تركز على البعد العسكري فقط، والتعريفات الحديثة التي تركز على جوانب اخرى مثل الجوانب السياسية ، الاقتصادية ، التكنولوجيا....، أما المؤسسة العسكرية فهي من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة في المفهوم والخصائص، الا انها تختلف في العلاقات مع المؤسسات الاخرى من دولة لاخرى حسب طبيعة النظام السياسي وحسب التهديدات الخارجية لكل دولة. أما الامن القومي فهو مفهوم معقد ولتعريفه يجب الاحاطة بثلاثة أمور تتمثل في : السياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالابعاد المختلفة له ؛ وختاما بالمدارس المفسرة للأمن كمدرسة باريس وكوبنهاغن وغيرها.

الفصل الثاني:

مكانة المؤسسة العسكرية

في النظام السياسي الإسرائيلي

تمهيد

سنتناول في دراستنا لهذا الفصل التعرف على طبيعة النظام السياسي لإسرائيل وكذا الخصائص والمميزات لهذا النظام ثم التطرق الى العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة بحكم وظيفتها كمؤسسة إدارية حيث تعتبر العلاقة متداخلة حيث تتشارك المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية في صناعة الامن الوطني. وإنجاز عقيدتها العسكرية المتمركزة حول تنفيذ الأهداف العسكرية العليا للدولة التي رسمتها القيادة السياسية. ودراسة بنيتها بهدف إظهار مدى تماسك وتناسق هيكل وبناء المؤسسة العسكرية .

وتطرقنا إلى الأذرع والهياكل العسكرية من خلال التعريف بالجيش الإسرائيلي وما يضم من افراد وأسلحة وعتاد وغيره.ثم تناولنا وسائل تأثير المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي وقدرتها على التأثير على الحياة السياسية حيث تملك القدرة على التخطيط وتنفيذ السياسات على نحو اكثر فاعلية من الاجهزة الحكومية الأخرى.ثم التعرض الى الإستراتيجية العسكرية التي تنتهجها إسرائيل من خلال التطرق الى عوامل وأسس المؤثرة في صياغة الإستراتيجية العسكرية لحماية أمنها واستقراها بناءا على المعضلة الأمنية المتجذرة في العقل المجتمعي الإسرائيلي.

المبحث الأول : النظام السياسي الاسرائيلي وعلاقته بالمؤسسة العسكرية

يُحتم دراسة مؤسسات صناعة القرار السياسي في إسرائيل، دراسة طبيعة النظام السياسي، ومؤسساته الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار السياسي، ذلك من خلال التعريف بالنظام السياسي، وفلسفه الحكم التي يتبناها، ومن خلال ما يتضمنه (دستور) الدولة من تعريف بالدولة وشكلها، وتنظيم العلاقة بين سلطات الحكم، وتحديد اللاعبين في صناعة القرار السياسي، والتركيز على الفواعل الرسمية الأساسيةفي صناعة القرار السياسي داخل النظام السياسي الإسرائيلي، والتي أهمها، الكنيست والحكومة؛ وإبراز ميل ميزان القوى لكلا المؤسستين في تأثيرهما الفعلي في صناعة القرار السياسي، وما ينتج عن ذلك من تدخل قوى أخرى في التأثير على صناعة القرار السياسي.

تناولنا طبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الإسرائيلي، والتي يمكن توصيفها بالديمقراطية الاثنية "إثنوقراطية"، وتمركز صناعة القرار السياسي بيد جماعة عرقية سواء داخل المجتمع اليهودي، أو داخل المجتمع الاسرائيلي، بفرز ديكتاتورية عرقية نخبوية متعددة تتبادل الأدوار بتبدل مراكز القوي في المجتمع الاسرائيلي، والتي تسعى للهيمنة والإمساك بحيثيات القرار السياسي، وفي ظل هيمنة المؤسسات التنفيذية على المؤسسات الأخرى، ووجود قوانين (دستورية) يمكن تعديلها بقوانين عادية

المطلب الأول :طبيعة وخصائص النظام السياسي الإسرائيلي

1- طبيعة النظام السياسي الاسرائيلي

يعرِّف النظام السياسي بأبسط التعاريف، بأنه نظام الحكم القائم على وجود ثلاث سلطات، هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية و السلطة القضائية، تعمل هذه السلطات الثلاث على صنع القرار و تنفيذه , بما يضمن الحفاظ على مصالح الدولة العليا.

تتعدد و تختلف الأنظمة السياسية من دولة إلى أخرى , فهناك النظام البرلماني و النظام الرئاسي و النظام المختلط الذي يمزج بين ما هو برلماني و ما هو رئاسي .

و قد اختار صانعوا القرار الإسرائيلي منذ النشأة" نظام الحكم البرلماني" و الذي يعتمد في المقام الأول على البرلمان الإسرائيلي و الذي يسمّى" كنيست "، و الذي يتكوّن من 120 نائبا، ينتمي كل نائب لحزب مسجّل و يعمل ممثلا لهذا الحزب، و من مميزات النظام السياسي الإسرائيلي أنه نظام برلماني متعدِّد الأحزاب[1]

[1]- عبد الحميد متولي، **نظام الحكم في اسرائيل**، (الاسكندرية:منشأة المعارف، 1979)،ص. 189.

لذلك تتمّ الانتخابات العامّة للكنيست فقط، حيث ينتخب أعضاء الكنيست رئيسا للحكومة من بينهم مع العلم أن هذا النظام قد تغير منذ انتخابات1996 – و أصبح الناخبون يختارون رئيس الحكومة أيضا و يقرّ أعضاء الكنيست تعيين جميع الوزراء.[1]

يقوم نظام الحكم في إسرائيل على ثلاثة أعمدة هي: **رئيس الدولة والسلطة التشريعية** (الكنيست)**والسلطة التنفيذية** .وسلطات رئيس الدولة محدودة، إذ ليست له سلطات تنفيذية وليس له الحق في حضور اجتماعات مجلس الوزراء ولا في الاعتراض على التشريعات التي يصدرها الكنيست، ولا يحق له مغادرة إسرائيل دون موافقة الحكومة .ومدة الرئاسة هي خمس سنوات يجوز تجديدها مرة واحدة، ولا يحق له حل الكنيست أو إقالة الحكومة.

أما السلطة التنفيذية، ممثلة في مجلس الوزراء، فهي الجهة المخولة لتسيير شئون الدولة، واتخاذ القرارات المباشرة فيما يخص الشئون الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية، فالحكومة هي التي تصدر قرار الحرب، ورغم خضوع الحكومة نظريا للكنيست، فإنها واقعيا هي التي تسيطر أو تملك قوة القرار لأن الحكومة هي التي تملك أغلبية برلمانية تعطيها حقّ اتخاذ قراراتها، ورئيس الوزراء يتمتع بمكانة تفوق ما يتمتع به رؤساء الحكومات في الدول الأخرى .ولعل القانون الأخير الذي تمت بموجبه انتخابات عام 1996 يمثل زيادة أخرى في قوة رئيس الوزراء حيث يتم انتخابه مباشرةً، وهو ما يجعل خلعه من منصبه مهمة مستحيلة إلا بعد إجراء انتخابات عامة جديدة، أو موافقة ثلثي أعضاء الكنيست على خلعه، وهو نصاب من الصعب جداً أن تلتقي عليه الأحزاب الممثلة في الكنيست، ومن هنا يمكن اعتبار النظام السياسي في إسرائيل نظام ا يصبّ في مصلحة الحزب الأقوى يحكمه زعيمه الذي هو رئيس الحكومة بشكل آلي في ظل القانون الجديد بعد أن ينتخبه الشعب.

ويتبع مكتب رئيس الوزراء مكتب خدمات الأمن الذي تتمثل فيه فروع الاستخبارات الرئيسية المدنية والعسكرية ويرأسه رئيس الموساد الذي يقدم تقاريره إلى رئيس الحكومة مباشرةً. والوزارات الإسرائيلية الأساسية هي الدفاع والمالية والخارجية، وخلافا للدول الأخرى توجد وزارة للهجرة والاستيعاب مستحدثة منذ عام 1988، وفي الواقع فإن قلة من الوزراء تشارك في صنع القرار وهم من يسمون وزراء" الصفوة "أو" مجلس[2]

[1]- عبد الحميد متولي، **المرجع نفسه** ،ص.ص. 189،190.

[2]- فتحي وحيدي، **نظام الحكم في اسرائيل، "دراسة قانونية تحليلية للنظام الدستوري والسلطات الثلاث**، ، (قطاع غزة: مطابع الهيئة الخيرية ،2003)، ص. 67.

الوزراء المصغر"، وهم في العادة وزراء الدفاع والمالية والخارجية إضافة إلى رئيس الوزراء، ويوجد في الحكومة العديد من الوزراء بلا حقائب لإرضاء الأحزاب الصغيرة.

- **الكنيست** :كلمة عبرية تعني" الاجتماع"، وهي مأخوذة عن المعبد اليهودي المسمّى"بيت كنيست[1]"

2- خصائص النظام السياسي الاسرائيلي

من أهم خصائص النظام السياسي في إسرائيل أنها دولة بدون دستور، وذلك يعود إلى عام1948 والخلاف الذي نشب بين المعارضين المتدينين والمؤيدين لوضع دستور للدولة، فرغم- - أن وثيقة قيام الدولة حددت موعد مطلع أكتوبر من عام 1948 كموعد أقصى لوضع الدستور، فإن ذلك لم يحدث حتى الآن وقد رأى مؤيدو وضع الدستور أن الدستور الدائم يعطي الكيان صفة الدولة العادية والطبيعية ويدعم استقرار نظامها السياسي، ويحول دون اغتصاب السلطة.

أما معارضو الدستور فقد تراوحوا بين من يعتبر الشريعة اليهودية دستور إسرائيل الدائم مثل حزب *"أغودات إسرائيل"، وقد انتهى النزاع ولو لفترة قصيرة بإقرار عرف بإقرار" الجمعية- - التأسيسية "أو "الدستور الصغير"، وكان ذلك في 16 (فبراير) 1949 ، و هو يتضمّن خمسة عشرة مادّة لازالت نافذة المفعول حتى الآن والتي بموجبها تمّ تصريف شؤون الدولة" الفتيّة- – " و ذلك حتى صدور مجموعة من القوانين ذات الطبيعة الدستورية، سمّيت بالقوانين الأساسية .

و يذكر أن النظام السياسي الإسرائيلي يعيش في أزمات سياسية عشية كل انتخابات كنيست و ذلك منذ العام' 1977' بعد" الانقلاب الانتخابي "الذي تعرّض له اليهود الشرقيين و قاموا بعدها بتأسيس حزب خاصّ بهم و هو الحزب الديني" شاس"[2]

[1]- فتحي وحيدي، **مرجع سابق**، ص .67.

* حركة يهودية للمتدينين الملتزمين، لها فرع في اسرائيل ممثلة بحزب يحمل اسم " هستدروت اغودات يسرائيل في ارض اسرائيل.

[2]- فوزي تيم، **تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل انتخابات مجالس 1949-1996** (عمان: دار زهران، 1997)، ص .36 .

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

تعتبر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مدرسة للهوية الوطنية وبناء (الأمة) اليهودية المعاصرة وبوتقة الصهر للشتات اليهودي، لقد جسدت المؤسسة العسكرية أهم الناجحات في تحقيق الفكرة الصهيونية، وكانت قدرة المؤسسات الأخرى في بناء الدولة، وكان إتحاد الأذرع العسكرية تحت مسمى (جيش الدفاع الإسرائيلي) إنجازا: ابعد شبح الخوف من مشروع فشل الدولة، الذي تتعرض له ألب الدول بعد مرحلة (حرب الاستقلال)، بتفاديها حالة عدم الاستقرار، الناتجة عن عملية الإقصاء التي تمارسها الحرمات المسلحة في حق بعضها، وتسخير سلاحها للاستئثار بالسلطة، حيث تم دمج كل التنظيمات العسكرية في المؤسسة العسكرية وتحول ولائهم للدولة الذي أدى إلى استقرار في النظام السياسي دون أن يعني بالضرورة استقرار في عملية تداول السلطة"

يمكننا القول : إن طبيعة الخدمة العسكرية في إسرائيل، تؤدي إلى حركة كبيرة وحيوية في جميع أنحاء التسلسل القيادي العسكري، كما أن نظام الاحتياط، والتقاعد للضباط في أوائل في الأربعينات من العمر يعمل على حركة انتشار للعسكريين في المجتمع المدني ويؤدي لصبغه بالأفكار والقيم، والسلوكيات العسكرية، ومعظم العسكريين خاصة الضباط يتم تأهيلهم ليكونوا في محاور فاعلة ومنتجو في المجتمع الإسرائيلي وبالضرورة سيخدم المؤسسة .العسكرية التي ينتمي إليها.[1]

1- وزارة الدفاع الإسرائيلية

وزارة "الدفاع" الإسرائيلي هي إحدى الوزيرات الرئيسية، مسئولية الدفاع عن إسرائيل من أي تهديد عسكري داخلي أو خارجي، ويرأسها سياسيا وزير دفاع، ويقع مقرها في تل أبيب. تأسست وزارة الدفاع الإسرائيلي بشكل رسمي بعد قيام دولة إسرائيل وذلك بقانون تشكيل الحكومة.

ولقد تم دمج التيارات العسكرية المقاتلة في جهاز تنفيذي واحدا طلق عليه جيش الدفاع الإسرائيلي وأصبحت وزارة الدفاع هي المسئولة عن الدولة اليهودية.

يمثل وزير الدفاع حلقة الوصل بين الحكومة والجيش، فهو ممثل الحكومة لدى الجيش والمسوؤل الأول عن سياسة الجيش أمام الحكومة والكنيست، وعن القضايا الفنية العسكرية وتامين طلبات الجيش، خاصة زيادة[2]

---

[1]- سارة فايز، **الجيش الاسرائيلي، الخلفية، الواقع، المستقبل**، "سلسلة دراسات استراتيجية" (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد (28)، 1999)، ص 48.

[2]- احمد فدوى مرعي، **إدارة إسرائيل لازمة لبنان عام 2006**، "رسالة ماجستير غير منشورة" (غزة: جامعة الازهر، 2010)،ص.93.

الميزانية السنوية، وتوفير الدعم من الخارج للجيش وتكون" مهمة القيادة السياسية العسكرية المتمثلة في " وزير الدفاع" تحديد المهمات والأهداف، ثم عرضها على أركان الجيش ودرستها، واقتراح القرار الأنسب، ووضع البدائل المتاحة".

2- الدور السياسي لوزير الدفاع

أن محورية الأمن في إسرائيل، أعطت وزير الدفاع قوة كبيرة تجاوزت توظيفه الوظيفي وخاصة أم من يصل لهذا المنصب يكون له مركزية في حزبه وتاريخ عسكري مشهود له في الدولة ويشترك وزير الدفاع، في صياغة الإستراتيجية العليا في الدولة والتي تتضمن الإستراتيجية العسكرية، ويهتم وزير الدفاع بتوفير كافة الإمكانيات، لإنجاح وتمكين وزارته وحشد القدرات الاقتصادية، والبشرية والإعلامية، وتوفير كافة وسائل الضغط لتحقيق الهدف السياسي، ويسهم وزير الدفاع بالاشتراك مع رئيس الأركان، بحل المشاكل اللوجستية، والميزانيات، وتوفير السلاح وحل الإشكاليات مع الحكومة، إلا أن " معادلة العلاقة بين وزير الدفاع في إسرائيل، والجيش لا تترك مجالا للشك بأن الجيش هو الرقم الأقوى فيها، وأنه عمليا يقرر شؤونه وحده، ولقد أطلق إسحاق رابين على وزارت الدفاع لقب وزارة تموين الجيش استخفافا بالوزارة، قياسا بهيئة أركان الجيش"

يمكن القول: إنه نادرا ما يعن وزير الدفاع ليس له ماض عسكري، فأصول وزير الدفاع العسكرية تكون دفاعا لفرض هيمنته ليس فقط على العسكريين فهذا مفروغ منه في معظم الأحوال، بل على القيادة السياسية ويحملها على القبول بأفكاره وطموحاته وخططه، معتمدا على قاعدة بيانات ومعلومات أمنية شاملة، لا تتوفر للقيادة السياسية، ولا للتشريعية كما بينا ذلك في الفصل السابق ومثال ذلك تمرير *شارون(وزير الدفاع 1982)، وعلى مناجم بيغن(رئيس وزراء) خطته المعلنة بإبعاد صواريخ منظمة التحرير الفلسطينية عن حدود إسرائيل 40كم، وأما الأهداف الخفية، التي لم يطلع عليها رئيس وزرائه، فكانت طموحاته ورؤيته لحل الموضوع اللبناني، بالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية أساسا،وتعقب العسكرية السورية، وفرض السلام الإسرائيلي، وإقامة حكومة موالية لإسرائيل في لبنان[1].

[1]- عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون، دراسة في تناقض الديمقراطية الاسرائيلية** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) 2005)، ص.ص. 97، 98.

***أرئيل شارون**:رئيس وزراء اسرائيل الثلاثون ولد عام 1928 وتوفي عام 2014.

3- الدور السياسي لهيكل وتشكيل الجيش الإسرائيلي

تتكون نوات الجيش الإسرائيلي من قوة نظامية موضوع في الخدمة الفعلية، وقوامها نحو 177.500فرد. بالإضافة إلى 440.000 عنصر من الاحتياط، مدة ثمانية وأربعين شهرا،في حين يخدم الجنود الذكور ستة وثلثين شهرا، والإناث فترة واحد وعشرين شهرا، ويبلغ العدد الإجمالي لسائر قوات الجيش الإسرائيلي بمن فيهم الاحتياط نحو 606.500 عنصر، ويأتي معظم الضباط في الجيش الإسرائيلي من الطبقة الراقية والمتعلمة والتي تشكل 30% من مجمل الشعب الإسرائيلي وهي ميزة غير موجودة في الجيوش العربية.

حيث حدثت تغيرات بالنسبة لنوعية الملتحقين بالجيش والمؤسسة العسكرية، حيث تزايد عدد الطبقات الفقيرة، والمتدينة، والتي تسعى لتحسين موقعها الاجتماعي، والاقتصادي، والتأثير في القرار السياسي، واتجاه الطبقة الراقية، إلى المشاريع الاقتصادية ذات المورود المادي والأقل خطورة.[1]

- ✓ **هيئة الأركان العامة في إسرائيل**

هي أعلى جهاز عسكري فني في إسرائيل، يتولى قيادتها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، وتتكون من قيادات للتصنيفات المقاتلة، والخدمات الإدارية والمنظمات شبه العسكرية، وتحتوي على شعب، واذرع مختلفة، للحركات ، والتدريب، والقوى البشرية،و الإمداد والتموين.[2]

- ✓ **رئيس هيئة الأركان العامة للجيش**

يعتبر رئيس هيئة الأركان العامة القائد العسكري الأعلى للقوات المسلحة،ويحمل رتبة عميد(جنرال)، (General) يتم تعينة في جلسة للحكومة وبناء على اقتراح وزير الدفاع، ويتولى مهامه لمدة ثلاثة أعوام ويمكن للحكومة أن تمدها إلى أربعة أعوام، ولقد أعيد تنظيم رئاسة الأركان بحيث تكون أكثر مرونة ، وجرى التعديل في القيادات العليا،وحددت تبعية الأسلحة والخدمات البالغ عددها 28 فرعا لشعب الأركان العامة" يندرج تحت إمرة رئيس هيئة الأركان، شعبة الأركان العامة، التي تشرف على القطاعات العسكرية، القوات البرية، والقوات الجوية. ويعاونه كذلك قيادة أو هيئات منها شعبة العمليات والتخطيط، وهيئة التعليم[3]

---

[1]- سعيد خلف نصر الدين ،**دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي(السلطة الفلسطينية ولبنان نموذجا)2000-2009 رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الادارية (جامعة الازهر: 2012)**، ص. 95.

[2]- اشقر رياض، **قيادة الجيش الاسرائيلي 1960-1987**، ط2 ،(بيروت: مؤسسات الدراسات الفلسطسنية ، 1988)، ص.5.

[3]- رأفت حمدونة، **قانون التجنيد، القدرات العسكرية والوحادات الخاصة في اسرائيل**، تم تصفح الموقع: 07-05-2020.الرابط: (http.//www.alzaytouna.net/arabic/c=201&a=142154)

العسكري وهيئة الطبابة العسكرية وهيئة الاستخبارات والأمن وهيئة القضاء العسكري والإمداد والتموين وغيرها من فروع القوات المسلحة.

- ✓ **دور رئيس الأركان في صناعة القرار السياسي**

يكتظ التاريخ الإسرائيلي منذ ولادة الدولة بموافق تشير لتدخل رئيس هيئة الأركان في المواضيع السياسية، فمثلا: عارض دايان بشدة قرار بين غوريون الانسحاب من سيناء عام 1957، وهو أحد أسباب الحرب في مصر، وفي عام 1977 عارض مردخاي غور رئيس الأركان الانسحاب من سيناء والتي سيتبعها معاهدة سلام مع أكبر دولة عربية ولقد توجه للجمهور الإسرائيلي ضد الحكومة، ولم يقتصر دور رئاسة الأركان بالأدوار الصقورية بل هناك العديد من الأدوار التي تعكس قدرا عاليا من العقلانية، والبرجماتية ذات النظرة العامة، بينما عانى السياسيين من ضغط الايدولوجيا عليهم وفضحت التقوقع الإيديولوجي والانغلاق وراء شعارات أثبتت فشلها ميدانيا، وكان لدى المؤسسة العسكرية القادرة على الرؤية الصحيحة فمثلا " أيد رئيس الأركان موشيه ليفي (1984) الانسحاب من لبنان لأن الخسائر العسكرية أكبر من الاستفادة المتحصلة بالمعنى العسكري، أوصى بإعادة الانتشار في منطقة الجنوب، إلا أن شامير، وموشيه أرنس (رئيس وزراء الدفاع) ورفضوا ذلك".

يعتبر هاذين النموذجين شاهدين على أهمية دور المؤسسة العسكرية ممثلة برأسها في الاشتراك في تقرير سياسية إسرائيل، بل والتقدم على المستوى السياسي وبالقدرة على توصيف الأمور بدقة واتخاذ القرار المناسب، ومن الناحية القانونية" النظرية" يقتصر دور رئيس الأركان على الجانب الفني العسكري، لكن في واقع الحالة الإسرائيلية يشارك بشكل فعال التقديرات الإستراتيجية، والتي تصبح السياسة العليا للدول، وتتميز هيئة الأركان ورئيسها " بالقدرة على التحليل والتقويم، الذي يؤهلها لأن تكون شريكا مهما في عملية صناعة القرارات المركزية في إسرائيل، فالمؤسسة العسكرية هي الجهة الوحيد التي تستطيع توفير خط العمل(دراسة أركان)، اللازمة لصناعي القرارات.

ويعتمد السياسيون وصانعوا القرار بصورة عامة على قدرة الجيش في تقديم إجابة واضحة، بلغة مفهومة، خلال حيز زمني قصير [1] .

[1]- سارة فايز، **مرجع سابق**.ص. ص، 50،51.

يحضر رئيس الأركان معظم جلسات الحكومة، ويعتبر المستشار الأول، ولدى "رئيس الأركان قدرة فائقة على إدراك الأبعاد الإستراتيجية العسكرية،والتكتيم العسكري، وخاصة أن معظم الاستراتيجية العليا لإسرائيل تتموضع في البعد الأمني ولرؤية رئيس الأركان ومشاورته أهمية كبرى في القرارات الحكومية"[1].

ويمكن القول: إن العامل الأمني يلزم إسرائيل تجاوز مبدأ الفصل السلطات لتجعل من المؤسسة العسكرية مشاركا ومقررا ليس فقط في النواحي الفنية العسكرية، بل في صياغة الاستراتيجية العليا للدولة، ومنها العلاقات الدولية، حيث يشارك رئيس هيئة الأركان ومستشاريه العسكريين والأمنيين وخاصة في اجتماعات المجلس الوزاري المصغر، ويكون لثقلهم العددي و المعلوماتي ما يلجم المستوى السياسي، لدرجة أن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش يحدد " التهديد المرجعي والذي يتمحور في ثلاثة معطيات قياسية أولها حدوث تهديد معين، والثاني خطورة التهديد، والثالث كلفة الرد، ويعتبر تحديد التهديد المرجعي من صميم عمل الحكومة في الدولة الديمقراطية"

ويبدوا أن دور رئيس هيئة الأركان يتعاظم، نظرا لعدم فعالية الهيئات الاستشارية للمؤسسة السياسية، الذي يحول رئيس هيئة الأركان المستشار المهني الوحيد، وينبع هذا الدور من خلال الدوائر المشرف عليها خاصة دائرة التخطيط السياسي التابعة للهيئة، كما أن لديه القدرة على التأثير على كل من رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، من خلال السكرتير العسكري الذي يعتبر آذان وعيون لكليهما إلا انه في الواقع ممثل للجيش في مكتبيهما،ويملك رئيس الأركان صلاحية حياته المهني.

ومن جانب أخر يمتلك الرؤية الكاملة لما يجري في " الدولة بما يهيمن على مادة، وقاعدة بيانات محدثة، تعطيه مجالاً واسعاً من الصلاحيات، تتخطى حصرها في مجال التكتيك العسكري، لتزويد الحكومة بسياسات مفصلة لتصل إلى الخطط السياسية و تؤثر بشكل مباشر على عملية صنع القرار ولقد " مارس أمنون شاحاك(رئيس هيئة الأركان 1997) ضغوطاً على تنياهو لكسر حدة نغمة الحرب ضد سوريا والتي كانت قائمة على معلومات مغلوطة، كادت تؤدي إلى حرب معها"[2].

[1]- سارة فايز،**مرجع سابق**، ص .51.

[2]- بسام ابو شريف، **بنيامين نتنياهو"الصعود والهبوط" مجموعة مقالات تحليلية لسياسة رئيس وزراء اسرائيل السابق 1996-1999** (غزة:شركة مطابع دار الكتاب، بدون تاريخ)، ص.ص. 36،37.

يعتبر فرص وصول رئيس هيئة الأركان لرئاسة الحكومة قوي جداً، " فمن بين 16 رئيساً للأركان في إسرائيل منذ عام 1948، أختار ثلاثة فقط عدم الانخراط في الحيات السياسية العامة، وينطلق رئيس هيئة الأركان في قراراته من منطلقات إيديولوجيا سياسية، وشكل تطبيقها يرجع إلى خلفية مشددة أو براغماتية" [1].

تتولى هيئة الأركان العامة المشتركة ورئيسها، الإشراف على الأسلحة الرئيسية الثلاثة: القوة البرية، والقوة الجوية، والقوة البحرية وإن كانت قيادتا سلاحي الجو والبحرية ، تتمتعان باستقلال ذاتي والأركان العامة مقسمة إلى أركان منسقة وأركان مهيمنة، كما أنشئت عام 1992، قيادة الجبهة الداخلية ومهمتها الأساسية حماية المدنيين، وتوجد هناك قيادات ميدانية وتنظيمية[2].

[1]- بسام ابو شريف ، **مرجع سابق**، ص.37.

[2]- خلف نصر الدين ، **مرجع سابق**، ص .96.

المبحث الثاني :الأذرع العسكرية في الجيش الإسرائيلي

المطلب الأول: القوات البرية في الجيش الإسرائيلي

تشكل القوات البرية، عماد الجيش الإسرائيلي، وتقوم بالمهام الأساسية في عماليات الهجوم والدفاع على السواء، وتقوم على أساس الدمج بين أسلحة برية متعددة، منها الدبابات والمدفعية والهندسة والمشاة، وعلى أساس التعاون مع مل من سلاح الجو وسلاح البحرية.

يبلغ العدد الإجمالي للقوات البرية أكثر من خمسمائة ألف جندي منهم (136 ألف) من القوات النظامية من العاملين والمجندين و(363) ألف قوات الاحتياط، ويتوزع الباقون ما بين وحدات الناحال (الشبيبة العسكرية)حوالي (7500 جندي) وقوات حرس الحدود حوالي (6000 جندي) والقسم الأساسي منهم موزع على وحدات، وعند التعبئة العمة يصل عدد الأولوية الإسرائيلية المدرعة إلى ثلاثة وثلاثين[1].

المطلب الثاني: القوة الجوية الإسرائيلية

يشغل سلاح الجو في إسرائيل مكانة هامة، وهو من أحدث وأقوى أسلحة الجو في منطقة الشرق الأوسط. يبلغ العدد الإجمالي للمنخرطين في سلاح الجو الإسرائيلي حوالي(87 ألف)، منهم (33 ألف) من القوات النظامية(من العاملين والمجندين) فيما يبلغ عدد الاحتياطيين نحو54 ألفاً، ويتمتع سلاح الجو الإسرائيلي بمزايا فنية وتقنية عالية، وفي عام 2005 تغير اسم سلاح الجو إلى " ذراع الجو والفضاء.

يبدوا أن تغيير الأسم للأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع الذي يعتمد على قاعدة تكنولوجية وتقنية هائلة، استثمرتها إسرائيل في تطوير معلومات وسلاح الفضاء للمنفعة العسكرية والاقتصادية ، وتعتمد العقيدة الجوية الإسرائيلية على افتراض يقول بأن القوة الجوية مهمتها تنفيذ المهمات الموكلة إليها وتوفير الدعم والإسناد للجيوش البرية والقوة البحرية ، والانتماء لهذا الذراع له قيمة اجتماعي حيث يعتبر منتسب القوة الجوية من الطبقة الراقية و المتعلمة حيث يحتفي الإسرائيليون بشعار " هطوفيم لطاس"،(الأفضل إلى الطيران).

1- خلف نصر الدين ، **مرجع سابق**، ص. ص.98. 99.

يمكن القول: إن الجوية الإسرائيلية هي الدرع الاستراتيجي الرئيسي، وهي تمثل جزءاً كبيراً وفعالً من سياسة الدرع الإسرائيلية، وهي تعوض تآكل العمق الاستراتيجي لإسرائيل، والاعتماد على سلاح الجو يجنب إسرائيل الخسائر البشرية، التي تنتج بسبب التحام بالقوات البرية للخصم، ولقد أصبحت أساس العقيدة [1] .

المطلب الثالث: القوات البحرية الإسرائيلية

منذ إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي وحتى الآن، وسلاح البحرية الإسرائيلية يحتل المرتبة الثالثة في قائمة الأولويات في الجيش الإسرائيلي بعد القوات الجوية، وفسر ذلك باعتماد إسرائيل على حماية الأسطول الأمريكي وقطعه البحرية المتواجدة في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، ولقد ساهم سلاح البحرية بدور فعال في حرب 1973 حيث اغرق العديد من المركبات البحرية المصرية، وقام بتفجير منشآت في سورية ولبنان ومصر[2].

ويظم سلاح البحرية(19 ألف) عسكري، منهم (9 آلاف) من الجنود النظاميين اللذين يؤدون الخدمة الإلزامية ولديه قرابة(58 قطعة بحرية)، معظمها مصنع محلياً، أو بمساعدة امريكية، وفرنسية، ومع ان هذا السلاح يعتبر صغيراً نسبياً ، ألا ان تسليحه متفوق، ولاسيما في المجالين الصاروخي والإلكتروني، بالإظافة إلى طائررات الهيلوكوبتر الهجومية البحرية، ولديه قطع بحرية تجوب البحرين المتوسط والأحمر، وأيظا تصل لمياه الخليج العربي.

لقد حدد " ايغال ألون" سابقاً المهام المناطة بالقوة البحرية والتي لا تزال حتى الآن هي نفسها حين قال: " إن على سلاح البحرية أن يحمي شواطئ الدولة ضد إنزال قوات العدو من البحر" وأن يبعد سفن العدو خلف مدى الإصابة المؤثرة لصواريخها ومدافعها، وان يهدد موانئ العدو، وان يؤامن حرية الحركة للسفن الإسرائيلية في خطوط الملاحية في البحر، وان يقوم بتنفيذ عماليات إنزال قوات برية تكتيكية أو على شواطئ العدو" [3].

1- فادي منصور، **المؤسسة العسكرية في اسرائيل، تاريخ، واقع،تحولات**، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ،2009،ص314.

2- فادي منصور، **المرجع نفسه**، ص.319.

3 - خلف نصر الدين، **مرجع سابق**،ص.99.

ولقد برزت فعالية سلاح البحرية الإسرائيلي مهمات فرض الحصار على السواحل اللبنانية، كما شاركت وحدات منه مع القوات البرية والجوية في عماليات ضمن الأراضي اللبنانية، ويساهم أيضا في تعقب السفن المعادية وجرها إلى موانئه إضافة إلى مهماته التقليدية.[1]

تتميز المؤسسة العسكرية، بالتماسك والهرمية القيادية التي لا تتيح الفرصة للجدال، والخصومات، والائتلافات كما في المؤسسة السياسية، ويزيد من دور المؤسسة العسكرية ممثلة بقيمتها هيئة الأركان، إن المؤسسة السياسية فشلت حتى الآن في بناء قدرات تحليلية، ومعلوماتية، دون تدخل المؤسسة العسكرية، ونتيجة لهذا الضعف في العامل البنيوي فأنها اكتسبت دوراً مؤثراً في عماليات صنع واتخاذ القرارات في المجالات السياسية.[2]

إن طبيعة التربية العسكرية، أن قراراتها تصدر وفق هرمية القيادة، وبناء على التسلسل البيروقراطي للمؤسسة،والذي يعطي مصداقية وقبولاً من قبل متلقي الأوامر، والمؤسسة العسكرية في إسرائيل لا تقارب العمل السياسي والجماهيري، والخوض في التجاذبات السياسية والحزبية وذلك حسب القانون، وبفعل القيم الوظيفية التي نشا عليها، وأيضاً لتحديد هذه المؤسسة التنازع الإيديولوجي الذي إن حصل سينتقل إلى الواقع، وذلك لا يمكن أن تتحمله طبيعة الكيان الإسرائيلي، وهذا لا يعني عدم توجه قادة عسكريين للرأي العام لإشراكه، عندما يتعذر إقناع السياسيين، وبسبب خطورة الحدث (موفاز، ويعالون)، في رفضهم لطريقة باراك، وشارون في الانسحاب الأحادي من لبنان وغزة، كما أن المهام التي اطلعت بها المؤسسة العسكرية منذ نشأة الدولة، كانت تصب في بناء الهوية القومية وإعادة بناء شخصية الشتات مع الشخصية "اليهودية الإسرائيلية" الجديدة، وحماية الدولة من المخاطر التي تهددها، من هذا المنطلق اكتسبت المؤسسة العسكرية درجة عالية من الثقة لدى المجتمع الإسرائيلي، وخاصة بعد سلسلة من الثقة لدى المجتمع الإسرائيلي، وخاصة بعد سلسلة من الانتصارات، جعلت لها قبولاً حتى تدخلها بالشأن السياسي.[3]

---

[1]- خلف نصر الدين، **مرجع سابق**،ص.99.

[2]- ايمري طوف،**البعد الاقتصادي في علاقات المستويين المدني والعسكري**(تحرير) شلحت، انطوان، الجيش يحتكر تفسير الواقع، سلسة اوراق اسرائيلية"ترجمة: عياش سعيد،(فسطين: رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)،2004).ص.76.

[3]- وليد محمود، **آفاق الامن الاسرائيلي– الواقع والمستقبل** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2007)،ص.55.

المبحث الثالث: وسائل التأثير السياسي والعقيدة القتالية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية

تدار المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، منذ تأسيس الدولة ، وفق منظومة من الوسائل المختلفة عن نظيرتها المدنية ، بما دعم تأثيرها السياسي ، ففترات شغل المناصب العسكرية أطول نسبياً من نظيرتها المدنية ، ويعتمد الاحترافية العسكرية وليس الانتخاب ، وتفرض الخطط التطويرية أن تستمر القيادات لفترات طويلة لتنفيذها ، إضافة إلى البنية التنظيمية للمؤسسة العسكرية تمنحها مصادر إضافية للتخطيط والمعلومات تضاف لرصيدها السياسي وتترابط هذه المصادر في إطار شبكة الآليات التي تعتمد عليها المؤسسة العسكرية في التأثير في عملية صنع السياسة الدفاعية .

المطلب الاول: وسائل التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية

1- المشاركة في اجتماعات مجلس الوزراء

تشارك بعض القيادات العسكرية في جلسات مجلس الوزراء ، والمجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن والدفاع بصفة دائمة ، مثل رئيس الأركان ونائبه . ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)على نقيض المؤسسات المدنية مثل وزارة الخارجية التي لا يسمح لقياداتها بحضور مجلس الوزراء.

وينقل يورام بيري عن دان مريدور قوله " إن القيادات العسكرية يأتون دائماً بمواداعدتها هيئاتهم سلفاً ، ويقدمون عادةً وجهة نظر م وحدة بلهجة سلطوية واثقة ويترتب على ذلك إيجاد الوزراء رواية بديلة لما يقدمه العسكريون ، أو خيارات غير التي يطرحونها . وعادة ما تكون آراء العسكريين متطابقة حيال الخيارات الواجب اتباعها في مواجهة اختلافات السياسيين ، وافتقادهم للمعلومات والخبرات العسكرية

2- التحكم بمصادر المعلومات

تمتلك المؤسسة العسكرية ، وتحديداً رئاسة الأركان ، عدة أدوات سياسية لتساعدها على جمع المعلومات أهمها إدارة الاستخبارات العسكرية التي تتولى مسؤولية تقديم تقييمات ،لمجلس الوزراء مباشرة حول التهديدات العسكرية ومستوى الاستعدادات الدفاعية ،وجمع المعلومات وتحليلها حول الإرهاب والشؤون السياسية والدفاعية والإستراتيجية.

وفي إطار المخابرات العسكرية ، تم إنشاء قسم الأبحاث عقب تقرير لجنة اجرات ،مهمته إعداد الدراسات حول بدائل السياسة الدفاعية ، وتقييمات سنوية للأوضاع الإقليمية والإستراتيجية . إما إدارة التخطيط[1]

1- عوفر شيلح ، **لماذا يجب احداث ثورة في الجيش الاسرائيلي؟ترجمة**: مركز باحث للدراسات(بيروت: مركز باحث للدراسات،2004)،ص 109.

والسياسات، فهي وحدة مشتركة بين رئاسة الأركان ووزارة الدفاع ومهمتها مراجعة الإستراتيجية الدفاعية ، والخطط الميدانية ، (للمفاوضات والعمليات العسكرية

بما يعزز ما يسميه عكيفا الدار " احتكار الأمن " نتيجة التحكم في تدفق المعلومات لمجلس الوزراء بيد ان إخفاقات تلك المؤسسة في التنبؤ بحرب 1973 ، والحرب العراقية –الإيرانية عام 1988 ، والغزو العراقي للكويت عام 1990 ونشوب الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987 ، والخطأ في تقدير مستوى الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، والقدرات العسكرية لحزب الله ، دفعت القيادات السياسية للحذر من الاعتماد على استنتاجاتهم.

3– المشاركة في المفاوضات والمهام الدبلوماسية

تشارك القيادات العسكرية في التفاوض والمهام الدبلوماسية منذ نشأة الدولة .ففي مفاوضات ر ودس للهدنة مع الدول العربية عام 1949 ، شارك الجنرال يجأل يادين وموشيه ديان ، وكذلك عقب الانسحاب من سيناء عام1956 وفي مفاوضات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل عام 1974 ، شارك الجنرال أهارون ياريف ، والجنرال هرزل شافير ، والجنرال دون سيون في المفاوضات مع القيادات العسكرية المصرية والسورية ، كما شاركت إدارة التخطيط والسياسات في التحضير لمفاوضات كامب ديفيد عام 1978 ، واعتمد إسحق رابين على القيادات العسكرية ، خاصة امنون شاحاك ، نائب رئيس الأركان آنذاك في إدارة مفاوضات السلام مع الفلسطينيين ، لاسيما فيما يتعلق بالترتيبات والضمانات الأمنية.[1]

4– القفز على الأهداف العسكرية لمجلس الوزراء للأغراض الميدانية

من المفترض قانوناً أن تلتزم المؤسسة العسكرية بالأهداف التي يحددها مجلس الوزراء للعمليات العسكرية ، إلا أن القوات الميدانية تحتفظ لنفسها بحق تطوير العمليات لا غ ا رض ميدانية ، فمثلاً حرب عام 1967 وصلت قوات الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية لقناة السويس ، على الرغم من أن مجلس الوزراء يلزمها بالتوقف قبل القناة بنحو 40 كم . وخلال عام 1982 ، قامت القوات الإسرائيلية ببدء الحرب على لبنان ، وحاصرت بيروت دون تفويض من مجلس الوزراء ، بما أدى لإثارة غضب رئيس الوزراء *مناحيم بيغن ، بحيث اجبر وزير الدفاع رابيل شارون آنذاك على الاستقالة لتجاوزه التفويض الممنوح من الحكومة بالتصدي فقط لمقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية [2].

1- عوفر شيلح،**المرجع نفسه**،ص.ص109،110.

2- هيفاء رشيد حسن، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية "المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نموذجا**"(جامعة كركوك: كلية القانون والعلوم السياسية،2015)،ص.441.

المطلب الثاني :الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

1- عوامل تحديد الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

على الرغم من صغر القاعدة البشرية للصهيونية في فلسطين حوالي خمسة ملايين إلا أن إسرائيل حافظت على قوة عسكرية ضخمة ،تمكنها وفق الاعتبارات المادية من هزيمة دول المنطقة مجتمعة ، وذلك لأنها تعلم أن وجوده بوصفه قوة محتلة في وسط معاد مرتبط بمدى قوته العسكرية . وتعتمد إسرائيل فكرة عسكرة المجتمع فالتجنيد والتدريب يبدأ منذ سن الخامسة عشرة من خلال المنظمات شبه(18-21) سنة تكون الخدمة الإلزامية، ثم خدمة الاحتياط من سن (21-39) ، والتجنيد الإلزامي يشمل الإناث والذكور ، وفي سنة 2000 كان عدد الرجال اللائقين للخدمة العسكرية 49 مليوناً و 227 ألفاً ، ومن النساء مليوناً و192 ألفاً وبسبب التكاليف الباهظة للجيوش الكبيرة ، فقد سعت الإستراتيجية الصهيونية إلى التركيز على ثلاثة جوانب- :

- ✓ جيش عامل محدود ، وجيش احتياط كبير (جيش رادع في حالة السلم ، وشعب مجيش في الحرب.)
- ✓ تأهيل وتدريب نوعي للجنود ، بحيث يحافظون على لياقة ومعنويات عالية ، ويتقنون استخدام الأسلحة ومهارات القتال.
- ✓ توفير أفضل الأسلحة ، و ارقي التقنيات العسكرية وأكثرها دمارًا ، لتعويض أي نقص محتمل في الإعداد.

وحسب الإحصاءات شبه الرسمية ، فقد حافظت القوات العسكرية على إعداد متقاربة خلال العشرين سنة الماضية ، وتشير الأرقام إلى إن الجيش الصهيوني العامل المتفرغ يبلغ حوالي 278 ألف جندي ، ومنهم 136ألف قوات برية و 33 ألفا قوات جوية و 9 ألاف قوات بحرية . أما قوات الاحتياط فتبلغ 427 ألفا ، وهي قوات ذات تجهيز عال ، إذ يمكن تعبئتها بشكل كامل ودخولها بفعالية خلال أربعة أيام . أما أصحاب الأعمار 21 -49 سنة من قوات الاحتياط ، فوحداتهم جاهزة بنسبة 80% -90% ويمكن تعبئتهم خلال 48ساعة . وعلى الرغم من ضخامة الجيش اليهودي الصهيوني حسب الإحصاءات غير الرسمية (605 ألف مقاتل) إلا أن مؤشرات التجنيد الإلزامي للرجال والنساء ، ومن هم في عمر الخدمة العسكرية ، تؤكد إمكانية تجنيد ما يزيد عن مليون مقاتل بسهولة خلال الحرب .كما تجب الإشارة إلى وجود وحدات عسكرية خاصة تسمى "الناحال" ، وهي تجمع بين العمل العسكري والاستيطان الزراعي في المستوطنات الإستراتيجية والحدودية ، وهي مكونة من 7500 جندي ، وكذلك وحدات حرس الحدود المكونة من 6000 جندي.[1]

1- هيفاء رشيد حسن، **مرجع سابق**، ص.443.

وهنالك عوامل أثرت في تحديد الإستراتيجية الصهيونية أهمها العامل الجغرافي، فمساحة فلسطين المحتلة صغيرة 127 ألف كم 2 وشكلها طولي وضيق وحدودها طويلة ، وهناك العامل البشري ، فعدد السكان محدود وضئيل بالنسبة للعرب والمسلمين ، والعامل الثالث وجود الكيان الصهيوني اليهودي في وسط معاد ، سواء كان من حيث المنطقة التي تحتلها ، أو الشعوب التي حولها . وقد أضعف ذلك قدرة القوات الصهيونية على المناورة ، وعلى تحمل الحروب الطويلة ، كما أن أية هزيمة حاسمة ربما تعني نهاية الدولة نفسها ،[1]

2- أسس العقيدة العسكرية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية

أقامت إسرائيل إستراتيجية عسكرية على الأسس الآتية:

- ✓ عسكرة المجتمع اليهودي في فلسطين ، ورفع كفاءة المقاتل ونوعية السلاح.
- ✓ الحرب الوقائية : السعي إلى استباق أي معركة محتملة والمبادأة فيها.
- ✓ الردع : يمنع الخصم من مباشرة القتال وذلك باستخدام أساليب مختلفة غير القتال ، أي منع الدول العربية المحيطة ومنظمة التحرير الفلسطينية عن التفكير والعمل على إلغاء هذا الكيان.
- ✓ التفوق : بالسعي إلى الحفاظ على ميزان القوى يحفظ لإسرائيل تفوقها العسكري على البلاد العربية مجتمعة .وضمان ذلك من خلال التعهدات والاتفاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة بالحفاظ على هذا الميزان
- ✓ نقل المعركة إلى ارض العدو.
- ✓ إيجاد عمق استراتيجي من خلال بناء المستوطنات العسكرية ، واحتلال أراضي الخصم (مثلاً الجولان وسيناء) وإيجاد الأحزمة الأمنية مثل جنوب لبنان.
- ✓ المرونة : تتمتع الوحدات المقاتلة بمرونة عالية ، وتمتلك زمام المبادرة والاستقلالية في القرارات التكتيكية ، حتى لا يهدر الوقت وتضيع الفرص.
- ✓ الإقلال قدر الإمكان من الخسائر البشرية ، بالاعتماد إلى أقصى حد على القوة النارية والحرب الآلية والطيران. يشهد الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، في ظل المتغيرات التي ظهرت على الصعيد العالمية والإقليمية وخاصة على صعيد الصراع العربي – الإسرائيلي ، منذ حرب 1991، حتى يومنا هذا عملية مراجعة شاملة بغية تحقيق – الخليج الثانية1990 التلاؤم مع تلك المتغيرات وتوظيفها لمصلحة المشروع[2]

1- هيفاء رشيد حسن، **مرجع سابق**، ص 445.

2- محمود نظام بركات، **مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل**، (عمان:دار الجليل،1983)،ص63.

الصهيوني وزيادة الخلل في موازين القوى العربي – الإسرائيلي وتعزيز موقف المفاوض الإسرائيلي في عملية التسوية العسكرية السلمية ،وفي ظل هذه المتغيرات ، يركز الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي على مجموعة من التهديدات التي يمكن أن يتعرض لها الأمن الإسرائيلي في تبرير من الحكومات الإسرائيلية لتطوير القدرات العسكرية لديها بالرغم من أن جملة المتغيرات الحادثة في المنطقة تقلل بصورة عامة، من إمكانات نشوب حرب عربية ضد إسرائيل في المدى القصير والمتوسط ، ولكن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي لا ينفي أن تكون هنالك مجموعة من التهديدات الماثلة أمام إسرائيل سواء كانت تهديدات محتملة أو كامنة أو متصورة .[1]

لقد طرأت نوعيات جديدة من التهديد العسكري لأمن إسرائيل من مخاطر تكمن في العراق وليبيا وإيران وباكستان ، وانه من الصعب توصيف هذه التهديدات فيما إذا كانت ذات طبيعة دفاعية أو هجومية أو مشتركة وأبرز الأمثلة على ذلك الانتفاضة الفلسطينية 1987 بمراحلها وإشكالها المختلفة والانتفاضة الحالية بأشكالها المختلفة والأسلحة البيولوجية ، والصواريخ البالستية وربما احتمالات التسلح النووي مع تركيز الفكر الإسرائيلي العسكري على مجمل من التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإسرائيلي رغم التفوق النوعي والكمي في إسرائيل سواء كانت تلك التهديدات مستمرة أو متوازنة أو وليدة المتغيرات المستجدة . أما التهديدات المباشرة والمحددة التي تتعرض لها فمن أبرزها الإرهاب الذي يربطه إسرائيل بنمو الأصولية الإسلامية سواء في فلسطين أو في الدول العربية المجاورة وغير المجاورة ويتضح ذلك من الاغتيالات التي تتم للقيادات العسكرية في حماس في ظل انتفاضة الأقصى ، وتعمل إسرائيل على توظيف هذه الظاهرة لتحقيق عدة مكاسب عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة والدول الأوربية ولعل أهم الأمثلة على ذلك ما حدث في الأردن من تقويض الحركة السلامية ((حماس)) وطرد زعمائها وإغلاق مكاتبها صيف1999 .

بل تتصور إسرائيل إمكانية حدوث نوع من المشاركة بينها وبين الدول العربية التي تعاني الظاهرة نفسها بما قد يساعدها الاندماج فعلياً في منطقة الشرق الأوسط ومن جملة التهديدات التي تتصورها إسرائيل امتلاك بعض الدول العربية نوعيات من الأسلحة والتقنيات العسكرية ، الأمريكية والأوربية مما يعرض التفوق النوعي الإسرائيلي للتآكل وازدياد أعداد الدول المالكة للصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى في الشرق الأوسط والقادرة[2]

1- محمود نظام بركات، **المرجع نفسه**، ص.63.

2- امين عطايا،**الامن القومي العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي**، (بيروت: 1995)،ص.101.

على إصابة أهداف إستراتيجية في إسرائيل وازدياد كميات وأنواع الصواريخ في دول المنطقة مما يؤدي إلى اتساع التهديد الاستراتيجي التقليدي وغير التقليدي النابع من دول تقع وراء خط المواجهة.

وعليه تسعى إسرائيل إلى تطوير القوة العسكرية لتواكب تلك التصورات حول التهديدات الممكنة من خلال جعل جيشها ((جيش صغير وذكي)) مستندة في ذلك أربعة عوامل حافزة رئيسية :

- ✓ المتغيرات العربية والإقليمية والدولية.
- ✓ حساسية المجتمع الإسرائيلي تجاه الخسائر البشرية التي يقدمها في الحروب.
- ✓ التطوير المتسارع في أنظمة الأسلحة بمختلف أنواعها ، بحيث أصبح قسم كبير من هذه الأنظمة ((ذكياً)) وغزير وطويل المدى.
- ✓ قدرة إسرائيلي الصناعية والعلمية والتقنية (التكنولوجيا) المستندة إلى اللون الأمريكي(المتنوع والغزير) بالرغم من هذا التطوير في الفكرة السالف ذكرها فلم تبلغ بعد مستوى " النظرية المتكاملة " بقدر ما بلغ" عتبة النظرية " ذلك أن فكرة الجيش الذكي الصغير مع فترة التسوية التي بدأت منذ عام 1991 لم تبرز إلى حيز التطبيق العملي بشقيها معاً الذكي والصغير.

وترمي خطة تطوير الجيش الإسرائيلي إلى تحديث الجيش وتحسين نوعيته وتعزيز تفوقه من خلال توظيف الطاقات العلمية والثقافية الإسرائيلية وتشغيلها في مشروعات تطوير الأسلحة والاعتدة العسكرية وتوسيع دائرة الاكتفاء الذاتي من حاجة الجيش إلى الأسلحة والأعتدة بمختلف أنواعها ومن اجل ذلك وظفت لها ثلاثة موارد رئيسية:

أولها: الإنتاج المحلي للصناعة العسكرية الإسرائيلية وبخاصة أنظمة الأسلحة الهادفة إلى تعزيز القوة وأنظمة الذخائر.

وثانيها: ما تقدمه الترسانة الأمريكية إلى إسرائيل من أسلحة ومعدات قتالية وذخائر متقدمة.

أما المورد الثالث: فهو الجندي الذي تم التركيز عليه في الخطة في رفع كفاءته النوعية وتحسين مستواه الثقافي وتخصصه العسكري تحسيناً يبلغ درجة رفيعة " ومن اجل ذلك جرى التفكير في مقاربة هذا الهدف من المداخل التالية :

- ✓ تعديل المذهب العسكري وبخاصة جانبه القتالي من خلال التركيز على النوعية والتطور في بناء القوة العسكرية ، بشقيها البشري و السلاحي[1].

[1] – امين عطايا،**المرجع نفسه**، ص.102.

- ✓ مواصلة تطوير القوة العسكرية بشرياً و سلاحياً حتى أعلى مستوى ممكن لتصبح القوة الضاربة الرئيسية والذراع الطويلة التي تستطيع بلوغ أبعد الأهداف في الدول المعادية.
- ✓ إعادة تنظيم الجيش على أساس منظومة من المبادئ المتكاملة والمترابطة منها تجنيد وتعبئة جميع الموارد الوطنية.
- ✓ تشكيل القوات الجوية والبحرية ووحدات الاستخبارات العسكرية القادرة على القيام بالضربة الإستباقية الإجهاضية ونقل الحرب إلى ارض العدو فورا.
- ✓ اعتماد إستراتيجية الاقتراب غير المباشر وهو ما يتطلب تطبيق أسلوب الحرب الخاطفة والارتقاء بنوعيه الجندي الإسرائيلي وأسلحته مع الإقلال من الخسائر البشرية بكل وسيلة ممكنة)[1]

[1]- امين عطايا، **المرجع السابق**، ص.102.

خلاصة الفصل الثاني

ان عملية صناعة القرار السياسي في اسرائيل معقدة ومتشابكة،لتعدد قنواتها ، ومدخلاتها، وتتأثر بامتدادات خارجية، وداخلية،حيث نجد تقدم المؤسسة العسكرية لملأ فراغ إحجام القيادة السياسية في صناعة القرار السياسي ،الامر الذي يؤدي لأن تلعب المؤسسة العسكرية دورا لافتا في صناعة القرار السياسي في مراحله المختلفة،بجانب الادوار التي تقوم بها في المجتمع الاسرائيلي.

تحدثنا عن المؤسسة العسكرية ، وهياكلها ، ودورها في التأثير على صناعة القرار السياسي، كما تناولنا العقيدة العسكرية والامنية في اسرائيل وتطورها، وأثر زيادة التهديدات على دور المؤسسة العسكرية في صنع استراتيجية الامن القومي الاسرائيلي.

الفصل الثالث:

تجليات دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في صناعة الأمن القومي بإسرائيل

تمهيد

كان لطبيعة نشأة النظام السياسي، والمجتمع الإسرائيلي أن لعبت المؤسسة العسكرية أدورا لا مثيللها حتى في ظل النظم الدكتاتورية والشمولية، في هذا الفصل سنبرز بعض هذه الأدوار التي تقوم بها المؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي مثل الدور السياسي والاقتصادي (الصناعي) ودور التربية والتعليم،وكذا الاعلام حيث ان الجيش بأخلاقياته وقيمه وثقافته هو جزء من الديمقراطية اليهودية ،حيث تحظى المؤسسة العسكرية بأعلى نسبة احترام من بين مؤسسات الدولة في اسرائيل،فهي تعتبر محور الانشطة المدنية والاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية، كما سنتطرق في هذا الفصل الى محور الاستيطان والدور الفعال الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في هذا المحور.

كما سنتناول قرارات الحرب والعمل العسكري للمؤسسة العسكرية وتسليط الضوء على قرار الحرب على لبنان(2006)، والحرب على قطاع غزة (2008).

المبحث الأول: ادوار المؤسسة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي

المطلب الأول:الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي "المجال الصناعي:

للمؤسسة العسكرية دور بارز في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام ويتعاظم هذا الدور في مجال الصناعة، وخاصة العسكرية المرتبطة بالتطور التكنولوجي .ويتأثر اقتصاد أي دولة بمدى استقرارها السياسي والأمني، وإسرائيل نشأت في ظل هذه المعضلة؛ لذا يتعرض الاقتصاد إلى نكسات جراء الحروب، وتحقيقاً للاستراتجيات العسكرية، التي أقيمت على أساس القدرات المتعددة للدولة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، وبالتعويض عن تآكل العمق الاستراتيجي الطبيعي، بإيجاد عمق اصطناعي قائم على القدرات الفائقة،" أولت المؤسسة العسكرية اهتماماً كبي ا رً، بالصناعات العسكرية بشكل عام وبالذات التكنولوجية المتقدمة المرتبطة أصلا بأنظمة السلاح المتطورة، وتحتل الصناعات العسكرية مركزاً رئيسياً في الاقتصاد السياسي الإسرائيلي "[1]

1- دور الصناعة العسكرية في الاقتصاد، والمجتمع، والعلاقات الدولية

لقد شكلت حرب 1967 منعطفاً للتوجه للتصنيع العسكري بعد حظر فرنسا تصدير السلاح لإسرائيل، لقد احتضنت المؤسسة العسكرية الصناعات العسكرية ذات التقنية العالية، كأولوية اقتصادية، حيث" وهو مجمع يشمل ، (**Military-Industrial,Complex**)أنشئت المجمع العسكري الصناعي القيادات العسكرية للجيش الإسرائيلي، القيادات ، الموساد، والشاباك، والقيادات العلمية في معاهد الأبحاث، والتي تكون على اتصال عضوي بمؤسسات الصناعة العسكرية، ولقد أصبح هذا المجمع أهم مجال لصنع الزعامات السياسية والعسكرية أي أهم مركز تموين لتمرين النخب والقيادات وإعدادها " مارست الصناعات العسكرية دوراً محوريا في رسم السياسات الإسرائيلية، على صعيدي التوجهات الإستراتيجية العسكرية، والعلاقات الدولية و التوجهات الاقتصادية، فلقد " جذبت الصناعات التكنولوجية المتطورةالأجنبية إلى البورصة الإسرائيلية و استثمارات الشركات الخاصة حيث أثبت الاقتصاد الإسرائيلية قوة وثبات حتى في ظل الحرب اللبنانية الإسرائيلية في تموز/يوليو 2006 م وأعتبر الخبراء الاقتصاديون أن إسرائيل أسست هيكلاً اقتصادياً قوياً ومنفصلاً عن).الواقع السياسي ولا يتأثر بالتوترات الإقليمية)"

تعتبر الصناعات العسكرية الإسرائيلية إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلية ، حيث شكلت صادرات الأسلحة[2]

---

[1]-غازي السعدي، **الاحزاب والحكم في اسرائيل**،(عمان:دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية،1989)،ص.63.

[2]- أديب مرتضى، **الأمن القومي الإسرائيلي في تطوراته المفهومة والعملانية**،ط.2،(لبنان:باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية،2006)،ص.196.

الإسرائيلية نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من % 75 من إجمالها، وبلغ حجم إنتاج الصناعات العسكرية حوالي 5% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 ، ولقد استثمرت. المؤسسة العسكرية خلال عقدين (حوالي 100 مليار شيكل).

إن تدخل المؤسسة العسكرية في المجال الاقتصادي قديم لكن الصناعة العسكرية لها مردود متعدد المنافع : أولها التحرر الذاتي من قيود التمويل العسكري والاعتماد على الآخر، وثانياً المردود الاقتصادي للمبيعات العسكرية، وثالثاً استيعاب العمالة المدربة الوافدة مع المهاجرين لتحقيق الانتفاع الاقتصادي، وتأكيد الانتماء الوطني لدى المهاجرين بإيجاد لهم فرص عمل،وصهرهم في البوتقة القومية المؤسسة العسكرية[1].

2-الأدوار المتعددة للصناعات العسكرية في إسرائيل

أن سياسة الحرب تخدم القطاع الصناعي العسكري المتنامي داخليا وخارجيا، فتجارة الحروب الإسرائيلية سواء بممارستها، أو بتجارتها بمختلف أشكالها، من أسلحة وذخيرة، وخبرات وتدريبات، باتت منتشرة في جميع القرارات عكست ايجابيات كبيرة على الاقتصاد الإسرائيلي.

أ- الدور العسكري الأمني

ارتبط التطور التدريجي للتصنيع الحربي الإسرائيلي على نحو وثيق، بالمهمات التي وضعها المشروع الصهيوني المرتبط بعقيدة عسكرية هجومية، دفع القيادات في إسرائيل إلى بناء صناعات عسكرية متطورة تكتفي ذاتياً وتتلافى الابتزاز، ولقد انتشرت الشركات الأمنية الإسرائيلية في أنحاء العالم؛ للترويج للصناعات العسكرية، وتقديم الخدمات الأمنية والعسكرية، حيث كشفت* صحيفة معاريف أن رئيس جهاز الموساد السابق" شبتاي شبيت "استطاع الهروب والإفلات من الاعتقال خلال زيارته" لغينيا كونكري"، بعد تلقي معلومات مؤكدة عن تعاونه مع المعارضة هناك.

يبدو أن " شبتاي شبيت " يروج للسلاح ويُقدم الخبرة الأمنية للدولة وللمعارضة، وذلك بهدف السعي لإسقاط النظام الحاكم، واستبدال نظام حكم آخر يكون أكثر تأييداً لإسرائيل، وفي نفس الوقت يوقع عقود تجارية للصناعات العسكرية، ويختبر فاعليتها[2].

---

[1]- أديب مرتضى، **المرجع نفسه**، ص.197.

** **جريدة *معاريف*** .جريدة عبرية يومية مسائية (ثم تحولت إلى جريدة منتصف النهار وحالياً صباحية). ظهر العدد الأوّل منها في شباط العام 1948.

[2]-يهودا بن مئير،**صناعة قرارات الامن الوطني في اسرائيل**،ترجمة: عقيلي بدر،ط.1،(عمان:دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، 1989)،ص.50.

يقول المحلل العسكري في صحيفة" هآرتس"، عاموس هارئيل، إن" مئات الضباط الكبار في كثير من الأحيان ينتقلوا إلى مجال العمل (الأمني)، بعد يوم واحد من إنهاء خدمتهم في المؤسسة العسكرية، وأن 15 شركة إسرائيلية في مجال العسكرة تعمل في دول إسلامية وشرقي آسيا وأوروبا[1])"

ب- الدور السياسي والعلاقات الدولية:

يعتبر العامل السياسي محرك إيجابي لنمو الصناعات العسكرية لمردده على مستوى التحول لدولة عظمى (المرتبة الرابعة) في تجارة السلاح حيث القدرة على إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، والذي فتح أفاق رحبة في علاقات إسرائيل الدولية، عن طريق بناء علاقات مع الدول على أساس من المصالح المتبادلة والحساسة تكون العلاقات الأمنية والصناعات العسكرية منطلقها حيث أن:

وقعت إسرائيل والولايات المتحدة مبادرة الدفاع الاستراتيجي، المعروفة باسم(حرب النجوم) [2] .

كما إن تطور الصناعات العسكرية في إسرائيل ؛ أحدث اختراقاً في دول لم تكن لها علاقات دبلوماسية متقدمة مع إسرائيل ، ونظراً لاحتياج هذه الدول لهذه الصناعات طورت إسرائيل علاقاتها الدولية لخدمة أهدافها الإستراتيجية ، فمثلاً :كانت الرغبة في" عمل خطوط دفاع ومواجهة متقدمة، ومراقبة النشاط العسكري الباكستاني وخاصة النووي، ومراقبة تنامي المد الأصولي الإسلامي، أن استغلت العلاقات العدائية بين الهند و باكستان لمد جسور التعاون في المجالات العسكرية و الإستخباراتية" .

يمكن القول :إن هذه الاختراقات ساهمت في بناء علاقات دولية تخدم المجال الأمني الإستراتيجي إسرائيل عن طريق توظيف كافة الإمكانيات لخدمة هدف الأمن الإسرائيلي، كما في حالة الهند والصين ودول وسط أسيا وأيضاً الدول الأفريقية كدعم حركات الانفصال في السودان، و أرتيريا، وتهديد مصر من خلال خلق كيانات مؤيدة الإسرائيلي تقع على منابع النيل[3].

أيضاً أقامت إسرائيل مع الصين علاقات تجارية كان أُسسها مبنية على البعد الأمني والعسكري، القائم على التحدي المشترك لمحاربة" الإرهاب "الإسلامي، وبهدف القرب من الدولة الإسلامية النووية جارة (الهند باكستان) حيث تعتبر إسرائيل المصدر الثاني لتسليح الهند بعد روسيا؛ ومن المتوقع أن يصل التبادل التجاري بين إسرائيل والهند لخمسة مليارات دولار عام 2005 معظمها معدات تكنولوجية(ذات صبغة عسكرية) [4].

---

[1]- يهودا بن مئير، **المرجع نفسه**،ص.50.

[2]-مصطفى نقيب، **مرجع سابق** ، ص.132.

[3]- يهودا بن مئير، **العلاقة المدنية العسكرية في إسرائيل** ،ترجمة: مصطفى الرز،(القاهرة: مكتبة مدبولي،1996)،ص.86.

[4]- عوض منصور، **المؤسسة الأمنية العسكرية، دليل عام إسرائيل**،(رام الله:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001)،ص.62.

وفتح هذا المجال لبناء شبكة علاقات قوية ومتعددة الاتجاهات؛ من خلال " بعثات تدريب الضباط إلى إسرائيل، وبالعكس، وعمل الخبراء والمستشارين إسرائيليين مع القادة العسكريين والنخبة السياسية (الحاكمة في هذه الدولة[1].

لقد فاقت إنجازات المؤسسة العسكرية، إنجازات وزارة الخارجية حيث عانت الأخيرة من التهميش، منذ غوريون حيث عين لمفاوضات الهدنة مع العرب (1949) قيادات عسكرية، واستمر هذا المنوال مع (بيغن بين عيزر وايزمان) في كامب ديفيد الأولى، وفضاً للمنازعة عُين ديفيد كمحي رئيساً للطاقم الذي ضم معظمة من العسكريين، وفي عام 2011 م يعاني ليبرمان وزير الخارجية من تدخل الموساد في شؤون وزارته ، ويرفض تزويده بالوثائق والمعلومات[2].

ج- الدور الاقتصادي

لقد برز الدور الايجابي للصناعات العسكرية في الاقتصاد الإسرائيلي بمقدار إسهام الصادرات العسكرية في العائدات النقدية، حيث ا زدت صادرات الأسلحة إلى 3 مليار دولار عام 2001 ، وهو ما يمثل حوالي % 40من إجمالي حجم الإنتاج الصناعي واستيعاب % 10 من إجمالي العمالة في القطاع الإنتاجي في إسرائيل ويسهم في الأتي:

- خلقت المؤسسة العسكرية فرص عمل لعدد كبير من ضباط الاحتياط، عن طريق تقديم خدماتهم العسكرية، والأمنية في التدريب، وعقد صفقات الأسلحة، وجلب الاستثمارات وخاصة في الصناعات العسكرية، وذلك بعد حصولهم على الترخيص من الأجهزة الإسرائيلية المختصة.[3]

- وتعمل على استيعاب عدد كبير من القوى العاملة، ولذا تسهم في حل مشكلة البطالة، ويعمل في الصناعات العسكرية الإسرائيلية نحو 135 ألف عامل، بنسبة % 32 من العاملين في القطاع الصناعي بشكل عام لعام(2007)،لقد كان للصناعات العسكرية دوراً مميزاً في حماية الاقتصاد الإسرائيلي ؛ من الانهيار نتيجة الأزمات الاقتصادية، مما دفع محافظ بنك الإسرائيلي السابق موشي مندلوم للقول "أن الصادرات الحربية لإسرائيل في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي قد أنقذت الاقتصاد الإسرائيلي من الانهيار.[4]

---

[1]- احمد ناصوري،**دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،"المجلد"21،العدد الأول،(جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية،2005)،ص.4.

[2]-رائف زريق، **اسرئيل خلفية أيدولوجية و تاريخية**،ترجمة: خالد فراج،(رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2001)،ص.41.

[3]- حسام جريس، **مرجع سابق**، ص.69.

[4]-حسام جريس، **مرجع سابق**، ص.69-70.

لعبت المؤسسة العسكرية دوراً متعاظماً في الاقتصاد الإسرائيلي من حيث إسهام الصناعات العسكرية في الناتج القومي والعائدات النقدية التي تدخل السوق الإسرائيلي ، وتسهم المؤسسة العسكرية بتشجيع إنشاء شركات جديدة تعتمد النشاط التكنولوجي عن طريق ما يسمى برنامج الحضانة وهناك مراكز حضانة استيعاب العلماء، والمهندسين المهاجرين، وتوجيههم لمختلف التقنيات العالية، ويتم تقديم الدعم المالي لتكوين رأس مال للمشروع .[1]

يمكن القول :إن المؤسسة العسكرية وظفت إمكانياتها الاقتصادية والصناعية في خدمة المجتمع الإسرائيلي وفي بناء الهوية القومية والذاكرة الجمعية) للأمة(، وساعدت في خلق فرص عمل، و إدارة عجلة التنمية الاقتصادية، وخلقت لها دوراً مؤثراً ورئيسياً في المساهمة في حل المشاكل، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تُعاني منها إسرائيل جراء الحالة الأمنية والتي" تحتاج لبناء طاقة) الأمة(الحربية المكونة لمجموع قواتها العسكرية، وقدرتها الاقتصادية، وكفاءتها الإدارية للقتال.

وبالإضافة لمساهمتها الفاعلة في بناء علاقات دولية وعمل اختراقات دبلوماسية في جدران لم تقدر وزارة الخارجية النجاح بها، وإن قدرة رأس المال الصناعي العسكري في التأثير على صانع القرار السياسي كبيرة، لدرجة الضغط باتجاه إثارة حروب لتطبيق واختبار عقيدة قتالية جديدة وبالتالي تجريب أسلحة بشكل حقيقي، أو من خلال إشعال مناطق وبؤر لديها جاهزية للقتال والحرب، فعندما تدور الحروب، يتنامى الاستهلاك الحربي، مما يحرّك آلات المصانع الإسرائيلية ، أو من خلال الخبراء العسكريين وهم أبناء المؤسسة العسكرية، فإنهم يستغلون تغلغلهم الاقتصادي لتغلغل سياسي وأمني،(يجعل لإسرائيل نفوذا متنامياً في العالم)" [2]

المطلب الثاني :دور المؤسسة العسكرية في التربية والتعليم

يعتبر العامل البشري أحد مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي ، ولقد بادرت المؤسسة العسكرية كبانية للهوية الإسرائيلية ، بتوظيف التربية والتعليم في مشروعها البنيوي والوظيفي، لما للتعليم من قدرة على بناء الأمم وذلك الذي ترومه إسرائيل ، وفي إطار التثقيف الإيديولوجي يتم تدريب الضباط على فن الدعاية والتوجيه العقائدي في النظرية والمفاهيم الصهيونية، وهؤلاء بدورهم يقومون بتوجيه نشاطهم داخل المجتمع الإسرائيلي ، حيث" تتعاون المؤسسة العسكرية مع وزارة التربية والتعليم بالإشراف على برنامج التعليم وتثقيف وتربية[3]

[1]-مصطفى نقيب، **مرجع سابق** ، ص.116.

[2]- يورام بيري، **جنرالات في مجلس الوزراء**، ترجمة: حسن خضر،(رام الله:المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية(مدار)،2007)،ص.23.

[3]- سارة فايز، **مرجع سابق**، ص.60.

أعضاء منظمة الشبيبة المقاتلة " الجدناع "كما تستقبل الدارسين المدنيين في المؤسسات التعليمية التابعة للجيش ويحصل هؤلاء على برنامج دراسي لمدة أحد عشر شهرا ، وذلك في قضايا أمنية، وسياسية، وعسكرية.

1- سلاح التربية والتعليم في الجيش الإسرائيلي

أنشأ في عام 1957 على يد هيئة الأركان العامة، بهدف توفير أسس تربوية للشباب والجنود الإسرائيليين قبل انخراطهم في الجيش، بنشر قيم الجيش، وتنفيذ برمج تربية عسكرية منتشرة في مراكز المدن؛ كاستيعاب المهاجرين، تعليم التراث اليهودي، والتدرب على أسس الجندية، وتقوم وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع الجيش بإصدار كتب وفعاليات، لتأهيل الطلاب للالتحاق بالجيش.

لقد تجسدت عملية عسكرة التعليم في الدولة العبرية في مظاهر ثلاث أساسية:

أ- زرع مفاهيم العسكرة والقوة في نفوس الطلاب وذلك ابتداءً من البيت، ورياض الأطفال، والمدارس، ويتم تنفيذه من خلال، رحلات للأطفال لقواعد الجيش الإسرائيلي ، وأخذ صور تذكارية لكل طفل وهو يقف فوق دبابات الجيش، وجمع تبرعات لمساندة الجيش من الأطفال وغيرها.

ب -تكليف العسكر بإدارة مؤسسات التعليم وممارسة مهنة التعليم بأنفسهم.

ج -المدارس الدينية العسكرية والتي يشرف عليها الجيش، تعتبر أخطر مظاهر عسكرة التعليم الإسرائيلي، لأن الطلاب هناك تتم تربيتهم على(العسكرة والتطرف الديني).[1]

2- سيطرة العسكريين على إدارة المؤسسات التعليمية

من مظاهر عسكرة التعليم في إسرائيل ، تولي كبار ضباط الجيش في الاحتياط مناصب إدارية هامة في جهاز التعليم و إدارة المؤسسات التعليمية، فوزارة التعليم في إسرائيل تقوم " بتمويل مشروع يطلق عليه " تسافتا" ، ويهدف هذا المشروع إلى تأهيل الضباط المتقاعدين من الجيش و المخابرات للانخراط في سلك التعليم، كما تقوم الوزارة بتأهيل الضباط وتعليم مهن فنية، إلى جانب المبادرة بتنفيذ مشاريع تعليمية وثقافية لفئات محددة في الجيش مثل مشروع (ليبي) لتعليم المجندين أبناء اليهود الشرقيين".

تتعاون المؤسسة العسكرية، وشركات بيع السلاح، مع معهد "التخنيون " للعلوم التطبيقية على تطوير و تصنيع وبيع الأسلحة للجيش الإسرائيلي كما تسمح جامعة حيفا، للجنود بالتجوال في الحرم الجامعي بالزي العسكري، وتقدم الجامعات الإسرائيلية التسهيلات لانتقال الأفراد من مراكز في الجيش المراكز. [2]

[1]- منصور نحاس، **مرجع سابق**، ص 433.

[2]- خالد ابو عصبة، **التربية والتعليم والبحث العلمي في اسرائيل**،ط.1،(فلسطين:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2001)،ص.377.

(في سلم الترتب الأكاديمي الإسرائيلي) ولقد تحدث الرئيس الأكاديمي لجامعة حيفا(بن آرتسي) "بمناسبة استمرار التعاقد بين جامعة حيفا والجيش حول تأهيل جنود في مسار تعليمي لدرجة الماجستير في السنوات الخمس المقبلة، حيث عبر عن افتخار الجامعة باستمرارها في تشكيل البيت الأكاديمي لقوات الأمن)" [1]

3- المؤسسة العسكرية وتمويل التعليم الديني

تُشرف المؤسسة العسكرية على التعليم الديني من خلال تمويل بعض أشكال من المدارس الدينية:

أ- المدارس الدينية العسكرية التمهيدية :يطلق عليها " يشيفوت هسدير" ،أنشئت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، واتفق الجيش والمرجعيات الدينية أن يواصل الطلاب في هذه المدارس تلقي تعليمهم الديني في الوقت الذي يؤدون الخدمة العسكرية، ويتم تدشين وحدات قتالية متجانسة خاصة بطلاب هذه المدارس

ب- الأكاديميات الدينية قبل العسكرية :أقيمت أول أكاديمية دينية عسكرية عام 1996 ، ويمنح الجيش طلاب هذه الأكاديميات تأجيلاً من الخدمة العسكرية لمدة عام ونصف، ويشرف على هذين النوعين من المدارس *حاخامات، عادة ما يكونون من خريجي الوحدات المختارة في الجيش،وترتفع الدافعية للخدمة في الوحدات المقاتلة في الجيش لدى الشباب المنتمي للتيار الديني الصهيوني لتصل90 % الذي لقي استحساناً[2] لدى قيادة الجيش التي وجدت في الشباب المتدين مخزون احتياطي جديد من الضباط المشحونين أيدولوجياً

المطلب الثالث:دور المؤسسة العسكرية في الإعلام الإسرائيلي

يلعب الإعلام دورا ر كبيرا في عملية بناء الأمة، وله دورٌ تربوي في بناء الشخصية وخاصة إذا كانت من نمط الوضع اليهودي الإسرائيلي ، لقد حدد بن غوريون دور الإعلام في اجتماع للصحافة عام1953، بقوله" عليكم تدعيم قدرة وبأس الجيش الإسرائيلي ".

تمتلك المؤسسة العسكرية أجهزة ودوائر إعلامية على مستوى عالي من المهنية والتقنية تتمثل في:

*دائرة النشر في وزارة الدفاع :تمارس الإعلام الموجة من خلال إصدار النشرات ، والكتب العسكرية. [3]

---

[1]- حسن بدري و آخرون،**العسكرية الصهيونية**، المجلد الثاني،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الاهرام،1974)،ص.54.

[2]- خالد ابو عصبة، **مرجع سابق**، ص.379-380.

* **الحاخام**: ويسمى الحبر وهو زعيم ديني وتعني الحكيم او سيد .

[3]- خالد ابو عصبة، **مرجع سابق**، ص.380.

*المتاحف العسكرية :وسيلة إعلام وتربية داخلي تبرز عظمة المؤسسة العسكرية وانتصاراتها.

*دائرة التعاون والارتباط الخارجي :مقسمة لخمسة مناطق جغرافية تغطي العالم.[1]

❖ الإعلام في خدمة المؤسسة العسكرية

تبرز أهمية الإعلام في خدمة الأهداف المحددة التي شكلتها المتطلبات الأمنية، وذلك لتجنيد المجتمع وتشكيلة كما يرغب المسئولين في الدولة، ولقد توطدت العلاقة بين لجنة المحررين الإعلاميين والنخب العسكرية رسمياً باتفاق عام2002 ، جرى بموجبة" سماح الجيش للصحفيين بنقل أخبار وأحداث العمليات من أرض المعركة ولكن يجب أن تكون الكلمة الأخيرة للمناطق العسكرية.

يتم تقييد حرية الإعلام من أجل خدمة الأجندة والأهداف العسكرية، تحت طائلة القانون حيث لا تزال لجنة المراقبة العسكرية تعمل حتى في هذه الأيام .وبنص " البند 117 من قانون العقوبات على تجريم تسريب المعلومات سواء من قبل الموظف أو الإعلامي الذي يحصل على معلومات بطرق تعتبرها المؤسسة العسكرية أو أي مؤسسة في الدولة تضر بالمصالح العليا لإسرائيل)" .

وطبعاً المصالح العليا هي الأمن، وعلى الرغم من التغيرات التي ا زدت من حرية الإعلام باعتباره السلطة الرابعة ؛ إلا أن الوضع في إسرائيل مختلف تماماً؛ حيث تستخدم المؤسسة العسكرية الإعلام للتمهيد وتحضير المجتمع الإسرائيلي الداخلي لأهدافها، أو لحالة حرب قادمة وذلك عن طريق عمليات التهويل، والنفخ لقدرات العدو وحجم الخطر المحدق بالمجتمع أذا لم يوضع حد لذلك ومثال ذلك عندما أنبرى الإعلام الإسرائيلي بشكل جماعي للتهويل لمخاطر اختراق طائرة بدون طيار تابعة لحزب الله الأجواء الإسرائيلية في نهاية عام وبعد سنة ونصف تقريباً شنت إسرائيل حرب تموز 2006 على لبنان. [2]

[1]-يورام بيري، **الصحافة الاسرائيلية والعودة الى النموذج القديم المجند والمنضبط**،(تحرير)شلحت انطوان،اعلام في مهب الريح" ترجمة:عياش سعيد،سلسلة اوراق اسرائيلية عدد.31،(رام الله -فلسطين:المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية،2005)،ص.72.

[2]-نغبي موشيه، **في اسفل المنزلق تأملات في طريق التدهور السريع لاوضاع سيادة القانون في اسرائيل**،ترجمة:سليمان ابو صعلوك، سلسلة اوراق اسرائيلية عدد.28،(رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ،2005)،ص.38.

إن الإعلام الإسرائيلي ، يحاول أن يخرج من الشرنقة الإعلامية الموجهة ذاتياً وقانونياً، فيكون أكثر انتقادا ويرى " بيري" "أن 100 % من التقارير التي نشرت عن الجيش في الخمسينيات في ملاحق نهاية الأسبوع في صحيفتي " يديعوت أحرونوت " و " معاريف " إيجابية في طابعها ومضمونها، أما في التسعينيات من القرن الماضي، فإن ثلثي التقارير المنشورة عن الجيش سلبية،(ويعتبر بيري ذلك دليلاً قاطعاً على المجتمع المدني غير المعسكر). يبدو أن كلام بيري صحيحاً نسبياً وخاصة في فترات الهدوء والسلام القليلة، ولكن الحالة الدائمة هي التوتر والحروب التي لا تنتهي؛ لذا لا يقدر الإعلام الإسرائيلي أن يخرج من القالب والبيئة التي ولد ونشأ فيها فسرعان ما يرجع إلى كونه إعلاماً مجنداً بطواعية لتعزيز مكانة المؤسسة العسكرية في نظر المجتمع، ويدافع عن وجهة نظرها، حيث يشترك المراسلون والصحفيون في غالبيتهم في خلفية عسكرية واحدة، تعتقد أنها تمارس مهمة قومية في التعتيم الإعلامي، والتغطية الإعلامية الانتقائية، ويحاول " بيري " أن يكون موضوعياً فيعمم أن الإعلام المجند يسود في الدول التي تعاني من تهديد أمني، وعند انقضاء المؤثر تعود إلى وضعها الطبيعي .لكن الحالة الإسرائيلي الأمنية مزمنة لذا يظل الإعلام في الإسرائيلي مجنداً لخدمة المؤسسة العسكرية، حيث تقوم من خلال أدواتها الإعلامية المتعددة بقولبة المجتمع فكرياً وسلوكياً ليكون جاهزا لاستيعاب الإيحاءات العسكرية، من خلال محطات الإعلام وهي تبث على مدار اليوم، " الخاصة به مثل إذاعة الجيش الإسرائيلي، ويعمل بها كبار المحللين العسكريين بالإضافة إلى مجلة بالمعسكر المتخصصة في الشؤون العسكرية.

تفرض المؤسسة العسكرية على الإعلاميين التقيد بما يصدر عن المتحدث العسكري، ويلتزم الإعلاميون خوفاً من العقاب، سواء بما يسمى الردع الإعلامي أو الحرمان من تغطية الأحداث أو حتى بالملاحقة الأمنية واتهامهم بالطابور الخامس والتأثير على مصدر أر ا زقهم، على الرغم أن غالبية الإعلاميين عند المتطلبات والهاجس الأمني يفقدوا معنى مهنتهم[1].

[1]–يورام بيري **مرجع سابق**، ص.73.

المبحث الثاني :المؤسسة العسكرية وممارسة الحكم الاحتلال والاستيطان

لقد كان لطبيعة المهمات التي أُوكلت للمؤسسة العسكرية؛ وخاصة عندما وسعت النطاق الجغرافي لإسرائيل، باحتلالها لباقي فلسطين وأجزاء من الدول العربية؛ أن تم إخضاع هذه المناطق للحكم العسكري وطُبقت عليها أحكام الطوارئ المعمول بها منذ الانتداب البريطاني وما أستجد من أوامر عسكرية، ولقد مارس الجيش الحكم من خلال إدارته للمناطق حيث قسمت الأراضي المحتلة، إلي مناطق وعين على كل منطقة حاكم عسكري، وهدة الحالة كانت استمراراً للحكم العسكري الذي فرض على ثلاثة مناطق عربية داخل إسرائيل، وهي (الجليل، والمثلث، والنقب 1949) تمتلك إسرائيل من القوانين العسكرية التي تفرضها على أي منطقة تحتلها 170 قانوناً وأكثرها استعمالاً المادة (125) التي تتيح للحكام العسكريين إغلاق أي منطقة وجعلها مناطق عسكرية).

وهذه القوانين استخدمت من أجل نزع ملكية أراضي المواطنين الفلسطينيين، وفي بداية كانون الأول / ديسمبر عام 1966 م، أُلغي الحكم العسكري في داخل المناطق العربية في إسرائيل" إسرائيل"، وبعد ستة أشهر شنت إسرائيل حرب عام 1967 م وفرضت الحكم العسكري على المناطق المحتلة، واستخدمت القوانين العسكرية في نزع الملكية الخاصة والاستيلاء على الأراضي الحكومية، وبذلك قدمت للاستيطان الفرصة الذهبية وأصبح الانسجام والتكامل وتبادل الأدوار بين ثنائية الاستيطان والاحتلال كسبب ونتيجة؛ نجد أنهما متداخلان متكاملان من ناحية الفكرة وتطبيقها بالممارسة الواقعية؛ حيث " يكون الجيش هو أداة تحقيق الأهداف التوسعية".[1]

[1]–رامي جمال عزارة، **السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين في (اسرائيل)**1993–2000.رسالة ماجستير غير منشورة،(غزة: جامعة الازهر،2001)، ص.27.

المطلب الاول :المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالاستيطان

تحددت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والاستيطان وفق معايير منها:

1- الحاجات الأمنية –السياسية

ذلك بهدف خلق مستوطنات تكون بمثابة مواقع عسكرية مُتقدمة، تحمي المؤخرة المدنية، كما تُعتبر هذه المستوطنات منطقة غور الأردن كحدود سياسية، ولقد تطورت فكرة الجدار الفاصل لتقليل العمليات العدائية في بداية الأمر؛ حيث كانت رؤية شارون الأولى ولكن بعد تطور المواجهات.

المواجهات، خطط أن يكون الجدار الفاصل حدوداً سياسية كما في رؤية شارون النهائية لخطته فك الارتباط من جانب واحد. [1]

2- الحاجات الاقتصادية

حيث تقاطعت الحاجيات الاقتصادية والحاجيات العسكرية، وخاصة في الاستثمار في الجانب الزراعي وتحديداً في منطقة الأغوار، وغزة) سابقاً.

3- توزيع السكان

وهو مطلب عسكري وذلك " لخلق كثافة سكانية، سواء داخل الخط الأخضر، أو في المناطق المحتلة، لخلق واقع استيطاني له كثافة سكانية كبيرة، تفرض حدوداً سياسية في أي تسويات سياسية قادمة حيث سبق الجنود والدبابات، جرارات المستوطنين لتطبيق الفكرة ومن جانب آخر تُقدم المؤسسة العسكرية خدمات للمستوطنين الجدد، وتوجههم للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقدم لهم رزمة من الخدمات تسهل لهم المعيشة والتكيف مثل :التعليم، والصحة، وإعطاء قروض للبدء في مشاريع صغيرة، وتقديم الحماية لهم في داخل المستعمرات ، أو مواكبة تنقلات المستوطنين على الطرق وتعتبر المستعمرات مقرات للجيش في المناطق المحتلة[2].

[1] – خالد عايد،**الوجود الاستيطاني في الاراضي المحتلة**،(بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2004)،ص.565-567.

[2] – رامي جمال عزارة، **المرجع نفسه**، ص.27-28.

المطلب الثاني :المؤسسة العسكرية تمارس الحكم في المناطق المحتلة

يَعتبر القانون الدولي أن إسرائيل دولة محتلة لأراضي دولة ثانية، يسري عليها قانون المناطق المحتلة، واتفاقيات جنيف الرابعة بحماية المدنيين زمن الحرب، إلا أن إسرائيل لها تفسيرها لهذه المناطق، والتفافاً على القانون فرضت ما يسمى) الإدارة المدنية ليهودا و السامرة وقطاع غزة .(يمكن القول :إن هذه الإدارة هي الوجه الآخر للمؤسسة العسكرية، ولقد أملت المسوغات السياسية والأمنية اتخاذ الجيش بعض الإجراءات التي فرضتها الأحداث بالقيام بخطوتين الأولى إصدار الأوامر العسكرية بمصادرة أ ا رضي تحت ولاية السلطة الفلسطينية والثانية إحياء جهاز الإدارة المدنية، ويتضح ذلك من خلال وظيفتها وممارستها كالأتي:

– "تُعتبر الإدارة المدنية مسؤولة عن تطبيق سياسة الحكومة في يهودا والسامرة قطاع غزة ،كذلك فإن لوحدة تنسيق أعمال الحكومة مسؤولية توفير متطلبات الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة.

الإدارة المدنية، خاضعة لوزير الدفاع، وهي عضو في هيئة أركان الجيش، وتقوم بالتنسيق والتعاون مع مكتب رئيس الحكومة والوزارات المختلفة، وعناصر جهاز الأمن، ووحدات هيئة الأركان في جيش الدفاع.[1]

تُمارس المؤسسة العسكرية الحكم بشكل فعلي في المناطق المحتلة عام 1967 م ، إن العامل العسكري يمثل الأبرز في تقرير سياسة الاستيطان، فلولا وجود الجيش وقواعده المنتشرة في المستعمرات ، وبذل أقصى الجهود لحماية المستوطنون لما تجاسر المستوطنون على البقاء في تلك المناطق المحتلة بعد ما تغيرت طبيعة الواقع الأمني بعد أوسلو، وانتشار قوات وتنظيمات وأسلحة فلسطينية؛ قريب من التجمعات الاستيطانية، ويمكن ملاحظة أشكال وتطبيقات الحكم العسكري من خلال:

– تتحمل مديرية التنسيق والارتباط مسؤولية تطبيق السياسة المدنية لحكومة إسرائيل ، تجاه الفلسطينيين؛ تعمل المديرية بالتنسيق مع كافة الجهات الإسرائيلية المعنية، بما في ذلك جيش الدفاع الإسرائيلي، وسلطة المعابر البرية في وزارة الدفاع، وسلطة الضرائب، ومكاتب الحكومة المختلفة، الجهات الأمنية تكون مديرية التنسيق والارتباط في علاقة مستمرة مع جهات المجتمع الدولي العاملة في المناطق ولقد" حذرت الجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية الضفة الغربية، من تبعات الإعلان الصادر عن ضابط شؤون الكهرباء الإسرائيلي في ما يسمى [2]

[1] –عدنان ابو عامر، **توجهات الاعلام الاسرائيلي خلال العدوان**،(تحرير) عبد الحميد الكيالي، دراسات في العدوان على قطاع غزة "عملية الرصاص المصبوب/معركة الفرقان،ط.1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2009)، ص.121.

[2] -صحيفة المشهد الاسرائيلي،**اسرائيل في ذروة أزمة "عدم القدرة على الحكم " منذ قيامها** ، العدد (252)،السنة التاسعة،اعداد بلال ظاهر تاريخ النشر:2011/3/1 م، تاريخ المشاهدة 2020/03/11.

"الإدارة المدنية "لدى سلطات الاحتلال حول تطبيق القانون الإسرائيلي لربط منشآت الطاقة الشمسية بشبكة توزيع الكهرباء "

– "ممارسة العلاقات الدولية مع الجانب الفلسطيني من خلال اجتماعات، تتناول مختلف القضايا الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية والأمنية؛ لتخفيف التوتر والاحتكاك الأمني وخاصة في الضفة الغربية؛ ويعقد ضباط الهيئة، سنوياً مؤتمرات مشتركة لإسرائيليين وفلسطينيين، في مواضيع تهم الجانبيين.

–تكليف ضباط أمن بملفات (وزارت)، المياه، وقضايا الحياة اليومية والإنسانية(الرفاة) وفي مجال حماية البيئة، بما في ذلك الحفاظ على جودة البيئة.[1]

يمكن القول :بناءً على ما سبق من توصيف لعمل المؤسسة العسكرية؛ ومهماتها المتنوعة في فرض القانون العسكري على المناطق المحتلة، والقانون الإسرائيلي على المستعمرات ، والقيام بأعمال شبيهه لحد كبير بالهياكل المؤسساتية للدولة، أن يتم تدريب كوادر وضباط المؤسسة العسكرية الإسرائيلية للقيام بمهام، إدارية، واقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وذلك لتأهيلهم لإدارة المجتمع الإسرائيلي بعد أن يكونوا أخذوا تدريباً ميدانياً في إدارة العلاقة المتعددة والمركبة مع الفلسطينيين، والذي يوحي أننا أمام جماعة عسكرية تمارس مهام مدنية متنوعة " تشبه حكومة عسكرية مصغرة " والمتابع لنظام وطريقة الحكم في إسرائيل ، تبرز مشكلة عدم استقرار الحكم خاصة من جانب تداول السلطة، ويقر البروفسور دفيد نخمياس أن إسرائيل تعيش في ذروة أزمة القدرة على الحكم منذ قيام الدولة.

إن أزمة الحكم تقع على كاهل المؤسسة السياسية؛ كمبلورة للسياسات وصانعة لها، وعندما تكون هي أُساس الأزمة والسبب فيها؛ نظراً لطريقة تكوين الائتلاف الحكومي، الذي يعمل على إضعاف وتجميد تنفيذ السياسات حيث أن70 %"من قرارات الحكومة لا تجد طريقها للتنفيذ.

وتفتقد الحكومة(السياسية)، وجود هيئات منظمة للتخطيط، والتحليل، والمتابعة، وتقديم التقييمات والتقدير للمستوى السياسي، ويعتبر الإسرائيليين أن النظام الإسرائيلي فاسد جداً(% 72)، وتصل نسبة الفساد في الوزارات (% 44) وأن الأحزاب أجسام فاسدة(% 69)، في حين أعتبر المؤسسة العسكرية تدار بشكل سليم جدا، وفقط (% 11) من الجمهور وصفها بالفاسدة. [2]

[1]– صحيفة المشهد الاسرائيلي،**اسرائيل في ذروة أزمة "عدم القدرة على الحكم " منذ قيامها** ، العدد (252)،السنة التاسعة،اعداد بلال ظاهر تاريخ النشر:2011/3/1 م، تاريخ المشاهدة 2020/03/11.

[2]–عدنان ابو عامر، **مرجع سابق**، ص.122-123.

إن هذه الثقة التي يعطيها المجتمع الإسرائيلي للمؤسسة العسكرية كونها تمثل العقل الاستراتيجي للدولة والمجتمع؛ وبالإضافة لما تتمتع به من التنظيم، والتماسك، والإدارة، وقدرتها على بلورة سياسات إستراتيجية ،عبر أجهزتها، وقدرتها على اتخاذ القرارات دون تردد، وقدرتها على جعل هذه السياسات خطط تنفيذية، وخاصة أن معظم السياسات في إسرائيل محورها الأمن؛ أكسب المؤسسة العسكرية قوة التدخل في الحياة السياسية، ودورا فاعلاً في الحكم وصناعة القرارات الإستراتيجية .[1]

[1]- عدنان ابو عامر، **المرجع نفسه**،ص.124.

المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية في قرار الحرب والعمل العسكري (الحرب على لبنان 2006،والحرب على غزة 2008) أنموذجا

دلت الدراسة في الفصول السابقة إلى أهمية ومكانة المؤسسة العسكرية، ولعبها أدوارا متعددة في النظام السياسي الإسرائيلي، مكنها من تخطي دورها الوظيفي التنفيذي إلى لعب دور آخر في صناعة القرار السياسي الخارجي، سنوضح مدى هذا الدور، ودرجته من خلال دراسة النموذجين السابقين.

المطلب الاول: دور المؤسسة العسكرية في قرار الحرب على لبنان 2006

- **خلفية تاريخية:**

المعادلة البسيطة لقسمة عمر إسرائيل على عدد مرات الحروب التي خاضتها تكون مُحصلتها؛ مغامرة حربية كل عقد من الزمان تقريبا، لإسرائيل أطماع كبرى في لبنان مائية، وجغرافية ، وسياسية، تسعى لخلق نموذج مماثل لها مبني على بعد ديني قومي في لبنان(مسيحية لبنانية)، ولقد حاولت ذلك بعد انتهاء الحرب الأولى على لبنان في1982 .

كان مشروع الانسحاب من لبنان عام 2000 مبنياً على رغبة ايهود باراك (رئيس الوزراء) مغازلة سوريا ودفعها لبدء مفاوضات سلمية تُفضي لعقد سلام معها، وعندما فشلت المفاوضات السورية الإسرائيلية ولم يحقق "باراك" أهدافه، أحست إسرائيل بالحرج، وكان لفشل إسرائيل في تحقيق خروج مشرف لها من لبنان عام 2000 عن طريق عقد معاهدة سلام أو على أقل تقدير ترتيبات أمنية ملزمة للدولة اللبنانية، لتحجيم حزب الله، أن شعرت إسرائيل بالحرج والإذلال فوضعت في ذاكرتها خطة العدوان.

وبتعاظم التهديدات وزيادة قربها من العمق الجغرافي الإسرائيلي، ولارتباط حزب الله الوثيق مع سوريا و ايران ، وتصنيفهم كتهديد إستراتيجي للأمن القومي لإسرائيل، فقد كان ذلك من دواعي وأحد أسباب اختيار شارون لرئيس هيئة الأركانً" *دان حالوتس"، من سلاح الجو والتي كانت المرة الثانية لوصول رئيس هيئة أركان من سلاح غير سلاح البر هادفاً من ذلك توجيه ضربة جوية للمنشات النووية الإيرانية.

إن تراكم التهديدات والإنذارات ورغبة قوى دولية، و اقليمية، وحاجة إسرائيلية، دعتها لوضع خطط متعددة يتم تنفيذها عندما تتهيأ الظروف فكان خطف الجنديين ذريعة الحرب[1].

[1]–نصر الدين خلف، **مرجع سابق** ، ص.167.

1- البيئة الداخلية الاسرائيلية لصناعة قرار الحرب على لبنان 2006

إعتاد الجمهور الإسرائيلي في الحروب أن يُعسكر خلف المؤسسة العسكرية لثقته بها، ولقد تجندت عجلة الإعلام والدعاية، أن إسرائيل "تواجه خطرا وجودياً، فالحرب دارت في مراحلها الأولى على الأقل في ظروف مثالية .كان هناك إجماع قومي " وهذا الإجماع شكل تيارًا مركزياً يدعم الحرب، بقيادة النخب الإعلامية، والأكاديمية، والاقتصادية، والحزبية، وشمل معظم المجتمع اليهودي يساره ويمينه، ولقد مارست الصحافة التعبئة، والتجند للحرب، وغاب الرأي المعارض وليس المعترض على كيفية إدارة الحرب راغبا في الأفضل للمجهود والنتيجة الحربية، لقد" حذر سياسيون وضباط استخبارات سابقون الحكومة عن تهديد حزب الله، وفي يوليو 2003، حذر كل من رئيس هيئة الأركان السابق "شاؤول موفازٍ "والذي أصبح لاحقا وزير للدفاع، من تهديد حزب الله المتزايد ، وحذر خلفه، الجنرال"موشيه يعلون"، أن جزءا كبيرا من شمال إسرائيل سيكون عرضة لصواريخ حزب الله ".

لقد حددت المؤسسة العسكرية الأهداف المراد تحقيقها بناء على المعلومات الاستخبارية، والخطط التي أعدها الجيش، ومراحلها كخطة " كاسحة الجليد"، والتي تعتمد على القصف الجوي المركز والمدمر، وجهزت سيناريوهات أخرى في حالة عدم تحقيق الخطة السابقة تنتقل لمستوى آخر بمسمى جديد " مياه الاعالى"، وذلك بتحريك قوات برية مسنودة جواً .[1]

2- اهداف المؤسسة العسكرية الاسرائيلية من الحرب على لبنان 2006

من الواضح أن مجموعة الأهداف التي سعت إسرائيل لتحقيقها، من خلال الحرب تميزت بدرجة من المرونة، التي تصل إلى حد يمكن وصفها بانكسار في القدرة على تحقيق الأهداف، ويمكن حصر الأهداف التي شنت على أساسها إسرائيل حربها الثانية على لبنان فيما يلي:

- استعادة الجنديين الإسرائيليين اللذين أُسرا في جنوب لبنان بتاريخ :2006/07/12م،وما تبعهم من مقتل ثمانية جنود وجرح 18 آخرين من المجموعة المساندة التي حاولت مطاردة المجموعة الآسرة نتيجة كمين، وعدم الرضوخ لمطالب حزب الله لتبادل الأسرى بالكيفية التي يريدها.

-إن هدف الحرب هو استخدام القوة لإنتاج عملية سياسية في لبنان تُضعف من مكانة حزب الله وتعزز من موقف الدولة اللبنانية ومن جانب آخر تعزيز القوى المضادة لحزب الله، والمعارضة للوجود السوري، والايراني، والمحسوبة على التيار الأمريكي.[2]

---

[1]-نصر الدين خلف، **مرجع سابق** ، ص.168.

[2]-منصور نحاس، **مرجع سابق** ، ص.205.

-تحطيم القيادة الإيرانية الغربية(حزب الله وسوريا) قبل أن تصبح إيران نووية، وتطبيق القرار (1559) بما فيه من نشر الدولة سيطرتها على الجنوب، ونشر الجيش على الحدود في صيغة تجعلمنه حرساً للحدود مع إسرائيل"

-استعادة صدقيه الردع الإسرائيلي بعد الانسحاب المنفرد من لبنان عام 2000 ، ومن غزة عام 2005 وقدرة الردع التي تآكلت نتيجة استنزافها في معارك منخفضة الكثافة، في فلسطين ومواجهة الانطباع بأن إسرائيل كانت ضعيفة وأجبرت على المغادرة.

- إجبار لبنان على أن يصبح ويتصرف كدولة مسؤولة، وإنهاء وضع "حزب الله" كدولة داخل دولة.

-إلحاق الضرر،أوتحطيم حزب الله، مع الإدراك بأنه قد لا يمكن تدميره كقوة عسكرية، وأنه سيستمر كقوة سياسية رئيسية في لبنان".[1]

3-مرتكزات القوة لدى المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي لحرب لبنان

أ- المؤسسة العسكرية تتحكم في مصدر المعلومات

إن أهم مراحل اتخاذ القرار هي جمع المعلومات، وتمتلك الأجهزة الأمنية ناصية المعلومة، وتصب كلها في بوتقة رئيس هيئة الأركان، فتتحكم المؤسسة العسكرية بالمصادر الأساسية التي تفسر وتُبنى علي إثرها الاستراتيجيات ، واتخاذ القرارات ؛ لذا يكون للمؤسسة العسكرية دور مهيمن على صناعة القرار السياسي الخارجي .ولا تقف الأمور عند حد نقل المعلومة، ولكن عندما يتم بلورة هذه المعلومات إلى سياسات وهذا ما يُطلب أساساً من رئاسة هيئة الأركان من خلال وضع الإستراتيجية العليا، وتقديراتها ، وهذا ماذكره" جيورا أيلاند "في موقع سابق من البحث والذي يعتبر من صميم عمل المؤسسة السياسية، وفي حالة ضعف الحكومات تتقرب المؤسسة السياسية لرئيس هيئة الأركان الذي يعتبر في إسرائيل سياسي في ثياب عسكري فهو مشارك أساسي في صناعة القرار و التنفيذ.

ب- المؤسسة العسكرية، والتهديدات، وضعف القيادة السياسية:

القيادة السياسية تبني سياساتها على قاعدة بيانات التي هي أصلاً من صناعة المؤسسة العسكرية، وفي الحالة الإسرائيلية مجمل سياستها يدخل فيها الملح الأمني؛ الذي يفترض الحضور الدائم للعسكر" في صناعة القرار واتخاذ القرار من ناحية التنفيذ، ولقد أشارت "تسيفي ليفني "وزيرة خارجية سنة 2006 في شهادتها[2]

---

[1]- منصور نحاس، **مرجع سابق** ،ص.206.

[2]- أمين حطيط،**عدوان الايام 33 من صيف 2006**،**الحرب الاسرائيلية على لبنان، التداعيات اللبنانية والاسرائيلية وتأثيراتها العربية والاقليمية والدولية**،(بيروت: مركز الدراسات العربية،2006)،ص.20.

أمام لجنة فينوغراد عن ظاهرة تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة قالت : إنها ظاهرة متجذرة في السياسة الإسرائيلية وعللت ذلك بقولها؛ طالما أن الأمور السياسية اليومية متعلقة بالفلسطينيين و الإرهاب بهذا تخصص الجيش، والجيش لدية الحل لهذه الأمور.

ويبدو أن الضعف الذي سيطر على حكومة إسرائيل 2006 ، زاد لديها درجة الإرباك لمستوى أنها غير قادرة على تحديد أهداف الحرب، على الرغم من أن المؤسسة العسكرية وضعت خطط سابقة للحرب (كاسحة الجليد و مياه الأعالي) منذ 2005 ، وحسب المعلق العسكري" فيشمان "بأنه لم يكن ذات يوم مستوى سياسي سخي كما هى الحال مع الثنائي أولمرت – بيرتس، في الثاني عشر من تموز، طرحت قيادة الجيش خطة الهجوم، ذُهلت من حقيقة قيام المستوى السياسي بالمصادقة عليها، حيث تعاملت القيادة السياسية مع ما يحدث على أنه مجرد عملية عسكرية.[1]

المطلب الثاني: قرار الحرب على قطاع غزة عام 2008

كل المؤشرات ت كانت تؤكد أن هناك خطة أعدها الجيش الإسرائيلي لاجتياح قطاع غزة، وأن الأمر يتوقف على أخذ الضوء الأخضر، وتحديد ساعة الصفر من جانب القيادة السياسية الإسرائيلية وهناك بعض المؤشرات وهي تصريحات القيادات الإسرائيلية السياسية والعسكرية المتوالية، وخاصة إيهود أولمرت(رئيس الوزراء)، و ايهود باراك(وزير الجيش)، وتسيبي ليفني (وزيرة الخارجية)، و آوفي ديختر(وزير الأمن الداخلي)، وجابي أشكنازي (رئيس هيئة الأركان)، التي تهدد اجتياح قطاع غزة للقضاء على البنى التحتية للمجموعات الفلسطينية المسلحة، ما قامت الحكومة الإسرائيلية حملة علاقات عامة واسعة على المستوى الدولي؛ للتحضير لحربها على قطاع غزة، بزعمها أن العملية خيار لا بد منه للدفاع عن مواطنيها ضد الصواريخ التي تنطلق من غزة، وأيضاً التحضيرات الإسرائيلية على صعيد الجبهة الداخلية ، مثل :توزيع الكمامات الواقية من الغازات السامة، وتحضير الملاجئ، و كذلك الحرب النفسية التي مارستها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وتحديداً سكان قطاع غزة، مقدمة للحرب الميدانية ، وأخيرًا كانت إسرائيل تقف على أبواب انتخابات الكنيست، والقادة السياسيين حاجة إلى ما يعزز موقفهم أمام الرأي العام الإسرائيلي الضاغط اتجاه ضرورة إنهاء إطلاق الصواريخ من قطاع غزة.[2]

---

[1]–أمين حطيط، **المرجع نفسه**، ص.20–21.

[2]–**اسرائيل تخطط لتوجيه ضربة لحماس وابعاد قادتها لغزة**، شبكة أجيال الاذاعية،تم الولوج بتاريخ:2020/03/12.
http//www.arn.ps./archives/150361#

وسبق أن حصل الجيش الإسرائيلي على ضوء أخضر من المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية ؛ لشن عملية عسكرية تردد أنها ستكون على نحو متدرج ومتصاعد.

ونقلت صحيفة" معاريف "الإسرائيلية عن مسئول لم تسمه القول" :إننا ننقل المساعدات الإنسانية قبل أن ندخل قواتنا إلى قطاع غزة"، وقال " :معنى آخر، إذا شهد مسار عطلة مطلع الأسبوع تراجع حماس خطوة للخلف، وأوقفت قصف التجمعات الواقعة في محيط غزة، فإن إسرائيل لن تندفع نحو توجيه انتقام مؤلم ."وقال المسئولون الإسرائيليون إن باراك" لا يزال غير مستبعد لخيار تجنب إدخال قوة عسكرية كبيرة إلى غزة، لكن إذا واصلت حماس قصفها فإنه لن يكون هناك خيار آخر أمامنا سو الرد حسم ."وتناولت وسائل الإعلام الإسرائيلية أنباء صحفية عن العملية العسكرية التي قد تقوم بها إسرائيل في قطاع غزة .فقالت صحيفة صحيفة"هآرتس :"إن" عملية محدودة" ستبدأ خلال بضعة أيام تشمل غارات جوية وهجمات برية على أهداف لحماس في القطاع، ورجحت الصحيفة ألَّا تبدأ مثل هذه العملية قبل انتهاء المشاورات التي سيبدأ بها رئيس الوزراء الإسرائيلي* **أولمرت**، مع كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين خلال اجتماع المجلس الوزاري المصغر في إسرائيل[1]

❖ أدوات صياغة وتنفيذ القرار السياسي الإسرائيلي بإعلان الحرب على قطاع غزة

تعتبر أدوات تنفيذ القرار السياسي الإسرائيلي متعددة ومتشعبة خصوصاً في ظل الحروب؛ فإنها تخضع لاعتبارات عديدة ومتشعبة لكن يتم التنسيق فيما بينها، وسيتم ترتيبها من المهم إلى الأقل أهمية ، وسوف يتناول الباحث في هذا الفصل أدوات وتنفيذ القرار السياسي الإسرائيلي شيء من التفصيل والتحليل حسب مباحثه الأربعة ، وهي كما يلي:

أ- الأداة العسكرية :

منذ نشأة إسرائيل عام 1948 حتى المرحلة الحالية نجدها تدعو إلى الحرب، وهذا راجع إلى طبيعتها العدوانية، وتكوين بيئتها، وتشكلها التاريخي ولا يمكن لإسرائيل أن تتخلى عن هذا السلوك؛ لأن المجتمع الإسرائيلي قائم على مبادئ الحركة الصهيونية القائمة على العنصرية والعدوانية وتبرز المؤسسة العسكرية والأجهزة الإستخبارية والأمنية الإسرائيلية التي تعتبر العمود الفقري لنظام الحكم السياسي الإسرائيلي،[2]

[1] -أمطانس شحادة، **إسرائيل في ارتباك**،(تحرير) احمد سامح الخالدي،مجلد (22)، العدد،(86)، مجلة الدراسات الفلسطينية،(بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية ربيع/2011).ص12.

[2] - شموئيل ايفن، وغروس، **اقتراح لقانون جيش الدفاع الاسرائيلي**،(تل ابيب:ابحاث الامن القومي،2008)،ص.16.

فالمؤسسة العسكرية التي تشغل مركز الصدارة لاعتبارات قوية، جعلت منها أبرز العناصر التي منها و بها تشكل القرار السياسي الإسرائيلي،

على أساس أن الأمر حسب الأدبيات الإسرائيلية الإطار الذي يتحكم في العمل السياسي ببعديه الداخلي والخارجي.

إن الحكومة الإسرائيلية هي الجسم الوحيد المخول باتخاذ قرار الحرب، فقانون الحكومة الأساسي ينص بشكل واضح وصريح ما يلي" :لا تشن الدولة حرباً إلا بقرار من الحكومة" ، وعلى الحكومة أن تخبر في أقرب وقت ممكن لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بقرارها شن الحرب و كذلك يعلم رئيس الحكومة في أقرب وقت ممكن الكنيست بالحرب بخطاب له على منصة الكنيست

وجدير بالذكر أن دور العسكريين في الحياة السياسية الإسرائيلية يعتمد بشكل كبير على دور رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان العامة بشكل خاص، حيث يقوم هؤلاء باتخاذ قرارات مهمة وشاملة وخطيرة مثل إعلان حالة الطوارئ، وتعبئة الاحتياط لمواجهة الظروف الطارئة التي تواجهها إسرائيل، فالأجهزة الأمنية التي تلعب دوراً أساسياً في صنع القرار السياسي تمثل جوهر العقيدة العسكرية الإسرائيلية؛ وعليه يتوقف بقاء الدولة واستقرارها في كيانها الحالي كونها تشكل العمود الفقري لنظرية الأمن الإسرائيلي: من هذا تبين أن هذه الأجهزة تحظى أيضاً باهتمام وعناية من الدرجة الأولى، مقارنة بالمؤسسات الإسرائيلية الأخر التي تشارك في صنع القرار السياسي.ومن جانب آخر؛ فإن صاحب القرار الإسرائيلي يعتمد على معلومات الاستخبارات في صنع قراراته السياسية، ومتأثراً في ذلك بما تقوم به المؤسسة العسكرية في تحليل للوضع.[1]

إن التفسير التقليدي للقلق أمني في إسرائيل، هو نابع من مزيج من عدة عوامل :أولها هو مفهوم الصهيونية الأساسية أن إسرائيل هو ملاذ آمن، حيث يمكن لليهود أن يكونوا في مأمن من التهديدات التي تهدد حياتهم في الشتات، والثاني :هو الموقف الجيو استراتيجي الفريد لإسرائيل، وهامش صغير للخطأ والتي هي نتيجة لعدد السكان الصغير بالنسبة لجيرانها، وافتقارها للعمق الاستراتيجي .وأوضح الهاجس الأمني أيضاً نتيجة لطبيعة إسرائيل الاستيطانية وجهاً لوجه مع السكان الأصليين الفلسطينيين، وتاريخها من العزلة ضمن بيئتها الإقليمية مع خوضها 6 حروب حتى الآن .ونتيجة لذلك؛ فإن الإسرائيليين لديهم انشغال شبه تام مع[2]

[1]–شموئيل ايفن،وغروس، **المرجع نفسه**، ص.17.

[2]–طارق براشدي، **صناعة القرار الامني في اسرائيل–تأثير المؤسسة العسكرية فيه**،"رسالة ماجستير غير منشورة"،(الجزائر:جامعة 08 ماي 1945،2014)،ص 62.

ما يعتبرونه"تهديداً حالياً" ؛ و بالتالي يستوجب على أمنهم الخاص الحكمة الشائعة أن هذه العوامل تنتج مجتمعاً لايزال يرى نفسه عرضة أمام ما يؤمن به من" تهديدات وجودية ."

على الرغم من التحولات الهامة التي أحدثتها الانتخابات الإسرائيلية على الخريطة السياسية في إسرائيل حتى يومنا هذا، ذلك على التوازنات السياسية، إلَّا أن هناك تحولات بالغة العمق تشهدها المؤسسة العسكرية على كافة الأصعدة التكنولوجية والإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار ما يعرف بالثورة في الشؤون العسكرية الإسرائيلية، ومن ثمَّ فإن التزامن ما بين التحولات السياسية والثورة في الشؤون العسكرية في إسرائيل، ربما يؤدي إلى تسريع عملية التغيير الجذري في سياسة الأمن الإسرائيلية ، وفي خطط و بناء القوات، وترتبط هذه التغييرات بصورة أساسية بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،كما ترتبط بتحولات الوضع الاستراتيجي في الشرق الأوسط ، و بالتطور في أوضاع السلام والاستقرار في المنطقة الذي يمكن أن ينهي حالة الحرب، كما مكن أن يقلل من قيمة المؤسسة العسكرية نفسها، ولكن بالتأكيد سيبقى على العمليات العسكرية المفتعلة والمحدودة؛ كما هو الحال في الجنوب اللبناني حتى بعد الانسحاب شبه الكامل باستثناء" مزارع شبعا "، وكما هو الحال مع انتفاضة الأقصى الفلسطينية ، وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية في أراضي السلطة الفلسطينية بهدف السيطرة على الانتفاضة، وليس هناك فارقاً بين ما إن كان القائم في الحكومة حزب العمل أو حزب الليكود،فكلاهما له مصالح في استمرار تلك العمليات؛ إما لكون الحرب وسيلة للحصول على السلاح (الليكود)، وإما لكونها سياسة ردع التهديدات الخارجية في اعتماد كامل على التحالف الدفاعي مع الولايات المتحدة، أو الإبقاء على المناطق الأمنية الحيوية والمستوطنات في تلك المناطق العمل .[1]

- ✓ **دور الأداة العسكرية أثناء الحرب:**
  - ➢ **قراءة قدرات العدو:**

تعيش الآلة الإعلامية والدوائر البحثية الإسرائيلية منذ أشهر– وبدعم من المؤسستين:

الأمنية والسياسية – حالة دؤوبة من قراءة طبيعة القدرات العسكرية لحماس، سواء من جهة تنامي عدد عناصرها وتجنيد مقاتلين جدد، أو تزودها بكميات وأنواع متزايدة من الصواريخ والقذائف متنوعة المدى من جهة أخرى ، وربما يرتبط ذلك بالتوجه الإسرائيلي القاضي بتوجيه" ضربات إستباقية " مخافة أن تصل إلى[2]

[1]– طارق براشدي، **مرجع سابق**، ص.63.

[2]–عدنان ابو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الاسرائيلي**،ط.1،(بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2009)،ص.47.

مرحلة من القوة يصبح من الصعوبة بمكان الوصول معها إلى مرحلة الحسم كما أن هناك عدد من المؤشرات الخاصة بالقوى المعادية لإسرائيل- وعلى رأسها حماس، حيث أن حماس ترى في محافظتها على القدرات العسكرية عنصرًا أساسياً في صراعها مع إسرائيل .وتر تل أبيب أن سلم الأولويات العسكرية لدى الجرأة يعتمد على السعي لتعزيز قوتها البشرية ، من خلال تأهيل مقاتليها، وتعيين قادة ميدانيين جدد، وترميم الوحدات العسكرية عبر تجنيد المز د من المتطوعين، وتوفير أنواع أسلحة جديدة وبكميات كبيرة، لاسيما المتميزة بقدرات نوعية الصواريخ بعيدة المدى التي قد تهدد عمق إسرائيل، وتعمل حماس على توثيق التعاون الوثيق مع إيران وحزب لله، وسوريا، للعمل على تحصيل التمويل المالي، والتدريب العسكري ، والتسلح المطلوب، لتعويض ما فقدته في الحروب السابقة وتسعى لتكبيد إسرائيل" ثمناً باهظًا "من خلال أعمال فدائية ينفذها نشطاؤها في مختلف المناطق ، مع التزامها في ذلك الحذر الشديد أن تتجنب رداً إسرائيلياً كبيرًا.

إن الأداة العسكرية الإسرائيلية أخطأت هذه المرة في تحديد قدرات حماس العسكرية والقتالية ، ولم تتنبأ بخطر الأنفاق الإستراتيجية والتي شكلت مفاجأة أربكت حسابات العسكرية الإسرائيلية[1] .

- **الإنذار والردع والحسم:**

تعتمد إسرائيل في أية مواجهة مفترضة مع قوى المقاومة لاحقًا على البعد الأمني والاستخباري ، من خلال تشابك العلاقات بين مرتبته الثلاث:

أ- الإنذار والتحذير من تهديدات متوقعة .

ب- . توجيه الرسائل الردعية اللازمة للقوى المعادية .

ت- .الوصول لمرحلة الحسم الميداني مع المنظمات في ساحة المعركة

وتزداد خطورة هذه الأبعاد في ضوء القوة المتنامية لحركة حماس خصوصًا، وقدرتها على" التعافي "من ضر "**الرصاص المسكوب** "خلال العام الأخير، وما ترسله الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لاسيما" **الشاباك** " إلى مكتب رئاسة الحكومة والوزارات ذات العلاقة، حيث يبدو كما لو أن الحرب الأخيرة على غزة لم تسفر عن انتصار كاسح لإسرائيل،وهزيمة مدوية لحماس، بل إن الشعار القائل أن" الحرب على غزة لم تحقق أهدافها التي أعلنت من أجلها"، والذي وردَ له أكثر من معنى،يكاد يثبت المقولة الشائعة في إسرائيل عقب نهاية الحرب " : إن إسرائيل لم تنتصر، وحماس لم تنكسر .[2]

[1]-عدنان ابو عامر، **المرجع نفسه**،ص.47-48.

[2]- نصر الدين خلف، **مرجع سابق** ، ص.180

نقل موقع ويلا الإخباري عن وزير الدفاع الإسرائيلي"* **أفيغدور ليبرمان**" قوله :إن المواجهة المستقبلية مع حركة حماس في غزة يجب أن تنتهي بحسم واضح لصالح إسرائيل، بعيداً عن أي نتائج ضبابية في ظل أن الحربين السابقتين: لبنان الثانية (2006) ، والجرف الصامد في غزة(2014) ، شهدتا أحداثا عسكرية لم يردها أحد. وزعم ليبرمان أن نظريته للحرب القادمة مع حماس واضحة، ويجب أن يكون محظورًا على أي أحد في العالم أن يسأل :لصالح من انتهت الحرب؟

مع العلم أن الحسم العسكري لديه معان كثيرة وتفسيرات عديدة .وحين سئل عن تهديدات حماس، قال ليبرمان إن إسرائيل من الأماكن الأكثر أمناً في العالم، لكن يجب على الإسرائيليين عدم نسيان ما حصل قبل اندلاع حرب عام 1973 مع مصر وسوريا ، علماً بأن الجيش الإسرائيلي استدرج في الحربين الأخيرتين في لبنان وغزة إلى مواضع لم يرغبها .كما نقل موقع" أن .آر. جي "عن ليبرمان قوله :إن الجيش الإسرائيلي يبدو اليوم في كامل جاهز يته لأي سيناريو حربي قادم، لكن يجب أن تكون إسرائيل على دراية واضحة أن الشرق الأوسط شهد أحداثاً متغيرة على مدار الساعة .ورفض" ليبرمان" الحديث عن تطورات المفاوضات حول استعادة الأسرى الإسرائيليين المحتجزين لدى حماس في قطاع غزة، لكنه زعم أنه الموضوع الأول الذي يتصدر جدول أعمال المؤسسة الأمنية في إسرائيل، مشيرًا إلى أنه " كلما تكلمنا أقل عن هذا الموضوع حققنا نجاحات أكثر ."

- **تنفيذ الحرب:**

أعلنت إسرائيل انطلاق حملتها العسكرية التي سمتها" الجرف الصامد"، على استهداف حماس للمدن الجنوبية (سديروت، فبدأتها قصف كبير لعشرات الأهداف والمواقع، ر و عسقلان،و بئر السبع ، و نتيفوت، و أوفاكيم، و نير عام؛ وهو ما جعل ما يقرب من ربع سكان إسرائيل لساعات طويلةً في الملاجئ .وقد استخدمت حماس صواريخ متوسطة المدى فقط بعد أن بدأت يقضون ساعات إسرائيل بقصف بيوت الفلسطينيين. و بعد ثالثة أيام على اندلاع العدوان الإسرائيلي، يمكن رسم صورة تقديرية لما آلته المتوقعة في غزة و يشمل ذلك استمرار العملية الجوية ، بتوسيع رقعة الأهداف التي تضم منازل قادة حركة حماس و كوادر القسام، و أماكن إطلاق الصواريخ ، و المؤسسات الخيرية التابعة لحماس، واغتيال من تستطيع أن تصل إليه إسرائيل من قيادات هذه الحركة ، و التهديد اللجوء إلى العملية البرية من دون تنفيذها بالضرورة[1]؛

[1]– نصر الدين خلف، **مرجع سابق** ، ص.181.

أفيغادور ليبرمان:ولد بتاريخ: 1958،سياسي وزعيم يميني متطرف اسرائيلي.كان يترأس وزير خارجية اسرائيل منذ2009 لغاية 2015 .

نظرًا إلى المخاطر الناجمة عنها، وأهمها سقوط جنود إسرائيليين قتلى ومأسورين بيد مقاتلي حماس لكن هذا لا يمنع إمكانية حشد بضعة آلاف من الجنود على حدود غزة، والتقدم بضع مئات من الأمتار لممارسة حرب نفسية على حماس، فضًال عن قيام إسرائيل بتوسيع المدى ألعملياتي لمنظومة" القبة الحديدية" ، بعد أن كانت مع لحماية المدن الواقعة في مدى 21 كيلومتر فقط ، على إثر وصول صواريخ حماس إلى منطقة غوش دان، ومدن تل أبيب والخضيرة، ومشارف حيفا؛ ما يعني أن المدى زاد على 100 كيلومتر.

إن المؤسسة العسكرية تشكل الغالبية العظمى في إسرائيل، حيث يتصف المجتمع الإسرائيلي بالعسكرية التي تنبع من شعور هذا الكيان بأنه غاصب؛ وبالتالي تحيطه الأخطار من كل مكان .فنتيجة هذا الشعور، يسعى المجتمع الإسرائيلي إلى عسكرة جميع نواحي حياته، بدءاً من التجنيد الإجباري ، مرورًا بالخطط العسكرية التكتيكية المتطورة، وانتهاءً بإبرام السياسات التي تخدم المجتمع العسكري .أما عن المجال السياسي والسلمي فإنها لا توجد صدى لها في الشارع الإسرائيلي العسكري القائم على سفك الدماء؛ فعلى مر العصور رأينا اتفاقيات واهية سرعان ما يتم نقضها من قبل الجيش الإسرائيلي، ولنا في ذلك عبرة من خلال إعادة احتلال الضفة الغربية عام 2000 ، **ويرى الباحث** أيضاً أن الحرب الإسرائيلية على غزة قد بدأت بالتدريج عن طرق القصف ومن ثم توسيع دائرة الأهداف حسب الموقف الميداني على الأرض [1]

ب- الأداة الأمنية:

إن الهاجس الأمني في المجتمع الإسرائيلي يعد عالٍ جداً ؛ فمؤخراً انتشرت الكراهية بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، وخصوصاً في مناطق الاحتكاك وفي مدينة القدس بالذات؛ فرأينا كثيرًا من العمليات التي تنم عن كراهية الفلسطينيين لعدوه الإسرائيلي الذي لا يحترم أي شيء للشعب الفلسطيني مثل :المقدسات والحرية ؛ و بالتالي أصبحت العمليات الفردية والتي باتت تؤرق المجتمع الإسرائيلي، وتجعله يعيش في حالة أمنية غاية في السوء منذ قيام هذا كيانه المصطنع.

وفيما يخص تسلسل عملية صنع القرار، أدى القلق الأمني إلى تطوير ردة الفعل آلية اتخاذ القرارات التي تعتمد أكثر على الوكالات التنفيذية للمؤسسة العسكرية والأمنية ، بدلا من التركيز على صانعي القرارات السياسية ، مما يؤد إلى حلول مخصصة للمشكلات العاجلة، والسياسات قصيرة المدى ، وإتاحة الخيارات التي تتناسب دائماً معاً لتشكيل سياسة طويلة الأجل، على الرغم من أن هذه العملية تعزو ذلك جزئياً[2]

[1] – المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات،"**العدوان الاسرائيلي الجديد على غزة**"،(قطر:سلسلة تقدير موقف،2014).

[2] –ذكي شالوم،**هل يمكن الحسم في المواجهة المسلحة مع المنظمات الارهابية**"،**الرصاص المصبوب كمثال**"،ترجمة:سعيد عياش،(رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية(مدار)،2009)،ص.89.

إلى حقيقة أن العديد من المشاكل التي تواجه إسرائيل هي محدودية خياراتها، و يتطلب قرارات واضحة وفورية على المدى القصير في غاية الخطورة في جو غير مستقر أمنياً وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح صنع القرار الإسرائيلي أكثر تكتيكية من الإستراتيجية نتيجة لهذا النهج التفاعلي، وهناك العديد من الاستثناءات لهذا التفسير من صنع القرار الإسرائيلي، كان مجرد رد فعل لتغير البيئة الأمنية الخارجية .

وتشمل هذه الاستثناءات مثل قبول إسحق رابين في عملية التسوية في اتفاق أوسلو استعداده للانسحاب من الجولان، وانسحاب إيهود باراك من لبنان، والمقترحات المثيرة في قمة كامب ديفيد في عام2000 و كذلك خطة شارون الانسحاب من غزة عام 2005 ، والضفة الغربية ، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العقيدة العسكرية من الحروب الإستباقية ليست استثناءً لهذا النهج بسبب طبيعة ردة الفعل، على الرغم من أن العقيدة العسكرية تستند على الضرب أولاً . وعلى الرغم من ذلك، قبل رابين عملية أوسلو، و يمكن تفسير ذلك نتيجة للتغييرات التي وقعت في الخدمة العسكرية. و يقول بعض العلماء مثل" يورام بيري" :إن اعتراف رابين بالتغيير في موقف الاحتياط إلى الخدمة العسكرية، هو ما دفعه إلى اتخاذ قرار تاريخي باختيار التسوية السياسية بدلاً من إتباع سياسات جامدة، والتي من شأنها أن تزيد من احتمالات حرب مقبلة، والتي قد لا يكون ورائها دافع وطني.

و بالمثل فإن الاعتراف بحدود القوة ما تم التنظير إليها على أنها السبب الذي دفع الحكومة لاختيار حل سياسي من حيث الآثار السياسية الداخلية للقلق الذي هو أمني .ومن المستغرب أن الإسرائيليين المعنيين في انتخاب القادة الذين لديهم خلفية أمنية ، كما أنه ليس من المستغرب أن اثنين من" العبرات الطنانة "الرئيسية المستخدمة في إسرائيل أبان الانتخابات منذ منتصف عام1990 ، وهما" :السلام والأمن"، والتي ظهرت في مجموعات مختلفة في مختلف الأحزاب السياسية، وتلك شعارات كانت تستخدم من قبل كافة الأطراف على أنها محاولة لتصوير أنفسهم على أنهم هم الذين من شأنهم جلب السلام، ولكن من دون المساومة على الأمن . وتُعَد نظرية الأمن القومي في إسرائيل ذات مركزية خاصة بالنسبة للكيان الإسرائيلي؛ فالمشروع الإسرائيلي مشروع استيطاني مبني على نقل كتلة بشرية لتحل محل الفلسطينيين وتغيبهم، وتلغي تاريخهم، وتستولي على أرضهم، وهو ما لن يتحقق إلَّا من خلال العنف والقوة العسكرية وخلق الحقائق الاقتصادية والسياسية والاستيطانية من وجهة نظرهم، وهذا هو الإطار الحقيقي الذي تدور داخله نظرية الأمن الإسرائيلي .وما عقلية الحصار سوى نتاج لهذا الوضع البنيوي ، أي أن نظرية الأمن الإسرائيلي، والهاجس الأمني، يفترض أن الصراع[1]

[1]- ذكي شالوم، **المرجع نفسه**، ص.90-91.

حالة دائمة، وعلى دولة إسرائيل ديمومة الاستعداد والتخطيط للحرب القادمة .هذا الإدراك يعبّر عن نفسه عبر المفاهيم التي تشكل ركائز نظرية الأمن في إسرائيل، التي تدور جميعها حول فكرة إلغاء الزمان والارتباط بالمكان. فهناك فكرة الأمن السرمدي ، أي أن أمن إسرائيل مهدد دائماً، وأن حالة الحرب مع العرب حالة شبه أزلية . وقد عبّر حاييم أرونسون عن هذه الرؤية في إحدى دراساته، الإشارة ، أي الحرب الدائمة بين العرب والإسرائيليين، – إلى ما سماه" حرب المائة عام(1882-1982) وهو يذهب إلى أن هذه الحرب لا تزال مستمرة، و يفسّر هذا الاستمرار على أساس أن إسرائيل بلد غربي حديث، يعيش في وسط عربي لا يزال يخوض عملية التحديث، ومن ثم فهو معرّض للقلاقل ولا يمكن عقد سلام معه .و يتوقع أرونسون أن تستمر الحرب لفترة أخرى إلى حين الانتهاء من تحديث العالم العربي .وقد تحدّث موشيه ديان عن (إين بريرا) وهي كلمة عبرية تعني" لا خيار" ؛ فعلى المستوطنين أن يستمروا في الصراع إلى ما لا نهاية وقد استخدم إسحاق رابين تعبير" الحرب الراقدة " لوصف العلاقة القائمة بين إسرائيل والمحيط العربي، كما استخدم الكثير من القيادات الإسرائيلية تعبيرات مشابهة مثل :تعبير" الحرب منخفضة الحدة"، حيث تشير لها إلى غياب الحدود الواضحة بين الحرب وحالة السلم في علاقة إسرائيل بمحيطها .ويرى كثيرون من أعضاء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، أن التوجه نحو السلام مجرد مرحلة انتقالية يلتقط العرب فيها أنفاسهم ليعاودوا القتال، وهو ما أثبته تاريخ الصراع عبر الأعوام المائة السابقة .من ثم يصبح من الضروري محاصرة العنصر الإنساني الفلسطيني وقمعه ضراوة كما حدث أثناء الانتفاضة، و كما يتبدّى من المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي. أما بالنسبة للعرب فلا بد من ضربهم باستمرار لبث روح اليأس فيهم، وإقناعهم أن الاستمرار في تبنّي الصراع العسكري كوسيلة لاستعادة الحقوق غير مجدٍ[1] .

إن هذا كيان إسرائيل العنصري التوسعي، هو كيان منتج للعنف والإرهاب بحكم طبيعته وتكوينه البنيوي وتشكيله التاريخي ، ولا يمكن لهذا الكيان أن يتخلى عن العنف حتى لو أراد ذلك؛ فالمجتمع الإسرائيلي لا يمكن أن ينتج شيئاً بعيداً عن الإرهاب، لأنه متشبع بمبادئ الحركة الصهيونية القائمة على العنف والإرهاب، والتي أقرها مؤتمرها التأسيسي في بازل بسويسرا عام 1897وما تلاها من مؤتمرات وقرارات وممارسات إرهابية كما يستحوذ الأمن القومي على الذهنية الإسرائيلية و يحتل فيها المكانة الأكثر أهمية من أي قضية أخرى .[2]

[1]– ذكي شالوم، **مرجع سابق** ،ص.91-92.

[2]–كريم الجندي،**صناعة القرار الاسرائيلي– الاليات والعناصر المؤثرة**،رجمة:امل عيتاني،ط.1،(بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2011)،ص.50.

و يحتل الجانب العسكري في الأمن القومي، وخاصة الصراع العربي- الإسرائيلي، المكانة المهيمنة في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي .وتنفرد إسرائيل بمجموعة من السمات التي ميزتها عن سياسة بقية الدول وسلوكها تجاه أمنها القومي، و يمكن إيجازها كالتالي:

أولاً :خاضت إسرائيل حروباً أكثر من أي دولة أخرى في العالم، منذ إنشائها في العام 1948وحتى اليوم، وغيرت حدودها الجغرافية ووسعتها و بدلتها عبر العقود الماضية بشكل و وتيرة لم تضاهِها أي دولة أخرى في العصر الحديث.

ثانياً : لم تعتبر إسرائيل نفسها منذ إنشائها دولةً عادية كباقي الدول، لا من حيث المكانة ولا من حيث الدور ،وأسست أمنها القومي على فرضية ضرورة تفوقها العسكري على جميع الدول العربية، وعلى ضرورة أن تبقى الدولة الإقليمية الأقوى من جميع جيرانها،فراد ومجتمعين[1].

ثالثاً :افترضت إسرائيل، ولا تزال تفترض، أن هناك خطرا على وجودها، على الرغم من أن مثل هذا الخطر لم يكن قائماً في أي مرحلة من مراحل الصراع العربي – الإسرائيلي، وعلى الرغم من تفوقها في الأسلحة التقليدية واحتكارها السلاح النووي منذ أكثر من أربعة عقود، وامتلاكها ترسانة نووية كبيرة تضعها في مصاف الدول الأولى التي تمتلك مثل هذه الترسانة النووية بعد الولايات المتحدة وروسيا.

رابعاً: ازداد إنفاق إسرائيل على الأمن وتعاظم من حرب إلى أخرى ، وباتت حصة الفرد الإسرائيلي في ميزانية الأمن من أعلى النسب في العالم.

خامساً :إلى جانب الإنفاق المالي، يخصص أفراد المجتمع الإسرائيلي فترة زمنية ليست قصيرة من وقتهم للأمن، لا تضاهيها، أو تقترب منها، أي دولة أخرى في العالم .إذ يخدم كل يهودي إسرائيلي في الجيش خدمة إلزامية وفق القانون عامين ونصف العام،عندما يبلغ ثماني عشرة سنة .و بعد إنهائه الخدمة الإلزامية يخدم في الجيش شهرًا واحدا في كل عام حتى يبلغ الخامسة والأربعين أي أن الشخص الإسرائيلي العادي يخدم ما قارب خمسة أعوام من حياته في الجيش، هذا من دون حساب تجنيده في فترات الحروب والطوارئ . وبصفة كونه جنداً أو ضابط احتياط، يخضع المواطن الإسرائيلي للقضاء العسكري في المواضيع المرتبطة بخدمته العسكرية، أكان ذلك في أثناء خدمته الفعلية في الجيش أو خلال باقي أيام السنة .و يحتاج رجل الاحتياط إلى تصريح[2]

---

[1]- كريم الجندي، **المرجع نفسه**،ص.51-52.

[2]-نظام بركات وآخرون،**الحرب على غزة 2014 وانعكاساتها على القضة الفلسطينية**،(عمان:مركز دراسات الشرق الاوسط،2015)،ص.22.

خاص من وحدته العسكرية للسفر إلى خارج إسرائيل، وعليه أن يكون جاهزًا دوماً للالتحاق الفعلي بجيش الاحتياط في وقت قصير نسباً .أما عند استدعائه للالتحاق بجيش الاحتياط في حالة الطوارئ أو في حالة الحرب، فعليه الالتحاق فورًا بوحدته العسكرية،حتى وإن شوش ذلك حياته المدن ة فعلا.

سادساً :يحتل الأمن القومي الإسرائيلي، وخاصة الصراع العربي- الإسرائيلي، المكانة- الأبرز والأهم في وسائل الإعلام، وهو المؤثر الأكبر في معنويات المجتمع الإسرائيلي وفي تقويم أفراد المجتمع لأداء الحكم في إسرائيل، و يشكل المعيار الأكثر تأثيرًا في تحديد مواقفهم من هذا الحزب أو ذاك .ولا عجب والحال هذه في أن يحتل الجيش الإسرائيلي المكانة الأهم في المجتمع الإسرائيلي التي تفوق أهميتها بكثير أي مؤسسة أخرى في إسرائيل، وأن يحتل أهمية قصوى في نظر مجتمعه لا تضاهيها، بل لا تقترب منها، نظرة أي مجتمع آخر إلى جيشه.

وفي حالة الحرب يحدد الأمن القومي أعضاء التحالف المشترك في الحرب قصد تحقيق الهدف السياسي لها، وهو الذي يخطط للسلم الذي يعقب الحرب .و هذا المعنى، فمفهوم الأمن القومي مفهوم متعدد الأبعاد يمثل نواحي عسكرية واقتصادية واجتماعية .و تفرع من كل هذا مايسمّى" العقيدة العسكرية" ، وهي تعبر عن تصورات القيادة السياسية- العسكرية العليا لطبيعة الحرب التي تتوقع خوضها في المستقبل، سواء من ناحية النتائج السياسية أو العسكرية .فالمفهوم في معناه الواسع- أي الأمن - يعتبر قديماً قدم الحضارة الإنسانية ، ولا يكاد يخلو أي نص تاريخي أو أدبي من الإشارة أو التلميح إليه، حتى في كتب الوحي الإلهي والرسالات السماوية المنزّلة يمكن أن نجد دلائل مفهوم الأمن القومي المعاصر، ولا سيما في مرحلة مبكرة، أي من خلال ارتباطه بمفهوم القوة العسكرية والحرب[1] .

إن عملية اتخاذ القرارات السياسية أثناء الحروب تمر بعدة مراحل، وعلى عدة مستويات على أعلى تنسيق وأن أي خلل في التنسيق في اتخاذ القرارات السياسية بين القيادة السياسية والعسكرية أثناء الحرب من شأنه أن يربك حسابات المعركة، وتضارب القرارات؛و بالتالي إضعاف الجيش ونمو الروح المعنوية للخصم؛ مما يؤدي إلى الفشل مثلما حدث في اجتياح جنوب لبنان عام2006 .[2]

[1]-نظام بركات، **المرجع نفسه**، ص.23.

[2]-مهند مصطفى،وامين يوسف،**سياسة اسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة – تركيا والهند والصين وروسيا**،(رام الله:المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (أمد)،2011.ص110.

خلاصة الفصل الثالث

يمكن القول :إن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تتمتع بدرجة كبيرة من التماسك، والاستقلالية، والمرونة المتكيفة مع المتغيرات، ولديها القدرة على العمل كفريق مهني يجهد في تحقيق أهدافه التي تنبثق من إيمانه الشخصي، والمؤسساتي بخطورة المهام الملقاة على عاتقة والتي تتمحور في" الأمن"، و إن التزامه بموسمية منتظمة لخوض معارك وحروب تؤهله، وتؤهل المجتمع الإسرائيلي أن يعيش استمرارية الحالة الاسبرطية مع تعديل ديمقراطي لها، كما أن امتلاكه للمؤسسات المباشرة وغير المباشرة التي تدور في فلكه والتي تقدم له الدارسات والأبحاث والتحذير المسبق، ما تؤهله على قراءة الواقع، وأيضاً تفسيره ووضعه بشكل خيارات، وتقديرات ، وتقديم مجموعة بدائل من القرارات السياسية، وأبرزها أهمية أحد البدائل كخيار، الذي يعتبر ضمناً المدعوم من المؤسسة العسكرية، كما أن تصريحات المسؤولين العسكريين سواء في الغرف المغلقة، أو تلميحات عبر وسائل الإعلام أو من خلال الدراسات عبر مراكز الأبحاث، تُؤخذ بعين الاعتبار لدى السياسيين.

ومن خلال الأدوار المتعددة والنشاطات المنتشرة، والقدرة على خلق أدوار جديدة، وحيازتها من الأدوات ما يكفل لها التغلغل في ثنايا المجتمع والنظام الإسرائيلي، أن برزت شخصية المؤسسة العسكرية، مما شكل لها رأي عام مؤيد يفوق معظم مؤسسات الدولة، كما إن لتماسك جسمها المؤسساتي وتنوعه، بما يماثل حكومة عسكرية مصغرة داخل النظام السياسي الإسرائيلي، مع فارق أنها لا تسعى للحكم المباشر تناغماً مع الديمقراطية، طالما أن معظم ما تقره من سياسات، يَلقى الاستجابة، والتبرير من المستوى السياسي، الذي يعاني من ضعف بنيوي، مرده نظام وطريقة الانتخابات التي لا تفرز أحزاباً ا قادرة على تشكيل حكومات قوية ومؤسسات فاعلة، كما أن لاستحكام قضية الأمن في كينونة اليهودي ونظامه السياسي، وشعوره أن المؤسسة العسكرية هي رمز القوة، والهوية، وهي التي تحافظ على وجودة، كان مقبولاً على الجميع، مواطنين وساسة، تدخل المؤسسة العسكرية، في بلورة وصناعة وصياغة الإستراتيجية العليا لإسرائيل ، وعلى مستوى سياستها الجارية، والتي تتموضع معظمها في الحرب والسلام، والحالة الوسطية بينهما حالة اللاسلم و اللاحرب مع الاحتفاظ بحالة عدم الاستقرار.

الخاتمة

لاحظنا من خلال ما سبق أن وزن وتأثير دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في الحياة السياسية لم يقتصر على التدخل (وأحيانا الحسم) في مسائل ميزانيات الدفاع فحسب ، وليس فقط في مجال المشاركة النشطة في إدارة الحروب وإنما يتعدى ذلك إلى تقرير الاستراتيجيات الخاصة بالأمن القومي وتحديد" أهداف القتال "نيابة عن القيادة السياسية. فإسرائيل عاشت وتعيش ، في ظل ديناميكيات متغيرة جعلت وزن وتأثير ودور المؤسسة العسكرية والذي يعود إلى مرحلة ما قبل قيام إسرائيل كبير جد اً ، ويلاحظ أن دورها لا يقتصر فقط على الجيش والقوات المسلحة مثل أي دولة طبيعية أخرى ، وإنما يتعداها ليشمل عدة مؤسسات داخل المجتمع الإسرائيلي ، كوزارة الدفاع ومجموعة المؤسسات المرتبطة بها كالأجهزة الأمنية وحرس الحدود وأجهزة المخابرات العسكرية والسياسية ، ومعاهد الدراسات الإستراتيجية والصناعات العسكرية ، والمفاعلات النووية؛ . تتمتع المؤسسة العسكرية بثقة المجتمع الإسرائيلي فهي الأمينة على أمنه الشخصي والقومي، ومن هذا المنطلق تعاظم دورها، بالإضافة إلى الأزمات السياسية، الداخلية، والخارجية التي تعكس ضعف المستوى السياسي في صياغة سياسيات واضحة، والميل للتهرب من المسؤولية وإلقائها على عاتق الجيش. ونظراً لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي واختلاف أشكال المواجهة، أن تقلصت المسافة بين صلاحيات المؤسسة السياسية والعسكرية لصالح الأخيرة، ومما عزز هذا التداخل، الغموض المقصود في القوانين لصالح المؤسسة العسكرية، كما ان محاولات قوننة ومأسسة العلاقات بين المؤسستين من خلال اللجان المتعددة التي حاولت تنظيم هذه العلاقة لم تنجح في تحجيم دور المؤسسة العسكرية، والذي ثبت أن المؤسسة السياسية لا ترغب في الابتعاد عن تبعية المؤسسة العسكرية، التي تمتلك من الأجسام، والهياكل الإدارية، والتنفيذية، و الطواقم المهنية، والخبراء ذوي القدرة على التحليل وبناء السياسيات والتقديرات ، وقدرة على الانضباط والمسؤولية، الأمر الذي تفتقده المؤسسة السياسية. والمؤسسة العسكرية تتمتع بدرجة كبيرة من التكيف والاستقلالية ،

وخلاصة القول : هي المسئولة عن بلورة النظرية الأمنية الإسرائيلية وترسيخ الاعتقاد بأهمية القوة العسكرية في تحقيق أهداف إسرائيل . وأن إسرائيل خلافاً لكل الديقراطيات الأخرى ، تتميز بالغياب المطلق تقريباً للرقابة البرلمانية على المؤسسة العسكرية . حيث لا توجد ديمقراطية أخرى في العالم تعمل فيها المؤسسة العسكرية بصورة ذاتية كاملة من دون أن تكون هناك محاولة ، ولو شكلية ، لمراقبة ما يحدث فيها ، وفي غياب الرقابة الخارجية ، من غير الممكن منع حدوث أخطاء تؤدي الى إخفاقات وإنفاقات مالية على تطوير أجهزة قتالية غير ضرورية ، ومن غير الممكن مراقبة الموازنة الأمنية التي تقضم جزءاً كبيرا من الموازنة العامة بنسبة تفوق مثيلاتها في كل الدول الغربية ببضعة أضعاف ! إذن ، فإن تنامي الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

الإسرائيلية هو ظاهرة طبيعية في سياق حالة إسرائيل الأمنية الناجمة عن توسعاتها الدائمة وعن رفضها المستمر للسلام ، وكذلك العقيدة الصهيونية والت ا رث الثقافي اليهودي اللذان يرك ا زن على أهمية القوة والقتال في تحقيق أهداف الصهيونية ، مثلما يضفيان أهمية كبيرة على القوة والنخب العسكرية في إدارة الصراع.

النتائج

في ختام هذه الدراسة توقفنا عند العديد من النتائج وهي:

- ✓ انتشار المؤسسة العسكرية في النظام والمجتمع الإسرائيلي كأخطبوط تمتد أذرعه· كأدوار في مجال الأمن والاقتصاد والتعليم والإعلام والاستيطان والحكم ، ما وتتمتع المؤسسة العسكرية الانضباط المؤسساتي، و امتلاك حصر للمعلومات التي تعتبر أساس للقرار السياسي.
- ✓ تمتلك المؤسسة العسكرية طاقماً مهنيا ذا خبرةٍ على القيادة السياسية في إسرائيل .
- ✓ تمتلك المؤسسة العسكرية التأثير في مفاصل صناعة القرار السياسي بجميع مراحله، إبتداء من المعلوماتُ، حتى التقييم المرجعي الذي يعتبر مسؤولية المستوى السياسي ، ما تمتلك مؤسسات داعمة ومسانده خارج هياكلها الرسمية ، مثل مؤسسات البحث والدراسات، وخزانات التفكير ، التي تزودها بخلاصة، الدراسات والابحاث للخبراء في شتى الميادين .
- ✓ هناك فجوة بين المؤسستين العسكرية والأمنية ، إلى حد يجعل من المؤسسة العسكرية، تلعب الدور الأكبر في صنع القرارات الإسرائيلية الأمنية.
- ✓ تولي إسرائيل أهمية خاصة للأمن، حيث تعتبر دولة عسكرية من طراز نادر.
- ✓ تتخذ من عقدة الاضطهاد المستمدة من التراث الديني من أجل شن العدوان والسعي إلى تشكيل مجتمع أمني بإمتياز.

قائمة

المصادر والمراجع

أ- الكتب:

1. ابو شريف بسام ، **بنيامين نتنياهو"الصعود والهبوط" مجموعة مقالات تحليلية لسياسة رئيس وزراء اسرائيل السابق 1996-1999** غزة:شركة مطابع دار الكتاب، بدون تاريخ.
2. ابو عامر عدنان ، **توجهات الاعلام الاسرائيلي خلال العدوان**، تحرير عبد الحميد الكيالي، دراسات في العدوان على قطاع غزة "عملية الرصاص المصبوب/معركة الفرقان،" بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2009 .
3. ابو عامر عدنان ،" **ثغرات في جدار الجيش الاسرائيلي**"، بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2009 .
4. ابو عصبة خالد ، "**التربية والتعليم والبحث العلمي في اسرائيل**،" فلسطين:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2001.
5. الجندي كريم ،"**صناعة القرار الاسرائيلي- الاليات والعناصر المؤثرة**"،ترجمة:امل عيتاني،بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2011.
6. السعدي غازي ، "**الاحزاب والحكم في اسرائيل**"، عمان:دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية،1989.
7. ايفن شموئيل ، وغروس، "**اقتراح لقانون جيش الدفاع الاسرائيلي**"، تل ابيب:ابحاث الامن القومي،2008.
8. بدري حسن و آخرون، "**العسكرية الصهيونية**" ، المجلد الثاني، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الاهرام،1974.
9. بركات محمود نظام ، "**مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل**"، عمان:دار الجليل،1983 .
10. بشارة عزمي ، "**من يهودية الدولة حتى شارون، دراسة في تناقض الديمقراطية الاسرائيلية** ، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن 2005
11. بن مئير يهودا ، "**العلاقة المدنية العسكرية في إسرائيل**" ،ترجمة: مصطفى الرز، القاهرة: مكتبة مدبولي،1996.
12. بن مئير يهودا ،"**صناعة قرارات الامن الوطني في اسرائيل**"،ترجمة: عقيلي بدر،ط.1، عمان:دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، 1989.
13. بيري يورام ، "**جنرالات في مجلس الوزراء**"، ترجمة: حسن خضر، رام الله:المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار ،2007.

14. تيم فوزي ، "**تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل انتخابات مجالس 1949–1996** "، عمان: دار زهران، 1997.

15. جبر محمد ،**الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولية** ، بغداد: كلية العلوم السياسية،2006.

16. حطيط أمين ،**عدوان الايام 33 من صيف 2006**،**الحرب الاسرائيلية على لبنان، التداعيات اللبنانية والاسرائيلية وتأثيراتها العربية والاقليمية والدولية**، بيروت: مركز الدراسات العربية،2006.

17. حماد مجدي ،"**العسكريون العرب وقضية الوحدة**" ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987.

18. حمروش احمد ،" **الانقلاب العسكري**"، بيروت:دار ابن خلدون،1980.

19. رشيد حسنه يفاء ، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية "المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نمودجا"** جامعة كركوك: كلية القانون والعلوم السياسية،2015

20. رياض اشقر ، **قيادة الجيش الاسرائيلي 1960–1987**، ط2 ، بيروت: مؤسسات الدراسات الفلسطسنية ، 1988.

21. زريق رائف ، **اسرئيل خلفية أيدولوجية و تاريخية**، ترجمة: خالد فراج، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2001.

22. شالوم ذكي ، **هل يمكن الحسم في المواجهة المسلحة مع المنظمات الارهابية"**،**الرصاص المصبوب كمثال"**،ترجمة:سعيد عياش،رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار،2009

23. شيلح عوفر ، "**لماذا يجب احداث ثورة في الجيش الاسرائيلي؟**"ترجمة: مركز باحث للدراسات بيروت: مركز باحث للدراسات،2004.

24. طوف ايمري ،"**البعد الاقتصادي في علاقات المستويين المدني والعسكري** "تحرير شلحت، انطوان، الجيش يحتكر تفسير الواقع، سلسة اوراق اسرائيلية"ترجمة: سعيد عياش ، فسطين: رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار ،2004.

25. عبد المالك أنور. "**المجتمع المصري والجيش**"،ترجمة: محمود حداد، ميخائيل فوزي، بيروت: دار الطليعة النشر والتوزيع،1968.

26. عطايا امين ، "**الامن القومي العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي**"، بيروت: 1995.

27. فهمي عبد القادر ، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**"،عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2010.

28. قوجيلي سيد احمد ،**الدراسات الامنية النقدية: مقاربات جديدة لاعادة تعريف الامن**، الاردن: المركز الاعلامي للدراسات السياسية

29. متولي عبد الحميد ، **نظام الحكم في اسرائيل**، الاسكندرية:منشأة المعارف، 1979.

30. محمود وليد ، "**آفاق الامن الاسرائيلي– الواقع والمستقبل**" ، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

31. مرتضى أديب ، "**الأمن القومي الإسرائيلي في تطوراته المفهومة والعملانية**"،ط.2، لبنان:باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية،2006.

32. مصطفى مهند ، يوسف وامين ،**سياسة اسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة – تركيا والهند والصين وروسيا**،رام الله:المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية أمد،2011.

33. منصور عوض ، "**المؤسسة الأمنية العسكرية**"، **دليل عام إسرائيل**، رام الله:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001 .

34. منصور فادي ، "**المؤسسة العسكرية في اسرائيل**"، تاريخ، واقع،تحولات، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ،2009.

35. نظام بركات وآخرون، "**الحرب على غزة 2014 وانعكاساتها على القضة الفلسطينية**"،عمان:مركز دراسات الشرق الاوسط،2015.

36. نعمة هاشم كاظم ،" **الوجيز في الاستراتيجية**"، ليبيا:منشورات اكاديمية الدراسات العليا،2000

37. نيوف صالح ،مدخل الى الفكر الاستراتيجي ، الدنمارك : الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2001.

38. وحيدي فتحي ، "**نظام الحكم في اسرائيل**"، "دراسة قانونية تحليلية للنظام الدستوري والسلطات الثلاث، ، قطاع غزة: مطابع الهيئة الخيرية ،2003.

ب– المجلات والدورات التعليمية:

39. الحربي عبد الله ، "**مفهوم الامن ،مستوياته وصيغته وتهديداته**": دراسة نظرية للمفاهيم والاطر المحلية للعلوم السياسية العدد 19، (صيف 2008).

40. المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات،"**العدوان الاسرائيلي الجديد على غزة**"،قطر:سلسلة تقدير موقف،(2014).

41. بيري يورام ، "**الصحافة الاسرائيلية والعودة الى النموذج القديم المجند والمنضبط**"، تحرير شلحت انطوان،اعلام في مهب الريح" ترجمة:عياش سعيد،سلسلة اوراق اسرائيلية عدد.31، (رام الله – فلسطين:المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية،2005).

42. حفني أحمد شوقي ، "**عوامل انتشار الظاهرة العسكرية**"،العدد.64،(افريل1990).

43. شحادة أمطانس ، "**إسرائيل في ارتباك**"، تحرير احمد سامح الخالدي،مجلد 22 ، العدد، 86 ، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية (ربيع/2011).

44. عايد خالد ، "**الوجود الاستيطاني في الاراضي المحتلة**"، بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2004

45. فايز سارة ، **الجيش الاسرائيلي، الخلفية، الواقع، المستقبل**، "سلسلة دراسات استراتيجية" ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد 28 ، (1999).

46. موشيه نغبي ، **في اسفل المنزلق تأملات في طريق التدهور السريع لاوضاع سيادة القانون في اسرائيل**،ترجمة:سليمان ابو صعلوك، سلسلة اوراق اسرائيلية عدد.28، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ،(2005).

47. ناصوري احمد ،"**دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،"المجلد"21،العدد الأول، جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية،(2005).

ج–الرسائل والمذكرات الجامعية:

48. الحامدي عبدون."**أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**"، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات سياسية مقارنة"، جامعة المسيلة:كلية العلوم السياسية، 2015

49. براشدي طارق ، "**صناعة القرار الامني في اسرائيل–تأثير المؤسسة العسكرية فيه**"،"رسالة ماجستير غير منشورة"، الجزائر:جامعة 08 ماي 1945،2014.

50. عزارة رامي جمال ، "**السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين في اسرائيل 1993–2000** ".رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الازهر،2001.

51. عميرة اسماعيل ، "**دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري**" ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع ، تظيم وعمل ، جامعة الجزائر :كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2009 .

52. قسوم سليم ، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية :دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر نظرات العلاقات الدولية**" ،"رسالة ماجستير في العلوم السياسية و ع.د تخصص الإستراتيجية والمستقبليات" جامعة الجزائر3 :2014.

53. مرعي احمد فدوى ،" **إدارة إسرائيل لازمة لبنان عام 2006**"، "رسالة ماجستير غير منشورة" غزة: جامعة الازهر، 2010.

54. نصر الدين سعيد خلف ،**دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي السلطة الفلسطينية ولبنان نموذجا 2000–2009** رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الادارية غزة: جامعة الازهر،2012.

د- الصحف والجرائد

55. اللحيدان حمد ، "**مفهوم الامن القومي ومقوماته** "، جريدة الرياض ، بتاريخ (2011/04/29)

56. صحيفة المشهد الاسرائيلي،**اسرائيل في ذروة أزمة "عدم القدرة على الحكم** " منذ قيامها ، العدد 252 ،السنة التاسعة،اعداد بلال ظاهر تاريخ النشر: (2011/3/1)

هـ-مواقع الإنترنات:

57. **اسرائيل تخطط لتوجيه ضربة لحماس وابعاد قادتها لغزة، شبكة أجيال الاذاعية**،تم تصفح الموقع بتاريخ:2020/03/12.الرابط:

http//www.arn.ps./archives/150361#

58. **الجيش وعلاقته بالسلطة في الدول النامية** ، تم تصفح الموقع يوم: 2020/05/15.الرابط:

https://www.noonpost.com/content/5522

59. **حمدونة رأفت ، قانون التجنيد، القدرات العسكرية والوحادات الخاصة في اسرائيل**، تم تصفح الموقع: 07-05-2020.الرابط:

http.//www.alzaytouna.net/arabic/c=201&a=142154

الفهرس

مقدمة .....أ

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة 13

تمهيد 13

المبحث الاول:المؤسسة العسكرية، مفهومها، وخصائصها، وعلاقتها بالمؤسسات الاخرى.....14

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية military 14

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة العسكرية 15

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسات الأخرى 15

❖ **أشكال حكم النخب العسكرية** 16

المبحث الثاني : مضمون الاستراتيجية. STRATEGY 19

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى.....19

1- مفهوم الإستراتيجية 19

2- الفرق بين الاستراتيجية وبعض المصطلحات ذات الصلة..... 20

المطلب الثاني: مستويات الإستراتيجية ووسائل بنائها 21

1- مستويات الإستراتيجية 21

2- وسائل بناء الإستراتيجية..... 21

المبحث الثالث: الأمن القومي. NATIONAL SECURTY 23

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي وأبعاده 23

1- مفهوم الأمن القومي 23

2- أبعاد الأمن القومي..... 24

المطلب الثاني: مدارس ومستويات التحليل للأمن.....26

1- أهم المدارس الثلاث للأمن النقدي..... 26

2- القطاعات الخمس للأمن حسب مدرسة كوبن هاغن..... 28

3- مستويات التحليل الأمني: تعميق الدراسات الأمنية..... 30

خلاصة الفصل الاول 33

الفصل الثاني: مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي 35

تمهيد 35

المبحث الأول : النظام السياسي الاسرائيلي وعلاقته بالمؤسسة العسكرية.....36

المطلب الأول :طبيعة وخصائص النظام السياسي الإسرائيلي 36

1- طبيعة النظام السياسي الاسرائيلي 36

2- خصائص النظام السياسي الاسرائيلي 38

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الإسرائيلية 39

1- وزارة الدفاع الإسرائيلية..... 39

2- الدور السياسي لوزير الدفاع..... 40

3- الدور السياسي لهيكل وتشكيل الجيش الإسرائيلي 41
المبحث الثاني :الأذرع العسكرية في الجيش الإسرائيلي 45
المطلب الأول: القوات البرية في الجيش الإسرائيلي 45
المطلب الثاني: القوة الجوية الإسرائيلية 45
المطلب الثالث: القوات البحرية الإسرائيلية 46
المبحث الثالث: وسائل التأثير السياسي والعقيدة القتالية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية 48
المطلب الاول: وسائل التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية 48
1- المشاركة في اجتماعات مجلس الوزراء 48
2- التحكم بمصادر المعلومات 48
3- المشاركة في المفاوضات والمهام الدبلوماسية 49
4- القفز على الأهداف العسكرية لمجلس الوزراء للأغراض الميدانية 49
المطلب الثاني :الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية 50
1- عوامل تحديد الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية 50
2- أسس العقيدة العسكرية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية 51
خلاصة الفصل الثاني 55

الفصل الثالث : تجليات دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في صناعة الأمن القومي بإسرائيل 57

تمهيد 57
المبحث الأول: ادوار المؤسسة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي 58
المطلب الأول:الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي "المجال الصناعي: 58
1- دور الصناعة العسكرية في الاقتصاد، والمجتمع، والعلاقات الدولية 58
2- الأدوار المتعددة للصناعات العسكرية في إسرائيل 59
المطلب الثاني :دور المؤسسة العسكرية في التربية والتعليم 62
1- سلاح التربية والتعليم في الجيش الإسرائيلي 63
2- سيطرة العسكريين على إدارة المؤسسات التعليمية 63
3- المؤسسة العسكرية وتمويل التعليم الديني 64
المطلب الثالث:دور المؤسسة العسكرية في الإعلام الإسرائيلي 64
❖ **الإعلام في خدمة المؤسسة العسكرية** 65
المبحث الثاني :المؤسسة العسكرية وممارسة الحكم الاحتلال والاستيطان 67
المطلب الاول :المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالاستيطان 68
1- الحاجات الأمنية –السياسية 68
2- الحاجات الاقتصادية 68
3- توزيع السكان 68
المطلب الثاني :المؤسسة العسكرية تمارس الحكم في المناطق المحتلة 69
المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية في قرار الحرب والعمل العسكري 72

المطلب الاول: دور المؤسسة العسكرية في قرار الحرب على لبنان 2006 72
1- البيئة الداخلية الاسرائيلية لصناعة قرار الحرب على لبنان 2006 73
2- اهداف المؤسسة العسكرية الاسرائيلية من الحرب على لبنان 2006 73
3- مرتكزات القوة لدى المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي لحرب لبنان 74
المطلب الثاني: قرار الحرب على قطاع غزة عام 2008 75
❖ **أدوات صياغة وتنفيذ القرار السياسي الإسرائيلي بإعلان الحرب على قطاع غزة** 76
خلاصة الفصل الثالث 86

الخاتمة **89**
قائمة المصادر والمراجع **93**
الفهرس **99**

ملخص الدراسة:

دور المؤسسة العسكرية في صنع إستراتيجية الأمن القومي

"دراسة حالة إسرائيل"

دراسة دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صنع إستراتيجية الأمن القومي ،تنتمي للدراسات التي تهتم بشأن العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري في إدارة شؤون الدولة.وهي كظاهرة اجتماعية مركبة، ومتطورة،لها جذور تاريخية، وثقافية في التراث اليهودي، أدت إلى عسكرة المجتمع الإسرائيلي.

تكمن أهمية الدراسة، أنها قدمت بحثا أكاديميا جديدا بالتحليل والتفسير، للدوافع ، والأسباب ، والعوامل التي أدت لتنامي دور المؤسسة العسكرية في صنع إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي كما توضح البيئة الداخلية والخارجية والسمات الشخصية والقيادية لصناع القرار السياسي في إسرائيل، وكيفية صنع القرار السياسي.

وانتهت الدراسة إلى نتائج أهمها: تنتشر المؤسسة العسكرية في النظام والمجتمع الإسرائيلي "كإخطبوط"،تمتد اذرعه كادوار في مجال، الأمن، والاقتصاد، والتعليم، والإعلام، و الاستيطان، والحكم. كما تتمتع المؤسسة العسكرية بالانضباط المؤسساتي، وبامتلاك حصري للمعلومات، التي تعتبر أساس كل قرار سياسي، وتمتلك طاقما مهنيا ذو خبرة، ومؤثر على القيادة السياسية في إسرائيل.

وأثبتت الدراسة تعاظم، وهيمنة دور المؤسسة العسكرية في صنع إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي نتيجة التغيرات الإقليمية ، وزيادة التهديدات للأمن "الإسرائيلي"، وبوصول قيادات سياسية ضعيفة، وتعتبر المؤسسة العسكرية أنها الأمينة على الدولة.

Abstract :

The military's role in making the national security strategy Israel Case Study

тhe study of the role of the Israeli military in making a national security strategy, belonging to studies that are concerned with the relationship between the political and military levels in the management of state affairs. It is a complex and evolving social phenomenon, with historical and cultural roots in the Jewish heritage, which led to the militarization of Israeli society.

The importance of the study lies in the fact that it presented a new academic research with analysis and interpretation of the motives, causes, and factors that led to the growing role of the military in making the Israeli national security strategy as it shows the internal and external environment, personal and leadership characteristics of political decision makers in Israel, and how to make political decision-making.

The study concluded with the most important results: The military establishment is spread in the Israeli system and society as an "octopus", whose arms extend as roles in the field of security, economy, education, media, settlement, and governance. The military establishment also enjoys institutional discipline, exclusive ownership of information, which is the basis of every political decision, and has an experienced and experienced professional staff that influences the political leadership in Israel.

The study demonstrated the growing, and dominance of, the role of the military in making the Israeli national security strategy as a result of regional changes, increasing threats to "Israeli" security, and the arrival of weak political leaders, and the military is considered to be the trustee of the state.